وزارة التعـــليم العـالـــي و البحـث العـلمـي-

الجـــزائـــر-

المـــركـــز الجـــامعـــي

علي كافي -تـــندوف-

مـعهد العـلوم الاقتـــصادية و التـجارية و عـلوم التسـيير

قـسم: عـلوم التسـيير

# تاريخ الوقائع الاقتصادية

## مطبوعة مقدمة لطلبة ليسانس -سنة أولى-

ميدان: العـلوم الاقتـــصادية والتـجارية وعـلوم التسـيير

جذع مشترك.

من إعداد الأستاذة:

عبد الجبار سهيلة

السنة الجامعية: 2021/2020

# الفهـــــــــرس


| محتويات الدراسة | الصفحة |
|---|---|
| **تمهـــــيد** | |
| **فـــصل تمهـــــيدي** | |
| **المبحث الأول: مفهوم مصطلحي الفكر والاقتصاد** | **03** |
| المطلب الأول: مفهوم مصطلح الفكر | **03** |
| المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الاقتصاد | **04** |
| **المبحث الثاني: مفهوم الفكر الاقتصادي** | **04** |
| المطلب الأول: تعريف الفكر الاقتصادي | **04** |
| المطلب الثاني: العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية | **06** |
| **المبحث الثالث: أهمية وأبعاد دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية** | **07** |
| المطلب الأول: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية | **07** |
| المطلب الثاني: أبعاد وأفاق دراسة الوقائع الاقتصادية | **08** |
| **الفصل الأول: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة** | |
| **المبحث الأول: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية** | **11** |
| المطلب الأول: شروط الحياة في المجتمع البدائي – تطور أدوات العمل | **11** |
| المطلب الثاني: علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي | **12** |
| المطلب الثالث: الحياة الاجتماعية عند المجتمع المشاعي | **13** |
| المطلب الرابع: أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية | **16** |
| **المبحث الثاني: الوقائع الاقتصادية في نظام العبودية(نظام الرق)** | **17** |
| المطلب الأول: مفهوم العبودية | **17** |
| المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية | **22** |
| المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي عند اليونان والرومان | **24** |
| المطلب الرابع: عوامل انحلال النظام العبودي | **28** |
| **الفصل الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى** | |
| **المبحث الأول: الفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى** | **32** |


د.عبدالجبار سرمد جلاة

# الفهـــــــرس


| | |
|---|---|
| المطلب الأول: خصائص الفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى | 32 |
| المطلب الثاني: نشأة النظام الإقطاعي وخصائصه | 33 |
| المطلب الثالث: المعالم الأساسية للفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى | 35 |
| المطلب الرابع: النظام الحرفي في العصور الوسطى | 38 |
| **المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي عند العرب والمسلمين في العصور الوسطى** | 40 |
| المطلب الأول: خصائص الفكر الاقتصادي عند العرب والمسلمين في العصور الوسطى | 40 |
| المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332م-1406 م) | 41 |
| المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي لدى المقريزي (1364م 1442م) | 45 |
| **الفصل الثالث: الوقائع الاقتصادية في النظام الرأسمالي** | |
| **المبحث الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي الرأسمالي** | 49 |
| المطلب الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الرأسمالي | 49 |
| المطلب الثاني: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي | 51 |
| المطلب الثالث: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي | 52 |
| المطلب الرابع: مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وأهدافه | 54 |
| **المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الرأسمالي** | 55 |
| المطلب الأول: الفكر الاقتصادي التجاري | 55 |
| المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الطبيعي | 61 |
| المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية التقليدية | 69 |
| المطلب الرابع: انتقادات المدرسة الكلاسيكية | 77 |
| **الفصل الرابع: الوقائع الاقتصادية ما بين ظهور الاشتراكية وعودة الفكر الليبيرالي** | |
| **المبحث الأول: الفكر الاقتصادي الاشتراكي** | 80 |
| المطلب الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الاشتراكي | 80 |
| المطلب الثاني: مفهوم النظام الاشتراكي | 82 |
| المطلب الثالث: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي | 83 |
| المطلب الرابع: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي | 86 |
| **المبحث الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية)** | 87 |
| المطلب الأول: أسس المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) وفرضياتها | 87 |
| المطلب الثاني: أهم ما جاء به رواد المدرسة النيوكلاسيكية | 89 |

# الفهـــــــرس


| | |
|---|---|
| **الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية بعد أزمة 1929** | |
| **المبحث الأول: أزمة 1929** | **95** |
| المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 | **95** |
| المطلب الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 | **96** |
| المطلب الثالث: المظاهر الاقتصادية للأزمة | **99** |
| المطلب الرابع: علاج أزمة الكساد الكبير(1929-1933) | **100** |
| **المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الكينزي** | **101** |
| المطلب الأول: تقديم عام للفكر الاقتصادي الكينزي | **101** |
| المطلب الثاني: الإطار التاريخي لنشأة النظرية الكينزية | **104** |
| المطلب الثالث: نظريات المدرسة الكينزية | **105** |
| المطلب الرابع: تقييم أفكار المدرسة الكينزية | **107** |
| **المبحث الثالث: المدرسة النقدية الحديثة** | **109** |
| المطلب الأول: ظروف نشأة النظرية النقدية | **109** |
| المطلب الثاني: فرضيات ومبادئ النظرية النقدية المعاصرة | **110** |
| المطلب الثالث: محددات الطلب على النقود عند فريدمان | **111** |
| المطلب الرابع: تقييم النظرية النقدية الحديثة | **114** |
| **الفصل السادس: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي** | |
| **المبحث الأول: نظام بريتون وودز** | **118** |
| المطلب الأول: نشأة نظام بريتون وودز | **118** |
| المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي | **121** |
| المطلب الثالث: البنك الدولي | **122** |
| المطلب الرابع: انهيار نظام بريتون وودز | **123** |
| **المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي عند المسلمين** | **125** |
| المطلب الأول: تعريف ونشأة الاقتصاد الاسلامي | **125** |
| المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد الإسلامي | **128** |
| المطلب الثالث: أسس الاقتصاد الإسلامي | **129** |
| المطلب الرابع: خصائص الاقتصاد الإسلامي | **130** |


د. عبد الجبار سعيد

| الفصل السابع: الوقائع الاقتصادية المعاصرة | |
|---|---|
| **المبحث الأول: الاقتصاديات الأسيوية** | **136** |
| المطلب الأول: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN | **136** |
| المطلب الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان وأهدافها | **138** |
| المطلب الثالث: أسباب النجاح في الاقتصاديات الأسيوية | **139** |
| المطلب الرابع: دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية | **140** |
| **المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية** | **141** |
| المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية | **141** |
| المطلب الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية | **143** |
| المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية | **144** |
| المطلب الرابع: العولمة الاقتصادية و آثارها الإيجابية و السلبية | **147** |
| **المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008** | **149** |
| المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية 2008 | **149** |
| المطلب الثاني: كيف حدثت الأزمة المالية العالمية | **149** |
| المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية | **151** |
| المطلب الرابع: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية | **153** |
| **الخلاصة** | **156** |
| **قائمة المراجع** | **158** |


د.عبدالجبار سهيلة

د.عبدالله

# تمهيد

منذ وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يكافح من أجل البقاء، ونظرا لكون هدف وجوده هو الاستخلاف وعمارة الأرض التي استخلف فيها، فإنه يسعى ويعمل لتأمين حاجاته وتلبية رغباته من خلال الاعتماد على ما توافر في الطبيعة من موارد ومصادر. وباعتبار الحاجة والضرورة دافع للبحث والابتكار فإن الإنسان تطور تدريجيا في تأمين حاجاته وتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي وهذا التطور في الحاجات نوعا وكما صاحبه تطور في أساليب الإنتاج وطرقه، وصاحب هذه الوقائع الاقتصادية آراء وأفكار اقتصادية للكتاب والمفكرين والفلاسفة إلى جانب الاستفادة من التشريعات السماوية وأحكامها في الجانب الاقتصادي.

والتسلسل التاريخي للأحداث الاقتصادية طور المجتمعات والأفكار والآراء وظهرت النظريات الاقتصادية على تباينها واختلاف مؤسسيها، إلا أنها تبحث كلها في حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية إشباع الحاجات بالسلع والخدمات ضمن ما هو متوفر من موارد، وسبل الإنتاج، وكيفية التخفيف من مشكلة الندرة واختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لذلك". إن هذه المحاولات لفهم المشكلة الاقتصادية ومعالجتها وهذه الأنماط من السلوك الإنساني لمواجهتها والحد من آثارها تتم عادة ضمن معتقدات وقيم محددة . فتتأثر الأحكام الشخصية بالتفضيلات السياسية والمثل والقيم المختلفة التي يعتنقها الشخص. وهذا ما يسمى بالمذهب الاقتصادي".

والفكر الاقتصادي الحديث نشأ وتطور في أوربا في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية معينة أفرزت أفكارا ونظريات متعددة ومختلفة بين الرأسمالية والاشتراكية إضافة إلى نظريات اقتصادية معاصرة. وهذا ما يتناوله هذا المطبوع البيداغوجي إبتداءا من الفكري الاقتصادي في القدم مرورا بمراحل تطوره وإزدهاره وصولا إلى الاتجاهات المعاصرة في الفكر الاقتصادي.

د.عبدالله

# فصل تمهيدي

لا يختلف اثنان في أن التاريخ الإنساني حافل بالكثير من الأحداث والوقائع التي أرخ لها العلماء والمفكرون في مختلف مناحي الحياة الإنسانية، سياسية كانت أم ثقافية، اجتماعية واقتصادية على أن الإلمام الجيد بهذه الجوانب وغيرها لم يرى النور إلا لما انقسمت العلوم وأصبح لها موضوعاتها. لذلك لم ظهر علم الاقتصاد بدأ التأريخ لإحداثه ووقائعه ولعل هذه الوقائع هي جزء من الفكر الاقتصادي الثري بالأفكار ووجهات النظر.

تعنى دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية. ومن خلال هذا الفصل التمهيدي نحاول ضبط وتوضيح المفاهيم المتعلقة ببحثنا وكذلك إعطاء بنية مفاهيمية من أجل تسهيل استيعاب ما تقدم من الدراسة.

د.عبدالجبار سلامة عبادة

## المبحث الأول: مفهوم مصطلحي الفكر والاقتصاد

يتضمن المبحث الأول تحديد أهم المصطلحات التي تم تداولها وتكرارها في البحث والتي تشكل عمدة الموضوع وأهم المحاور الأساسية التي يدور حولها النقاش .فلا يمكن مناقشة أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي دون أن يكون للباحث والقارئ على حد سواء خلفية واضحة حول الموضوع، ومعرفة الإطار العام الذي يدور حوله الطرح.

### المطلب الأول: مفهوم مصطلح الفكر

ميز الله تعالى البشر عن سائر المخلوقات بالفكر الذي جعله مبدأ كماله، ونهاية فضله على الكائنات وشرفه، والفكر"عمل الذهن تدبرا وتأملا في أي شأن من شؤون الدنيا أو الدين[1]" فهو نشاط بشري يعتمد العقل للوصول لإبداء الرأي عن طريق العلم والمعرفة. أو هو عملية عقلية تعتمد على ترتيب أمور معلومة لتؤدي إلى اكتشاف أو توضيح مجهول نظري تصوري أو تصديقي.

ويعرف ابن خلدون الفكر ويبرز مراتبه بقوله: " والفكر هو التصرف في تلك الصور وراء الحس والجولان الذهني بالانتزاع والتركيب .وهو على مراتب ، الأولى؛ تعقل الأمور المترتبة في الخارج ترتيبا طبيعيا أو وضعيا ليقصد ايقاعها بقدرته، وهو العقل التمييزي الذي يحصل منافعه ومعاشه، ويدفع مضاره. والثانية؛ الفكر الذي يفيد الآراء والآداب في معاملة أبناء جنسه وسياستهم، وأكثرها تصديقا تحصل بالتجربة شيئا فشيئا إلى أن تتم الفائدة منها، وهذا المسمى بالعقل التجريبي. والثالثة؛ الفكر الذي يفيد العلم بمطلوب، أو الظن وراء الحس لا يتعلق به عمل، وهذا هو العقل النظري"[2]. فهو مجموع تصورات وتصديقات تنتظم انتظاما خاصا وفق شروط خاصة وكيفية محددة فتفيد معلوما آخر سواء كان من جنسها في التصور أو التصديق. أو ينتظم مع غيره من التصورات فيفيد معلوما آخر من غير جنسه.

---

[1]- بويلي سكينة، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي- دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية-**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية تخصص :اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة1 –، الجزائر، 2014-2015، ص 22.

[2]-عبد الرحمن بن خلدون .تحقيق :حامد أحمد الظاهر، **مقدمة ابن خلدون**، دار الفجر للتراث .ط 1، القاهرة، 2004، ص518.

## المطلب الثاني: مفهوم مصطلح الاقتصاد

اشتق مصطلح علم الاقتصاد (Economic) من لفظ يوناني ويرجع تاريخيا إلى ارسطو، وهو مشتق من كلمتين يونايتي الأصل هما (Oikos ) ومعناها المنزل و(Nomos ) ومعناها تدبير وبذلك يكون معنى اللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير أن هذا لا يعني أن اليونانيين القدماء هم الذين أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل.

حيث يتعلق الاقتصاد بصورة مباشرة بحياة الإنسان بشكل عام، إذ يساعد على الطريقة التي ينسق بها المجتمع بين إمكانياته وحاجياته، فالإنسان سواء كان مستهلكا أو منتجا أو مستثمرا أو حتى من ضمن مجموعة متخذي القرار يواجه قضية اتخاذ قرارات اقتصادية مختلفة. حيث أن الموارد الإنتاجية محدودة وفي نفس الوقت فإن حاجيات الإنسان متجددة ومتعددة، وعليه تظهر الحاجة الماسة إلى الاقتصاد في استخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل لتحقيق وتلبية العديد من تلك الحاجات والرغبات. و تظهر أهمية علم الاقتصاد بدراسة لحياة الإنسان في دراسة الفعاليات التي تتعلق بالإنتاج والتبادل بين الأفراد، كما يهتم علم الاقتصاد بدراسة اتجاهات الأسعار والإنتاج والاستهلاك ومستويات البطالة على مستوى الاقتصاد ككل، مع وضع الحلول الممكنة لتصحيح مسار الاقتصاد، كما يهتم علم الاقتصاد في اختيار البدائل في حدود الموارد المحدودة، كما يهتم علم الاقتصاد بدراسة المال والفائدة والثروة وتوزيعها، كما يهتم علم الاقتصاد بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع وكذلك ينظم العلاقات الاقتصادية بين الدول.

## المبحث الثاني: مفهوم الفكر الاقتصادي

يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه وتلك حقيقة تقرها الدوائر الأكاديمية. وهذا ما نحاول توضيحه من خلال التعريف وكذلك العلاقة القائمة بين الفكر الاقتصادي والوقائع الاقتصادية.

### المطلب الأول: تعريف الفكر الاقتصادي

يتعلق الفكر الاقتصادي بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية، وليس من الضروري أن يكون هذا الفكر علميا، فإن الغالب على هذا الفكر في بداياته الأولى وحتى فترة حديثة أنه ظهر مندمجا مع أفكار فلسفية ودينية وحتى فلسفية.

هي تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين والتي شملت حيزا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم فظهرت النظريات الاقتصادية المختلفة لتوضيح وتفسير مجريات هذه الأحداث، وعليه فإن "التاريخ الاقتصادي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية التي حدثت في تاريخ المجتمعات البشرية منذ نشوء الإنسان".

فالتاريخ الاقتصادي هو عرض وتحليل الأحداث التاريخية بهدف استخلاص المضامين الاقتصادية التي تنطوي عليها والانعكاسات الناتجة عنها بالإضافة إلى تحديد أسبابها وأثارها.

أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفي الأساس نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذي تفسره. ومثلما يتغير العالم –وهو في الواقع في تحول مستمر– كذلك فإن هذه الأفكار لابد أن تتغير أيضا إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها[1]. وفي الأعوام المائة الأخيرة أحدث قيام الشركات العملاقة، نقابات العمال، الكساد الاقتصادي، والحرب، والوفرة المتزايدة وتعاظم تشتتها، الطبيعة المتغيرة للنقود، الدور الجديد والمتصاعد للبنوك المركزية، وتضاؤل دور الزراعة مع التوسع العمراني المقابل، وتفاقم الفقر في المد ، وصعود دولة الرفاهة ، والمسؤولية الجديدة التي تضطلع بها الحكومة عن الأداء الاقتصادي في مجموعه، وظهور الدول الاشتراكية،أحدثت هذه الظواهر جميعا تغييرا مثيرا بل ثوريا في الحياة الاقتصادية .ومع تغير مادة بحث علم الاقتصاد تغير الموضوع بالضرورة.

كما إن مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية يدرس في الجامعة تحت أسماء مختلفة نذكر منها:

1- التاريخ الاقتصادي؛
2- التاريخ الاقتصادي العام؛
3- تاريخ الوقائع الاقتصادية؛
4- تاريخ العلاقات الاقتصادية؛
5- تاريخ النظم الاقتصادية؛
6- تاريخ النظم الاقتصادية والاجتماعية؛
7- تاريخ التطور الاقتصادي؛

[1]- أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي؛ الماضي صورة الحاضر**، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 16.

8- تاريخ الفكر الاقتصادي.

## المطلب الثاني: العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والأفكار الاقتصادية

إن موضوع الفصل بين الأفكار الاقتصادية والوقائع الاقتصادية في غاية الصعوبة، بسبب أن الأفكار الاقتصادية كانت بنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في زمان ومكان معينين، كما أن الوقائع تأثرت على مدى التاريخ بأفكار اقتصادية دافع عنها الإنسان وحاول الوصول إليها[1].

بعد الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة، كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوربا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة .وكان أول من لاحظها الاقتصادي المركانتيلي " Jean Bodin " ووضع النظرية الكمية بالنقد؛ وتتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بتقلص الكمية، أي أن قيمة النقد رهن بكميته .أدى كل هذا إلى:

- ارتفاع دخول التجار.
- نشاط حركة المدن.
- تكدس الثروات في يد فئة قليلة.
- تطور العمل المصرفي.

مما دعا الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل:

- قضايا التجارة الدولية.
- الميزان التجاري.
- الضريبة الجمركية.

[1]- خالد ابو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص6 .

## المبحث الثالث: أهمية وأبعاد دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

لا يمكن أن نفهم الحاضر إلا من خلال دراسة التاريخ، ومن هنا كانت أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة، لهذا فدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعدنا على فهم الواقع الاقتصادي المعاصر بمختلف ترابطاتها وتناقضاته واختلاف نظرياته وتداخلها.

### المطلب الأول: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن دراسة ومعرفة تاريخ الوقائع الاقتصادية له أهمية بالغة لعل أهمها يكمن في[1]:

- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات.
- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.
- تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل من خلال معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون عند دراسة المشاكل المطروحة.
- معرفة التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.
- إستيعاب النظريات المعاصرة لأن النظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.

[1]- بوقرة رابح وخبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 2014، ص22 .

## المطلب الثاني: أبعاد وأفاق دراسة الوقائع الاقتصادية

- استيعاب النظريات المعاصرة: إن دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا، ولحد كبير على فهم واستيعاب النظريات الاقتصادية الحديثة، إذ لابد _قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة_ من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية، فالنظرية الاقتصادية كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.
- استنباط العلاج للمشكلة الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا للتطور الفني والتكنولوجي للمجتمع وحسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عونا للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.
- تدبير ظروف المستقبل: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبر ظروف ورسم أفاق المستقبل.
- استلهام السياسة الاقتصادية الناجعة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر والجمود إلى الغنى والتقدم والازدهار.

# الفصل الأول:

# الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

نشأة الفكر الاقتصادي تعود إلي عصور موغلة في القدم ترجع إلي ما قبل الميلاد، بداية من عصر الفراعنة واليونانيين والرومان ثم العصور الوسطي، إلا أن تأسيس الفكر كعلم حقيقي يعود إلي القرن الثامن عشر حيث ظهر في هذا القرن الفكر الاقتصادي التجاري، ثم الفكر الاقتصادي الطبيعي وفيما يلي نستعرض سويا نشأة الفكر الاقتصادي القديم.

د.عبدالجبار سرەوانة

## المبحث الأول: الوقائع الاقتصادية في ظل نظام المشاعية البدائية

يعتبر نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي، وظهر نمط الإنتاج البدائي مند ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة و استمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة، ويمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي:

### المطلب الأول: شروط الحياة في المجتمع البدائي – تطور أدوات العمل

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وكذا أدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هده العملية زمنا طويلا (ألاف السنين).

ففي المرحلة الأولى من حياة الإنسان البدائي (في العصر الحجري) كانت أدوات العمل تتمثل في العصي و الحجارة و كانت متعددة الاستخدامات (تستخدم في جميع عمليات العمل)، و كانت الحياة مقتصرة على جني الثمار و القنص الجماعي و كان شائعا في ذلك الوقت أكل اللحوم البشرية وذلك لنقص الغداء، وظلت في العصر الحجري اغلب أدوات العمل المستخدمة من الحجارة، حيث تطورت من العصا المدببة إلى استخدام سنان حجري في رأسها إلى صنع الحراب والفؤوس والمجازف والسكاكين والكلاليب الحجرية...،

وفي مرحلة ما من مراحل هدا العصر اكتشف الإنسان النار وكان هذا الأخير بمثابة انعطاف حاسم في حيات الإنسان البدائي، ففي البداية كان هذا الإنسان يحتفظ بالنار الموجودة في الطبيعة ثم تعلم مع مرور ألاف السنين إنتاجها عن طريق الاحتكاك، و قد بدلت النار من شروط الحيات المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة جيدة و حفظه لمدة أطول و كذا توسيع مواد طعامه (سمك لحم جذور و درنيات)، بالإضافة إلى الوقاية من البرد و الدفاع ضد الوحوش المفترسة، و الأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة.

فبعد ذاك تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام, أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي و العصر الحديدي. أعقب ذلك أكشاف القوس والسهم الذي يعتبر مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل، لان هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد

وبالتالي ازدياد مردوده و إنتاجه و هو ما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين بشكلها البدائي؛ دجن الكلب أولا ثم الماعز فالبقر فالخنزير فالحصان ...على التوالي ) وأعقب دلك كله استخدام الماشية كقوة للجر.

بروز ظاهرة بذر الحبوب؛ حيث أدرك الناس أنه في المستطاع بذر الحبوب على مقربة من القرية وأنه ليس من الضروري أن يجوبوا الأرض طلبا للنباتات. وكانت الذرة والشعير والحنطة أولى المزروعات التي زرعها الإنسان. وقد ظهرت الأشكال البدائية للزراعة في البداية في الأقاليم الملائمة للزراعة والتي كانت بين النهرين، ووادي النيل، الهند وإيران. وفي تلك المناطق صارت الزراعة تدريجيا الفرع الرئيسي للاقتصاد، وانفصلت كامل الانفصال عن القطف والصيد. ومنذ عهد المشاعة القروية زرع الإنسان جميع النباتات التي نعرفها اليوم تقريبا. وقد قلص الانتقال إلى الزراعة من تبعية الإنسان للطبيعة بسبب المردود المرتفع نسبيا لعمل المزارع الذي أتاح له ومنذ ذلك الوقت لتشكيل احتياطات تساعده على مواجهة الكوارث الطبيعية.[1]

و بصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة:

أ. ساعد على ظهور الأشكال البدائية للزراعة ,حيث بدا الانتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور ( زراعة الحبوب – القمح و الأرز و الذرة و القنب).

ب. بالتدرج بدأت القبائل البدائية (التي كانت دائمة الترحال) تتحضر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحيات بشكل عام.

## المطلب الثاني: علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي

بما أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج. تنشأ علاقات بين الأفراد تسمى علاقات الإنتاج و هنا بجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الأساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية و هو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج و العمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات). من هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي:

أ. السمة الأولى لعلاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هي العمل الجماعي الذي يأخذ شكل التعاون البسيط ,حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية ,حيث يهم كل الأفراد بانجاز عمل واحد فقط (الصيد) مثلا دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل

[1] – بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص30.

سواء حسب الجنس(بين الرجال و النساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات وإدارة شؤون المنزل و كان الصيد من اختصاص الرجال، و لعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هو انخفاض و ضعف مستوى أدوات العمل (عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفردا مواجهة الطبيعة. لهذا كان العمل الجماعي واجبا وضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد مثلا إلى الزراعة أو الرعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا وينسجم مع مصلحة الجماعة.

ب. السمة الثانية لعلاقات الإنتاج البدائي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي و التعاون البسيط). اذ كانت الأرض و جميع الموجودات ( أدوات العمل) ملكا للجميع وهذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة بعض وسائل الدفاع عن النفس وهذا لضرورة استخدامها بطريقة فردية.

ت. ثمار العمل (المواد الاستهلاكية) كانت مشتركة للأسباب السابقة.

ث. طريقة التوزيع هي المساواة للأسباب السابقة.

## المطلب الثالث: الحياة الاجتماعية عند المجتمع المشاعي

لقد عرف المجتمع المشاعي تنظيم اجتماعي وفق الشروط المعاشة وكذلك حاولوا تقسي العمل ونجد ظهور ما يسمى بالطبقات وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

### 1- التنظيم الاجتماعي – نظام العشيرة:

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة و لعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها .

حيث كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاصها و هما أهم من الصيد (من تخصص الرجل) من الناحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد دو مردود غير مضمون. و قد تعاظم دور المرآة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هده المرحلة بنظام العشيرة الأمومية إلا أن تطورت القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (الحبوب) والتي كانت من اختصاص الرجل، أدى إلى انقلاب

الموازين وانتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الأمومية. هذا و نظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والمكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) و كان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر.

**2- التقسيم الاجتماعي للعمل:**

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض و تربية المواشي. حيث حصل تخصص في العمل( تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات، و كان أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل (تقسيم للعمل على أساس المشاعيات هو تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير).

إن التقسيم الاجتماعي الأول للعمل(مشاعات الرعاة، مشاعات الزراعة، مشاعات الحرفيين) قد وسع نطاق المبادلات وذلك ب[1]:

- مشاعات الرعاة: فوائض في الماشية، جلود، صوف، لحوم...
- مشاعات الزراعة: فوائض في الحبوب، الخضر، الفواكه.
- مشاعات الحرفيين: فوائض في وسائل العمل المصنوعة من المعادن(النحاس، الحديد والبرونز...).

كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم الاجتماعي للعمل قيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة و قبائل الزراعة وقد بدأ نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية و مع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس و السيف...) و بهذا تمهد الطريق لانقسام هام جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات. و تجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر وباسم عشائرهم ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل.

[1] – حوحو سعاد، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى LMD مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص13.

3- **ظهور التملك الخاص و الطبقات:**

ويمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة جد متقدمة من النظام المشاعي ( تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية وهو الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي و الحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك وهو الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية، فقد بدأ زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

وقد أدى ظهور الملكية الخاصة إلى تقسيم العشيرة أولا إلى أسر كبيرة ثم إلى وحدات عائلية صغيرة بالإضافة إلى تغيير البنيان الاجتماعي للمجتمع البدائي حيث انفصل مالكي وسائل الإنتاج عن عامة أفراد المجتمع وأصبحوا يتولون المناصب الاجتماعية والسياسية – و هو ما ساهم في نشوء الأسر الارستقراطية–. هذا وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه؛ ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية، اذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم و بهذا ظهر نظام الرق و توسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها. و بهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة .

و يمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت فيما يلي:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
- ظهور إمكانية العمل الفردي و الملكية الخاصة نتيجة تطور أدوات العمل.

## المطلب الرابع: أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية

يمكن إدراج أسباب انحلال نظام المشاعية البدائية فيما يلي[1]:

- تطور مستوى الإنتاج وظهور المنتج الفائض وذلك بسبب تطور قوى الإنتاج الاجتماعية.
- التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.
- نهاية التوزيع المتساوي لمنتجات العمل بين أفراد الجماعة وظهور حب التملك مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.
- أزمة علاقات الإنتاج: بعدما مال دور المنتجين إلى عدم التساوي، إزدهرت الملكية الخاصة على حساب الملكية العامة وأصبحت أملاك العائلات وراثية وتعاظم نتيجة ذلك التفاوت في الثروة بين أعضاء المشاعة وصار في مقدور أصحاب الأملاك أن يرغموا المحرومين منها على العمل لحسابهم ليستولوا من ثمة على فائض إنتاج عملهم، وكانت أولى ضحايا الإستغلال أسرى الحروب حيث تحولوا تدريجيا إلى أرقاء(عبيد)، ودشن ظهور الرق عهدا تاريخيا جديدا هو عهد استغلال الإنسان للإنسان وانقسم المجتمع الذي لم يكن يعرف في الماضي سوى شكل واحد من الملكية هو الملكية الجماعية تدريجيا إلى ثلاث طبقات رئيسية تكونت بحسب علاقاتها بأدوات العمل ووسائله.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 14-15.

## المبحث الثاني: الوقائع الاقتصادية في نظام العبودية(نظام الرق)

عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000 – 4000 قبل الميلاد بدأ نظام الرق بالتشكل واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي. لقد شملت عمليات الإنتاج في هده المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي – ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي – إلا أن شروط و ظروف النتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي.

حيث ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي و الأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، ولذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة.

### المطلب الأول: مفهوم العبودية

يعد الاسترقاق جريمة ضد الإنسانية، تم النهي عنها في تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية التي كفلت حقوق الإنسان واحترام حرياته الأساسية، فلقد كرم الشارع الإنسان وفضله على كثير من المخلوقات قال تعالي: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا"[1].

**1- تعريف العبودية:**

لقد كان نظام الرق ممارسا في عدة أمم وحضارات ونصت عليه شرائع وأشارت إليه أخرى تدوينا او تقليدا ولكنه في جميع الحالات ظل يمثل ظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

[1] - **سورة الإسراء، الآية 70.**

فالرق ظاهرة اجتماعية تقوم على استغلال قوي لإنسان ضعيف ففي الحاضرات القديمة اعتبر نجاة الأسير من حيث الأخلاق تقدما فالعيش في أدنى مراتب الحياة أهون من القتل، ولقد انتشرت هذه الظاهرة وأصبحت مباحة في المجتمعات القديمة، فكانت تلك المجتمعات مقسمة إلى أحرار وعبيد.[1]

وعرف الرق في الحضارات القديمة مثل حضارة بلاد الرافدين وفي الحضارة اليونانية وفي الحضارة الرومانية والحضارة الفرعونية وفي بلاد فارس وكان من طبقة العبيد سيدنا يوسف عليه السلام، فقد كان عبدا عند عزيز مصر وكذلك من الصحابة رضوان الله عليهم كسيدنا بلال الحبشي.

**1-1- تعريف الرق لغة:**

الرق في اللغة العربية بالكسر يقصد به الملك وهو العبودية، وجمعها رقوق وهو جلد رقيق يستعمل في الكتابة، وتعرف أيضا بالعبودية وبالأرض اللينة والواسعة، والرقيق هو المملوك، وجمعها أرقاء.

والرق هو الضعف ومنه رقة القلب، والضعف هنا ليس المقصود منه ضعف الجسد، فلربما وجد من العبيد من هم جسديا أقوى من الأحرار، والرق بكسر الراء من العبودية، وإسترق مملوك أرقه وهو ضد أعتق مملوكه، والرقيق هو المملوك واحدا وجمعا وجاء في لسان العرب الرق هو العبودية، ويسمى رقيقا، لأنهم يرقون لمالكهم، ويذلون ويخضعون، والرقيق هو المملوك.[2]

وينصرف مصطلح الرق أو الاسترقاق إلى تملك إنسان لإنسان أخر وممارسة حق الملكية عليه أو بعض السلطات المتفرعة من حق الملكية، وينصرف اصطلاح الاتجار بالرقيق إلى كل فعل موجه إلى الإنسان بقصد استرقاقه، سواء تمثل في أسره أو في حيازته أو النزول عنه إلى الغير بمقابل أو بغير مقابل.[3]

**1-2- تعريف الرق اصطلاحا:**

لقد تم تعريف الاسترقاق فقها بعدة تعاريف، فقد عرفها البعض "هي كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة، والتي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء محترفين غبر

---

[1] – جمال زكريا قاسم، **مسألة الرق في إفريقيا (بحوث ودراسات)**، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، نونس 1989، ص20.

2 – ابن منظور، **لسان العرب**، دار بيروت، لبنان، 1956، ص415.

3 – وجدان سليمان أرتيمة، **الأحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر "دراسة مقارنة"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 38.

الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شبه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسرا عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية.[1]

ويرى بعض الفقهاء أن تعريف الاسترقاق هو تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة الإكراه أو الاختطاف أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر أو بواسطة أية وسيلة أخرى لغرض الاستغلال كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء، ولا يعتد بموافقة الضحية عندما يتم استغلالها بواسطة وسيلة أو أكثر من الوسائل المشار إليها.[2]

**2- خصائص النظام العبودي( نظام الرق):**

نجد مجموعة من الخصائص ندرجها كما يلي:

**2-1- البنية الطبقية في المجتمع العبودي**

في ظل نظام الرق انقسم المجتمع البشري لأول مرة إلى طبقات، وتعود هذه الظاهرة إلى علاقات الإنتاج بشكل أساسي. وعليه يمكن أن نطلق اسم الطبقات على فئات واسعة من الناس تحتل مكانة متباينة في إطار نظام معين للإنتاج الاجتماعي وتتميز عن بعضها البعض بعلاقاتها بوسائل الإنتاج، وبوظائفها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية التي تضع اليد عليها، وبحجم هذه الثروة.[3] وقد انقسم نظام الرق إلى ثلاث طبقات رئيسية وهي:

- طبقة العبيد: وهم المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج والمكروهين على العمل بالعنف المباشر.
- طبقة المنتجين: وهم المالكون الأحرار لوسائل الإنتاج، ويحتفظون بالتنظيم المشاعي كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، **الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص16.

[2] - دهام أكرم عمر، **جريمة الاتجار بالبشر"دراسة مقارنة"**، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، 2011، ص62.

[3] - بن طاهر حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

- طبقة الأسياد: وهم ملاك العبيد الذين أصبح عددهم يزداد بسبب الحروب وتجارة الرقيق وازدياد الحاجة إلى القوة العاملة المنتجة.

**2-2- الدولة في المجتمع العبودي:**

لم يكن بوسع مالكي العبيد إخضاع العبيد المشاغبين وإكراههم على العمل من أجلهم وزيادة ثرواتهم واشباع حاجتهم المتنامية التي لا يمكن إشباعها أبدا إلا بوجود جهاز دائم للقمع وقد تكون هذا الجهاز تدريجيا ليشكل الدولة وكانت وظائف الدولة في العبودية تتمثل في:

- حماية السادة وقمع المستغَلين.
- توسيع أراضي الدولة عن طريق شن الحروب للاستيلاء على العبيد وظهور جيش محترف مهمته الدفاع عن مصالح الطبقة السائدة.

2-3- **النظام الإنتاجي في المجتمع العبودي:**

أ- **الملكية:**

ساد في هده الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض و أدوات العمل...بالإضافة إلى امتلاك الإنسان – العبيد – واعتباره شيء من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج – أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

إن العبيد في رأي بعض الفلاسفة اليونانيين يعتبر أداة عمل ويعبرون بذلك بقولهم يوجد نوعان من الأدوات، أدوات جامدة وأدوات حية، والعبد يعتبر أداة حية مملوكة.[1]

ب-**العمل:**

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هده المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال – لصالح السادة الدين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد – الإنسان- إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة و الرعي و العمل الحرفي. اذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء العظم من المنتجات و يشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع

[1] - محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص71.

العبودي– كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية – الحدادة والألبسة والزراعة – إلا أنهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب – جزء من دخولهم – للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية و كانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش. اذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش و دلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

ت–**نمو القوى المنتجة:**

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي و ظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل–المذراة المنجل و المعول– كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل – تمثل في ظهور أعمال البستنة و زراعة القنب. أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل و ظهرت صناعة الألبسة و أدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون انه في القرن 4 و 5 ق م كان في اليونان حوالي 50 حرفة–.

ث– **القانون الاقتصادي الأساسي:**

يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي – إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم دلك عن طريق الاستثمار في العبيد. ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة – سيد/ عبد – وكانت المنتجات توزع بين السادة و العبيد. و كان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

- المنتوج الضروري: وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.
- المنتوج الفائض : يمثل القسم الأعظم من المنتوج و يستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور و المسارح و غيرها.

ج– **العلاقات النقدية و البضاعية في نظام الرق:**

– **التبادل:** ظهر التبادل و تطور في ظل نظام المشاعي وكان تبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة، تطورت عمليات التبادل في هده المرحلة و أصبحت بظهور النقود – التي تطورت هي الأخرى واخذت

أشكالا مختلفة – تتم في شكل سلعة – سلعة نقدية – سلعة. و لقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية والملح والسمك المجفف والجلود ...ثم تطورت النقود واخذت أشكالا معدنية و كان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة.

– **ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي:** مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة في ظل بعد المنتجين عن بعظهم البعض وتبعثرهم أدى هدا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – وكان ظهور العمل التجاري ثالث تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط و لكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري. أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هده المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف،[1] حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة.

## المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا على الصعيد العملي، ناتج عن وجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق. فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة و حضارة البابليين و الحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، و من أهم خصائص التنظيم الاقتصادي لهذه الحضارات نذكر ما يلي:

- تنظيم مركز شديد؛
- الدولة (السلطة) تسيطر على تنظيم شؤون الحياة الاقتصادية؛
- كان هناك تنظيم دقيق لنشاط الري والزراعة خاصة في مصر والعراق؛
- كان هناك نوع من الالمام بالمشاكل الاقتصادية وما يستتعبها من مشاكل سياسية واجتماعية؛
- كانت هناك ضبابية في تحديد مفهوم الملكية والقيمة لدى هذه الحضارات؛
- الكتابات المصري القديمة كانت مقتصرة على تسجيل الافكار الفلسفية والدينية وكل ما يتعلق بتنظيم الحكم، وتقسيم المجتمع إلى طبقات.

[1]– بن طاهر حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

1- حضارة بلاد الرافدين (Mésopotamie): وهي كلمة أشورية Assyrie تستعمل لتحديد عادة شمال العراق القديم، بينما كلمة بابل لتحديد جنوب هذا الإقليم، وهذا خلال الألفية الثانية قبل الميلاد. وقد أتت هذه الحضارة بعدة اختراعات تقنية واقتصادية وخاصة الكتابة، العجلة، النقود، سجل كتابي للقوانين، السقي في ميدان الزراعة.

2- الحضارة الفينيقة: كانت في شرق الحوض الأبيض المتوسط، ثم في الحوض المتوسطي كله، ازدهرت فيها التجارة التي أصلها الجغرافي يتناسب مع سوريا ولبنان الحالي. ساهموا أيضا الفينيقيون ف تطوير وازدهار المعادن وكذا الصناعات التقليدية الأخرى كالخزف والزجاج.

3- الحضارة القرطاجية: كانت في الحوض الأبيض المتوسط الغربي، القرطاجيون هم الذين طوروا النشاط التجاري (أي على شواطئ تونس الحالية)، كانت الحضارة القرطاجية مبنية أيضا على التجارة والنشاط البحري (بناء السفن). تميزت أيضا بمعارفها في الميدان الزراعي، كانت تونس الحالية التي كان يسكنها حوالي 4 ملايين نسمة مزدهرة من الناحية الزراعية، ومن أهم المحاصيل الزراعية: اللوز، التين، الزيتون، الرمان، العنب والقمح، وهذه المنتجات كانت تصدر إلى الخارج. أما فيما يخص الصناعات التقليدية؛ معظم المنتجات التي كان يصدرها القرطاجيون مصنعة محليا من طرف حرفييهم: الخزف، الزجاج، النسيج الملون بالأحمر، الذهب، الفضة، إلخ...

4- الحضارة المصرية: قد اشتهرت الحضارة المصرية القديمة مثل حضارة وادي الرافدين (الحضارة السومرية) بأنها أقدم الحضارات التي عرفها التاريخ، وكانت تقوم على نظم اجتماعية متطورة جعلتها أكثر بلاد ذلك الزمان تقدما، ولقد ساهمت عدة عوامل في تقدم وتطور هذه الحضارة مثل اكتشاف الكتابة واستخدامها في الألف الثالث قبل الميلاد واستثمارهم لمياه نهر النيل المنعة الجغرافية التي ضفتها لهم حدودهم الطبيعية من مخاطر الغزو الخارجي.[1]

- الحياة الاقتصادية (بصفة خاصة) تستند على السيطرة الأبوية؛
- كان النفوذ الديني والسياسي لطبقة الحكماء ورجال الدين اللاهوتي كبير جدا؛
- الأرض هي المظهر الأساسي للثروة؛
- الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي؛

[1]- عمراوي السعيد، **جريمة الاسترقاق في القانون الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العموم في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص68.

- الملكية الخاصة قائمة أساسا على الارض؛
- فيما يخص التجارة فقد تطور هذا النشاط خاصة لدى الحضارة المصرية القديمة والصنيين القدماء نتيجة لتطور الفكر المرتبط بها، فالتجارة لديهم (كانت مجازة غير محرمة)؛
- كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم؛
- نجد ملامح لفكر اقتصادي في القانون الموسوي والعهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، وحرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين غير العبرانيين.

## المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي عند اليونان والرومان

الأفكار والآراء الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه، وقد ظهرت أفكار على مر الأزمنة والعصور وتفاوتت في درجة العمق والشمول ومستوى التحليل. وقد سبق المدرسة التجارية التي تعتبر البذرة الأولى والمنشأ للفكر الرأسمالي أفكار وآراء مهمة، وهي:

### 1- الحضارة اليونانيـــــة:

اهتم الإغريق بالفلسفة والمنطق والرياضيات والسياسة، وقد تطورت هذه العلوم لديهم واشتهر بها علماء كثر مثل أفلاطون وأرسطو وغيرهم .أما فيما يخص الاقتصاد " فلم يحظ بنصيب كبير في تلك الصحوة الفكرية. ويرجع المحققون السبب إلى أن حاجات الفرد حينذاك كانت بسيطة لا تتجاوز الحاجة إلى السلع اللازمة للغذاء والكساء والوقاية، ومن ثم كان الإنتاج بسيطا وكذلك كانت التجارة في حدود ضيقة لا تكاد تتجاوز حدود المدينة اليونانية. و لم يكن ثمة تغيير يذكر في أساليب الإنتاج فالنظام الاقتصادي يتسم بالركود ويسير على وتيرة لا تتغير[1]".

[1]- سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص14.

1-1- **أفلاطون ( 427-374)**:

تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب "الجمهورية" و "القوانين"، ويرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، و لا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات.

- دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل و الاختصاصات و المزايا بين طبقات المجتمع، و العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين، و قد قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة و الحكماء،و يدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء و المحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، أما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين و الصناع.

- وفي هذه المدينة الفاضلة تقوم طبقة مختارة بالحكم وتتفرغ له وتختار أفرادها منذ الصغر، وهم بعد ذلك يعيشون عيشة شيوعية فليس بينهم ملكية فردية وليس لأحدهم أسرة مستقلة. وهم لا يسرفون في الغنى إنما يقتصرون على ما يوفر لهم أسباب الحياة المعتدلة .ويلاحظ أن الشيوعية التي نادى بها لا تطبق إلا على أفراد الطبقة الحاكمة ولا تتجاوز ذلك إلى سائر أفراد المدينة.[1] وكانت أفكاره بذرة الاشتراكية التي سار ونادى بها فيما بعد عدد كبير من المفكرين الاشتراكيين.

- و تجدر الإشارة هنا أن فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون ليس داخل العملية الإنتاجية كما دعا لذلك آدم سميث لاحقا، بل بين فئات المجتمع المثالي، لأن العملية الإنتاجية أصلا لم تكن متسعة حتى تقتضي التقسيم.

- و يدعوا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر ليدهم الرغبة في الاستمرار في أداء والحفاظ على المصلحة العامة (مشاعية)، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد. بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع و الحرفيين و المزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحم الخاصة.

[1] – نفس الرجع السابق، ص15.

- يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم و ضروري لبقاء الإنسانية.

### 1-2- أرسطو ( 384-322):

تناول أرسطو في كتابه عن السياسة وكتاب الأخلاق بعض "المسائل الاقتصادية ودافع عن الملكية الفردية باعتبار الملكية العامة تفتقر إلى الحافز المادي، ثم إن الملكية الفردية برأيه تقلل من التعامل والاحتكاك بين الأفراد فتقل النزاعات. كما أشاد بالزراعة ووجوب الاهتمام بها ومهاجمة الربا لما فيه من استغلال ومجافاة لطبيعة البشر"[1]. كما اهتم بالنقود ووظائفها واعتبرها وسيلة تسهل التبادل والتجارة بين الناس فهي وفقا لذلك وسيلة تبادل للسلع ومقياس للقيمة، ورفض دفع الفوائد والربا عند اقتراض النقد لأنه توالد غير طبيعي وغير شرعي للثروة" .

- يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات و إشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة. و يعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي.
- أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين:

أ- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.

ب-الملكية تؤدي إلى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية.

ج- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية.

- كما ناقش أرسطو موضوع "النقود" من حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة، و من حيث وظائفها باعتبارها الوسيلة الطبيعية للتبادل و مخزن للقيمة، بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة.
- كما فرق أرسطو بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، و قيمة المبادلة التي تهدف إلى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. و فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم

[1] - بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص280.

أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، و لهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية و غير عادلة.

- كما تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده أشد الانتقاد فالنقود عنده لا تلد نقود، أي أنها غير منتجة لذاتها، و لذلك فإن الفوائد مذمومة أخلاقيا، لأن الربا أشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية.
- يتفق أرسطو مع أفلاطون حول قضية العبيد، و لا ينادي بإلغاء الرق إذ يعتبره جزء لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة.

## 2- <u>الحضارة الرومانية:</u>

تتميز الثقافة الرومانية بالضحالة بالمفهوم الفلسفي، فقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية و الفكرية باستثناء بعض الأعمال القانونية لا نجد فكرا رومانيا خالصا.

على الصعيد الاقتصادي حدثت بعض التحولات أدت إلى ظهور أوضاع جديدة أدت إلى تحول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري إمبراطوري، هذا على الصعيد العملي، أما على الصعيد الفكري فلم يصاحب ظهور المشكلات الاقتصادية مثل التضخم إسهامات و أعمال فكرية اقتصادية أو نظريات لحل المشكلات الاقتصادية، فلا نجد سوى بعض الإشارات عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة، و أثر تنظيم الأسواق على التضخم والأسعار مع معارضة صور الاستغلال الكبير للأرض وأثره على توافر المواد الغذائية، إضافة إلى استنكار أسعار الفائدة. ومن خصائص الحضارة الرومانية[1]:

- أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب، كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:
  - طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان.
  - الطبقة العامة وطبقة العبيد.
- بدأت الزراعة بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية. وكانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة

[1] - حوحو سعاد، **<u>مرجع سبق ذكره</u>**، ص ص23-24.

رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

- انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراعة.
- أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة، حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.
- سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

ويمكن القول أن ما ساد في العصر الروماني من أفكار من الناحية الاقتصادية يعتبر امتدادا لأفكار وآراء أرسطو. وما عند المفكرين من لمحات اقتصادية لا يرجع إلى تحليل للواقع وإنما يعبر عن القيم الاجتماعية التي كان يدين بها المجتمع الروماني، كما أن روما سادت شبه الجزيرة الايطالية ثم دعمت سلطانها على العالم لما تتمتع به من ثروة زراعية، ومن ثم وضعوا الزراعة في مكان الصدارة بين وجوه النشاط الاقتصادي، وأن انتعاشها أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية.[1]

## المطلب الرابع: عوامل انحلال النظام العبودي

هناك أسباب عديدة تقف وراء انحلال النظام العبودي من أهمها[2]:

- يكمن الطابع المتميز لأسلوب الإنتاج العبودي في الملكية المطلقة للسادة، أي تحويل المنتج ووسائل الإنتاج إلى ملكية فردية خاصة، وربط المنتجين بوسائل الإنتاج، واستخدام العنف والإكراه للقيام بالعملية الإنتاجية، وبذلك تميزت عناصر الإنتاج بثلاث صفات رئيسية (الحجم الكبير من المنتجين العبيد، الإكراه

[1]- سعيد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] - بن طاهر حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-39.

واستخدام العنف للقيام بالإنتاج، ضعف إنتاجية وسائل أدوات العمل بسبب تحطيمها المقصود من قبل العبيد).

- التناقض بين المصالح الاقتصادية للعبيد والمصالح الاقتصادية لمالكي العبيد، وكان العبد الذي يعد عمله أساس حياة المجتمع العبودي واستمراره محروما من أية حوافز مادية أو معنوية لذلك لم يكن مهتما بنتائج عمله أو زيادة الإنتاجية.

- كانت أدوات العمل الجديدة تتطلب خبرات ومهارات أكثر تطورا، ولم يكن لدى العبيد أي حافز لذلك وهكذا فقد أصبح هذا الشكل من أشكال الاستغلال عائقا في وجه تطور الإنتاج وغير نافع اقتصاديا في الوقت الذي كانت فيه حاجات الطبقة غير المنتجة تتزايد بسرعة.

- كانت الاستثمارات الكبيرة تباع بأسعار منخفضة بسبب انخفاض التكاليف (انخفاض تكاليف معيشة العبيد بسبب الاستغلال)، ولم تتمكن الاستثمارات الصغيرة من الصمود في المنافسة المفروضة عليها من قبل المشاريع العبودية الكبيرة فأخذت تفلس ويحل بها الخراب بأعداد كبيرة، وأسهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات فوائد المرابين، وأدى ذلك إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج.

- لقد أصبحت المدن مراكز للإنتاج الحرفي والتجارة والمراباة وتجمعا ثقافيا، أما الريف فقد حافظ على الكثير من سمات النظام المشاعي البدائي، من هنا بدأت علاقة الاستغلال بين الريف والمدينة، من خلال شراء منتجات الفلاحين في الريف بأسعار منخفضة وبيعها في المدن بأسعار مرتفعة هذا التبادل يسمى "التبادل اللامتكافئ" ، وكذلك من خلال الضرائب وشتى أنواع الرسوم المفروضة على الفلاحين مما أدى إلى إفقار الريف وعدم إمكان تجديد القوى فيه وتدهور الزراعة.

- أدى تفاقم التناقضات الاقتصادية إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية وبالأخص بين العبيد ومالكي العبيد، كان العبيد يهربون من العمل ويحطمون أدوات العمل، وكان من أهم أشكال نضال العبيد ضد السادة الانتفاضات المسلحة التي كان أكبرها انتفاضتان كبيرتان في جزيرة صقلية (138-132 ق م) و(104-101 ق م)، وانتفاضة عبيد الصين في هينان وسيشوان وشاندون (22-13 ق م) وغيرها.[1]

- كان الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط فاصلا لنظام الرق، وهكذا فان سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي. وبنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكوّن العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي في أوربا.[2]

---

[1]- عارف دليلة، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص121.

[2] - بوقرة رابح وخبابة عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

د.عبدالله

# الفصل الثاني:

# الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى تلك الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقت مدة ألف سنة تقريبا ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس الميلادي إلى سقوط القسطنطينية سنة 1453 م، أي في القرن الخامس عشر على يد المسلمين فمن الناحية الاقتصادية فإن النظام السائد خلال هذه الفترة هو النظام الإقطاعي حيث شرع الملاك في تأجير أراضيهم للأحرار والعبيد مقابل ريع نقدي أو عيني، أما فيما يتعلق بالتجارة فلم يحصل تطور كبير عما عرف سابقا في الإمبراطورية الرومانية .أما الصناعة فاقتصر الأمر على سلع محدودة للسوق المحلية أو سلع محدودة أيضا للتجارة الخارجية.

لم يقتصر تطوّر تاريخ الفكر الاقتصاديّ على ما ظهر من دراساتٍ فكريّة يونانيّة ورومانيّة وأوروبيّة، بل ظهرت العديد من الدراسات الفكريّة الاقتصاديّة الخاصة بالمُفكّرين الاقتصاديين المسلمين، وساهم الفكر الاقتصاديّ العربيّ الإسلاميّ الذي اعتمد على التسامح والمساواة والعدل في تحديد ملامح الأفكار الاقتصاديّة، والمُعاملات الخاصة بها والتي تتعلّق في الرّبح الحلَال وتحريم الغش والرِّبا، واعتمد على قاعدتين أساسيتين؛ الأخلاق، والعقيدة الإسلاميّة، حيث تُعتبر مَبادئ الإسلام الواردة في القرآن الكريم والسنّة النبويّة المصادر الأساسيّة لبناء الفكر الاقتصاديّ في الإسلام

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هما تياران أساسيان: الفكر الغربي والفكر العربي وما تبعهما من نظم اقتصادية، وبدأت هذه المرحلة من القرن الخامس واستمرت حتى القرن الخامس عشر.

## المبحث الأول: الفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى

حلت الإقطاعية محل نظام العبودية، وقد سادت في أوربا في العصور الوسطى التي امتدت في الفترة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي وحتى فتح المسلمين للقسطنطينية في القرن الخامس عشر.[1]

### المطلب الأول: خصائص الفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى

كانت المبادئ المسيحية هي المرشد الوحيد لتصرفات الأشخاص، لذلك اتسم الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة بالطابع الديني اللاهوتي والأخلاقي وتجرد من كل منطق علمي. ولكن منتصف العصور الوسطى لخص الفكر الاقتصادي المسيحي القديس توماس الإكويني (1274-1296) الذي تأثر بفكر ارسطو فيما يخص الملكية الخاصة (الاقطاعية) بمعنى "أن الملكية الفردية لا تتعارض والنظام الطبيعي وأنها توفر الحافز الصحيح على الكفاية الإنتاجية، غير أن الملكية الفردية لا تتعارض مع شيوع الاستعمال.وعليه فإنه يسلك أحيانا في سلك المفكرين الاشتراكيين[2]". وأبرز أهميتها في تحقيق بأن التجارة نشاط غير جيد في حد ذاته ولكنه شر لابد منه. كما انه عدل فكرة الفائدة التي كانت محرمة عندهم على أنها المقابل الشرعي لفرصة الكسب البديلة، أي أن الفرد عند إقراضه مالا لشخص أخر يكون قد أضاع فرصة استثماره وكسب أرباح من وراء هذا الاستثمار وعليه لابد من فائدة تعويضية.

ويتقارب الفكر المسيحي مع الفكر الاقتصادي القديم لأنه يحتقر الثروة و الجاه، و لكن دوافعه ليست دوافع أخلاقية أو فلسفية فحسب كما رأينا عند الإغريق ولكنها تنبعث من معتقدات دينية عميقة، ذلك أن المال مثلا مطلب دنيوي وقد يصاحب طلبه الجشع والبخل وغيرها من الصفات الذميمة التي تسبب البغضاء بين الناس.

ساد في العصور الوسطى التكوين الاجتماعي الإقطاعي وذلك بالاعتماد على طريقة الإنتاج التي تحدد طبيعة النظام السائد، والتي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا و باقي مجتمعات أوربا، ونوجز أهم خصائص النظام الاقتصادي في هذه المرحلة فيما يلي:

---

[1]- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص21.

[2]- بن طاهر حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

- تدور العلاقات الاجتماعية للإنتاج حول الأرض التي أصبحت البلورة المادية للملكية العقارية، فهي ترتكز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي.
- يعطي حق استعمال الأرض و شغلها لمن يقومون بالعمل في الإنتاج الزراعي، أما حق ملكية الأرض فهو للأسياد، دون أن يكون لأيّ منهم حقا مطلقا على الأرض وإنما يكون لكل منهم حق على ناتج الأرض.
- الروابط الشخصية: جزء من العاملين لا يتمتع بكامل حريته الشخصية، فهم ليسوا من العبيد ولكنهم أقنان مرتبطون بسيدهم وبالأرض.
- سيطرة الكنيسة على نشر الأفكار الإقطاعية، لأنها كانت تملك أكبر نسبة من الأرض.

## المطلب الثاني: نشأة النظام الإقطاعي وخصائصه

كان يعرف النظام السائد في هذه العصور بالنظام الإقطاعي الذي كان محصلة الفوضى التي عمت في أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية. فقد عمد الإمبراطور الجرماني–بعد انتصاره– إلى تنصيب قادته أمراء على أقاليم الإمبراطورية، إلا أن توسع الإمبراطور في منح الأمراء الكثير من صلاحياته واختصاصاته أدى تدريجيا إلى استقلالية هذه الإقطاعيات في إدارة شؤونها. وبانتشار الحروب والعداوات بين الإقطاعيات تعمقت روح الانعزالية وأصبحت كل إقطاعية عبارة عن وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة. فمن ناحية التركيب الاجتماعي مثلا، نجد أن المجتمع يصنف إلى ثلاث طبقات: النبلاء والفرسان، رجال الدين، الحرفيون والفلاحون أو ما يسمى برقيق الأرض.[1]

تعريف الإقطاعية (الضيعة): هي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعي، وتهدف على الأقل في المراحل الأولى إلى الاكتفاء الذاتي، وهي مُشَكلة في بعض الأحيان من قرية أو أكثر يتوسطها قصر السيد(الإقطاعي) الذي يمتلك الأرض، ويقيم في أكواخ القرية من يقومون بالنشاط الإنتاجي(عبيد الأرض)، والفلاحون الأحرار(هم أقلية محدودة تملك مساحات صغيرة من الأراضي)، وعادة ما كانت الإقطاعية تضم بعض الحرفيين كالحداد والنجار وصانع الأواني وغير ذلك.

كما سبق أو أوضحنا، فقد كان النظام الإقطاعي قائما على الهرم الإقطاعي الذي تحتل كل طبقة فيه مكانا معينا لوظيفة محددة، وكان اقتصادا زراعيا راكدا لا مجال فيه للكسب ولا للخسارة ولا لاستعمال النقود

[1]- سعيد سعد مرطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

على نطاق متسع، كما استولى قادة الإقطاعيات على أغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلفة، كإرهاق الفلاحين بالضرائب الشيء الذي يدفعهم إلى تسليمها بعد الغرق في الديون، أو تسليمها طوعا مقابل الحصول على الحماية، وأصبحت بالتالي أغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض(عبيد الأرض)، يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم (تابعين لهم)، وكانت الأراضي موزعة بالشكل التالي:

- جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة (اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بذلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي).
- يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السَخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه (نظام السَخرة معناه العمل بدون مقابل).
- كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبنائهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم (العدالة) مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى.

وفيما يلي نستعرض أهم الخصائص الاقتصادية التي كانت تميز النظام الإقطاعي:[1]

- كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصاد مغلقا" لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى.
- كانت الزراعة هي النشاط المهيمن على الاقتصاد الإقطاعي والمميز له.
- كانت هناك صناعة يدوية راقية في عهد الرومان لكن قضي عليها من غزو الجرمانيين إلا أن الصناعة اليدوية بعثت من جديد في عهد الإقطاع غير أن الإنتاج لم يكن موجها للسوق وإنما كان يتم بيعه لعملاء محددين ومتفق معهم مقدما قبل تصنيع المنتج، وكان لكل "صانع" ورشة مستقلة يعاونه فيها أشخاص أقل خبرة ومهارة هم "العرفاء" يليهم"الصبيان" وقد نشأ نظام "الطوائف" Gilds لتجنب خطر

[1]- زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (نظرة تاريخية مقارنة)**، المصدر الالكتروني: www.kotobarabia.com

المنافسة بين الصناع، فكانت كل فئة تنظم في طائفة خاصة على غرار النقابات التي يتم تنظيمها لحماية أصحاب المهن المختلفة في وقتنا الحالي.

## المطلب الثالث: المعالم الأساسية للفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى

وتتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي الأوربي في هذه المرحلة بالذات في فكر المدرسيين الذي ازدهر في جامعات أوربا الوليدة (وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين). ويتمثل جوهر فكر المدرسيين في محالة التوفيق بين الدين والفلسفة. ولقد دار الفكر الاقتصادي، حتى القرن الرابع عشر، حول فكرتين أساسيتين: الثمن العادل والفائدة، كما نجد تنظيم الزراعة والتجارة في هذا العصر.

### 1- الثمن العادل:

هذا الثمن يجد جذوره في فكرة الاعتدال وضرورة عدم المغالاة في السعي للحصول على الثروة المادية التي نادى بها المدرسيون. فمبدأ العدالة يجب أن يتوافر لكل من البائع والمشتري فلو بيعت سلعة بأكبر من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للمشتري، ولو بيعت سلعة أقل من قيمتها كان ذلك غير عادل بالنسبة للبائع.[1] غير أن المدرسيين الذين اتفقوا على عدالة الثمن كمبدأ اختلفوا في تحديد معيار معين للثمن العادل، فقد رأى توماس الإكويني أن الثمن العادل هو (الثمن الذي يتساوى مع نفقة الإنتاج)، ورأي ثان يقرر أن الثمن العادل هو (الذي يغطي نفقة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من تحمل نفقات عائلته ومن فعل الخير) وفي مقولة ثالثة يعتبر الثمن العادل ( الذي يضمن للعامل حياة ملائمة طبقا لما تقتضيه طبقته الاجتماعية والعرف والتقاليد) كما عرف أيضا على أنه (الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الأخلاق الفاضلة).

### 2- القرض بفائدة:

نادى المدرسيون بتحريم القرض بفائدة وكان توماس الإكويني من أهم من كتبوا في ذلك. وقد استند في دعوته إلى هذا التحريم إلى أقوال أرسطو وإلى قرارات الكنيسة، وفي هذا الصدد ذكر أنه إذا أقرض شخص أخر مبلغا من المال فهو لا يستحق إلا ثمن المال أو النقود ذاتها (وهو قيمة القرض) وهذا هو الثمن المشروع أما عن الفائدة على ذلك القرض فهي غير مقبولة لأنها ثمنا للاستعمال ولا يوجد بيع استعمال النقود

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 63-64.

(فهو منفصل عن بيع ملكيتها) فكما لا يمكن للبائع أن يحصل عند بيع رغيف من الخبز ألا على ثمن الرغيف دون أن يكون له الحق في الحصول على ثمن أخر لاستعماله فكذلك الأمر أيضا في النقود.

أما عن الرأي الذي يبرر دفع فائدة على إقراض النقود في نظير "الزمن" المستغرق لاستعمال تلك النقود المقترضة بواسطة شخص غير صاحبها الأصلي، فإن توماس الإكويني يرى أنه إذا كانت الفائدة تدفع في نظير الزمن الذي يتنازل صاحب القرض عنها خلاله فإنها تكون غير مشروعة من هذه الناحية كذلك، لأن الزمن ملك الله ولا يجوز للمقرض أن يحصل على ثمن شيء ملكا له.

إلا أن هذا لم يدم خصوصا مع تطور الظروف الاقتصادية مما دفع بالمدرسيين إلى إباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات منها:

-تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض؛

-ضياع فرصة المقرض في تحقيق الكسب بسبب إقراض المال؛

-تأجيل سداد الدين.

هذا، وقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن الرابع عشر، من فكر المدرسيين إرهاصات(بوادر) الفكر الاقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والائتمان، وبمشكلات النقود وخاصة المعدنية، وبمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة، فضلا عن انشغاله بالفائدة والربح.

**3- <u>التجارة:</u>**

نظر المدرسيون إلى التجارة نظرة امتزج فيها الموافقة بالتحذير، فهم يرون أن التجارة مشروعة في حالة تحقيق معقول (يمكن التاجر من أن يعيش ويكافأ عن عمله) كما يعتبرونها ضرورية لجلب السلع، إلا أنهم مع هذا يذكرون أن التجارة تصبح نشاطا غير مرغوبا فيه إذا ما سعى التاجر الذي يقوم بها للحصول على ربح كبير لا يستحقه بحيث تصبح غايته العليا هي السعي وراء الثروة مما يبعد النشاط عن دوره المطلوب.

ولقد وضع الإكويني شروطا ثلاثة لكي تصبح التجارة مقبولة ومشروعة هي:

أ- عدالة التبادل بالمعنى الذي سبق لأرسطو إيضاحه (أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار).

**ب**- أن يسعى التجار بتجارته للإبقاء على حياته.

**ت**- أن يسعى التاجر بتجارته إلى جلب النفع إلى بلده.

**4-طرق الزراعة:**

كانت الزراعة أنذاك تتم بإحدى طرق ثلاث هي:

- نظام الحقل الواحد، أي زراعة جميع المحاصيل في حقل واحد عدة أعوام متتالية حتى تقل انتاجية الأرض نتيجة لنقص خصوبتها فيهجرها المزارع إلى حقل أخر.
- نظام الحقلين، وذلك بتقسيم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الأخر دون زراعة، على أن يعكس الامر في العام التالي. والهدف من اتباع ذلك هو تجديد خصوبة الأرض دون الحاجة إلى انتقال المزراع إلى منطقة جديدة كما في النظام السابق.
- نظام الثلاثة حقول، وهنا كانت الأرض تقسم إلى ثلاثة أقسام حيث يزرع اثنان منها فقط كل عام على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته. فإذا كان لدينا ثلاثة حقول أ. ب. ج، يكون نظام زراعتها كالأتي: في العام الأول يزرع أ قمحا ويزرع ب شعيرا وبزرع ج قمحا ويترك ب بدون زراعة وهكذا.

ومما سبق يتضح أن المزارعين في ظل النظام الإقطاعي كانوا يتبعون نظاما معينا للمحافظة على خصوبة الأرض الزراعية أطول مدة ممكنة وذلك بترك جزء من الأراضي بدون زراعة كل فترة دورية وإن كان ذلك النظام في الواقع يؤدي إلى عدم الاستغلال الكامل للأرض الزراعية مما يعني تدبدب الجزء من الأرض الزراعية وعدم الاستفادة من طاقته الإنتاجية بصفة دورية.[1]

**5-أشكال الريع الإقطاعي :**

تتمثل أشكال الريع الإقطاعي فيما يلي:[2]

- ريع السَخرة: وهو الشكل الأول للريع، وفي ظل هذا الشكل ينتج الفلاح المنتوج الضروري لضمان وجوده وعائلته خلال عدد من أيام الأسبوع باستعمال أدواته الخاصة، بينما ينتج المنتوج الفائض الذي ينتزعه الإقطاعي بدون مقابل.

---

[1]- علي لطفي، **التطور الاقتصادي –دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي**، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1971، ص 71.

[2]- عارف دليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 136-137.

- الريع العيني: في هذا الشكل لا ينفصل العمل من أجل الذات لا في المكان ولا في الزمان، فالفلاحون التابعون ينتجون المنتوج الضروري والإضافي في استثماراتهم، ثم يذهب المنتوج الإضافي إلى الإقطاعي في صورة نسبة من المنتجات. إن تحول الإقطاعيين إلى هذا الشكل من أشكال الريع بدافع الاستفادة من الحافز المادي لدى الفلاحين بتحسين نتاج عملهم في استثماراتهم الخاصة، حيث أدرك الإقطاعي أنه من الأفضل إنتاج المنتوج الفائض في مستثمرة الفلاح لأن إنتاجية وشدة عمله هناك ستكون أعلى وبذلك يوفر الإقطاعي نفقات الناظرين على العمل والإكراه الشخصي المكشوف.
- الريع النقدي: هو الشكل المتحول للريع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتوج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتوج، فالفلاح أصبح مضطرا ليبيع هذا المنتوج أي تحويله إلى نقود.

وقد ترتبت بعض النتائج للتحول من الريع العيني إلى النقدي نذكر منها ما يلي:

أ- في ظل الريع النقدي تتدعم وتتوسع ملكية الفلاحين لأدوات الإنتاج.

ب- أصبح الفلاح بإمكانه شراء التزاماته وتحرير نفسه من الإقطاعي والتحول كليا إلى فلاح حر مالك للأرض.

ت- ظهور سعر الأرض، أي تحول الأرض إلى بضاعة، ولم تعد إمكانية شراء الأرض مقتصرة على الفلاحين فقط، بل أصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها للفلاحين.

كان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق)فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات، وبذلك فقد أهملت التجارة ولم تعد تشكل أهمية كبيرة لدى الإقطاعيين، وبالمقابل كانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في أوربا في ذلك الوقت.

## المطلب الرابع: النظام الحرفي في العصور الوسطى

تعتبر المنظمات الحرفية الصورة الأولى للنقابات العمالية التي نراها اليوم، ففي مجال الصناعات الحرفية ظهرت تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن 12 م، تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها مهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي:

- تحديد الأسعار والمحافظة عليها، تحديد عدد العمال في كل حرفة، مع وضع شروط للعضوية في النقابة.

- الإشراف على الإنتاج وضمان جودته.

يجتهد الإقطاعيون للحصول على أكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي في الفلاحين. ومن هنا فالعلاقة مع مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من الفلاحين وحرفيين وتجار ومرابون.

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحصار التجار بين أوروبا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فإن أوروبا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط.

كما وجدت جملة من العوامل لم تساهم في انهيار او القضاء على النظام الحرفي بشكل مباشر كما حدث مع الأنظمة السابقة، وإنما شكلت دافعا قويا نحو التحول من هذا النظام إلى نظام اقتصادي واجتماعي أكثر تطورا وتعقيدا وهو النظام الرأسمالي:

**1-** نشاط حركة الكشوفات الجغرافية: حيث أدت الكشوفات الجغرافية إلى تطور التجارة بين أوروبا والعالم الجديد ودول الشرق الأقصى، من خلال الوصول إلى أسواق جديدة، ومصادر جديدة لتدفق الذهب والفضة نحو أوروبا، فزاد ذلك من نطور النظام النقدي ووفرة رؤوس الأموال، وهذا كله أدى إلى زيادة انتعاش النشاط الصناعي في أوروبا.

**2-** النهضة العلمية والفكرية وحركة الإصلاح الديني: حيث شهدت أوروبا في هذه المرحلة تطورات علمية وفكرية وفلسفية وكذلك قيام ثورات دينية إصلاحية ضد رجال الكنيسة.

**3-** تطور النظام النقدي وزيادة تدفق الذهب والفضة على أوروبا، فأدى ذلك إلى تحول نظام المعاملات من ظاهرة المقايضة إلى ظاهرة المبادلات النقدية.

**4-** التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال :حيث حددت النقابة مقدار الآلات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامها، مما لم يسمح للتوسع الصناعي.

**5-** الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال: إن تزايد عدد السكان ورغبتهم في التوسع في الإنتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، فأصبحت تلك النقابات عاملا من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد في طرق الصناعة وتضييق سبيل العمل أمام الصناع، رغبة منها في تحديد

د.عبد الجبار سعدوني

الإنتاج وصار العامل الذي تحرم عليه النقابة الاشتغال بمهنة معينة ملزما إما بالخضوع للنقابة أو الخروج عن دائرة نفوذها في المدينة، وممارسة عمله في الريف، لذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء كان ذلك من جمهور المستهلكين أو المنتجين، وصار إلغاؤها في طليعة الإصلاحات المطلوبة.[1]

## المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي عند العرب والمسلمين في العصور الوسطى

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي وجابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، إلا أنه لا شك في أن ابن خلدون كان الأبرز والأكثر إبداعا في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد. كما نفهمه في عصرنا الحديث، لأنه قدم لنا نموذجا فكريا للدراسة التاريخية على أساس تداخل الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية.

### المطلب الأول: خصائص الفكر الاقتصادي عند العرب والمسلمين في العصور الوسطى

كان العرب عموما قبل الإسلام لاسيما من الجانب الاقتصادي أهل التجارة والمعاملات التجارية والمالية التي تخطت حدود شبه الجزيرة العربية مما أوجد علاقات اقتصادية داخلية وخارجية، ومظاهر حياة اقتصادية متطورة نسبيا بالنظر إلى ذلك العصر من جهة، ومقارنة مع غيرها من القبائل من جهة أخرى.

كان للدين الإسلامي المرجع والمصدر الرئيسي للأفكار الاقتصادية العربية آنذاك. ومما شمله من الجوانب الاقتصادية ما يلي :

- الإقرار بالملكية الفردية وبالتفاوت بين الناس؛
- تقديس العمل والحث عليه وعدم المفاضلة بين أنواعه المختلفة؛
- لا يوجد تحفظ من ناحية التجارة؛
- تحريم الربا؛ بمعنى الفائدة في الفكر الاقتصادي الإسلامي نشاط غير أخلاقي وحرم، وذلك لمنع استغلال المحتاجين وحتى لا يتركز المال في يد فئة رأسمالية صغيرة.
- الانتاج، الاستهلاك والنقود؛

[1]- اسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011، ص11 .

- دور الدولة يكمن في إعادة توزريع الثروة بشكل عادل عن طريق أخلقة العملية الاقتصادية؛
- اعتبار العمل أساس النجاح... التركيز على الاتقان في العمل وليس العمل الخام في حد ذاته؛
- مناهضة الاحتكار وتنظيم الاسواق على أساس المنافسة الكاملة.

أهمية دراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي:

إن أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي لا تقتصر فقط على توضيحه لغير المسلمين كتراث ثري وغني بالنظم والسياسات الاقتصادية، بل تتعدى فائدته للمسلمين في الدول القومية الحديثة في وقتنا الحاضر بغية التعرف على القوانين الاقتصادية والعلاقات التي تحكم النمو الاقتصادي في الماضي ودورها في التأثير على قطاعات المجتمع الأخرى حاضرا ومستقبلا، والمساعدة على فهم المبادئ التي ساهمت في حل العديد من المشاكل الاقتصادية فالماضي الذي هو بطبيعة الحال وفي كثير من الأحيان صورة الحاضر.

## المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332م-1406م)

كان لابن خلدون عناية كبيرة بالاقتصاد، و قد خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسما هاما في مقدمته. وفيما يلي نعرض أهم الأفكار الاقتصادية لابن خلدون والتي أعطت دفعا قويا للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

### 1- نظرة ابن خلدون للثروة ومصدرها :

إن أهم ما يبحث فيه علم الاقتصاد هي" الثروة "ومصدرها وشكل ملكية وسائل الإنتاج التي تؤدي إلى إنتاجها و تنميتها. ولقد كان لابن خلدون نظرة مفصلة عن أهم ما يبحث فيه علم الاقتصاد، وهي الثروة ومصدرها وشكل ملكية وسائل الإنتاج؛ حيث يوضح أن كل الثروات الموجودة في العالم هي ملك لله سبحانه وتعالى، سخرها الله للإنسان وما عليه إلا الاستخلاف في الأرض والانتفاع من هذه الثروات. و من هنا يتضح أن ابن خلدون يوضح أن موضوع الاقتصاد يرتكز على عاملين أساسيين[1]:

الأول: هو البحث عن الثروة.

الثاني: هو اعتبار الطبيعة المصدر الأصلي للثروة و الحصول عليه يكون بالعمل.

[1]- حروش رفيقة، **الاقتصاد السياسي**، دار الأمة، الجزائر، 2011 ، ص ص56-57.

ومما سبق، نجد أن ابن خلدون يعطي أهمية كبيرة للنشاط الاقتصادي أو ما يسميه "بوجوه المعاش"، وتتمثل في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة و الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.

**2- القيمة:**

يعتقد ابن خلدون بأن العمل البشري هو أساس قيمة الخيرات، فللإنسان حاجيات لابد من أن يكد و يجتهد للحصول عليها، و لقد أشار لوجود بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون مجهود يقدمه مثل الأمطار، غير أنه أشار إلى جانب العمل كأساس لقيمة الخيرات، أن المنفعة شرط ضروري للقيمة، أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة بين الناس يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا.

يمكن القول أن ابن خلدون قد فاق عطاءه في الكثير من الموضوعات الاقتصادية، فمحددات القيمة عند ابن خلدون تتمثل في[1]:

- تستمد الأموال قيمتها من العمل الذي بذل فيها.
- تتمثل محددات القيمة في كل ما تكلفته السلعة من عمل أو غيره.
- المنفعة شرط ضروري للقيمة، وتتمثل المنفعة حسب ابن خلدون في قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع الحاجة، وتعرض لأثر المنفعة في تحديد السعر.

ويفرق ابن خلدون بين القيمة الاستعمارية والقيمة التبادلية:

- فالقيمة الاستعمالية: هي ما تقدمه تلك السلعة من منافع للناس ولمستعملي هذه السلعة.
- أما القيمة التبادلية :فلا تتحقق إلا إذا كانت مطلوبة من طرف الآخرين.

**3- تقسيم العمل:**

حدد ابن خلدون العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقسيم العمل، فيقرر أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل: كمية من العمل تماما كما عبر عنه في شكل كمية الناتج. ثم يشرح بعد هذا كيف أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية، والتي يطلق عليها: الترف. فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية. كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى بقيمتها، ويؤذي ذلك أيضا إلى مزيد من الترف أو مزيد من الغنى.

[1]- ماجدة شلبي، **تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص32.

وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدي إلى مزيد من الغنى، كما يقول يمكن أن تتطور إلى ما يشبه نظرية منفذ الفائض، التي نسبت إلى المفكر الاقتصادي آدم سميث[1].

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية: "إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك"، إشارة منه إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثرة الأعمال المتداولة في العمران: "اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد"، و يؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

كما أشار إلى فكرة تقسيم العمل الدولي، من خلال تخصص دول بعينها في منتوج محدد، فأساس الصناعة هو التخصص وتقسيم العمل، و قد خصص أحد فصول المقدمة للتفصيل في هذا الجانب بعنوان (في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر)، و هو بذلك يكون قد تعرض إلى ما أصبح يعرف حديثا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي، و في تفسيره للأسباب ذلك يرى أن الاختلاف في ظروف إنتاج بين بلد و آخر، يعطي دولا ميزة نسبية في إنتاج معين يجعلها تتتجه بوفرة وبأقل التكاليف مقارنة بدول أخرى.

**4- العمران:**

اعتمد ابن خلدون على درجة العمران كعامل و مقياس للنمو الاقتصادي، حيث ورد ذلك في مقارنته بين بلد وآخر من جوانب متعددة مثل :عدد السكان وحالة المباني ونوع ومدى انتشار الصنائع ودرجة الرّواج والإنفاق في أسواق المصر، وغيره. كما أنه قارن بين الدخل الفردي من حيث نفس المهنة أو لنفس نوع العمل بين بلدين مختلفين؛ حيث يرى أنه" من كان عمرانه أبلغ حال المصر الذي دوله على وتيرة واحدة في الأصناف، القاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر...الخ". ويرى ابن خلدون" أن كثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه[2]".

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 171-172.

**5- النقود:**

يرى ابن خلدون أن للنقود وظيفتان: الأولى كونها أداة للمبادلة والثانية أداة للادخار. وحسب ابن خلدون أن النقود هي الذهب والفضة، وهما أصل المكاسب كلها، فلا يتم تحقيق أيّ أهداف أو مكاسب من النشاط الاقتصادي إلا بتوظيفها[1].

**6- الثمن:**

يعتبر الثمن، عند ابن خلدون، التعبير النقدي للقيمة. فالثمن لا يظهر إلا في اقتصاد المبادلة للتعبير عن قيم المكتسبات المتبادلة في السوق. وفي تحليله لمحددات الثمن في السوق، يرتكز ابن خلدون على نفقة الإنتاج وتأثيرها على القيمة. فتزايد نفقة إنتاج سلعة معينة يعني زيادة قيمتها ومن ثم ارتفاع ثمنها.كذلك، اعتمد ابن خلدون على قوى العرض والطلب في تفسير تقلبات الأثمان[2].

كما تطرق ابن خلدون إلى أثمان السلع وقال أن ثمن أيّ سلعة يتحدد في السوق، وعموما أسماه بالثمن الجاري وذلك بفضل المزاحمة (المنافسة) التي يجب أن تؤدي بشكل عام إلى إرضاء العارضين والطالبين. وترتفع أثمان البضائع كلما كان الإقبال عليها كبير، فيسارع التجار إلى توفيرها لكي يحققوا من ارتفاع الأثمان أرباحا .كما يسارع المنتجون إلى إيجادها وعرضها للاستفادة من الأرباح الحاصلة نتيجة الطلب الاجتماعي على تلك البضاعة.

**7- الفضلة عند ابن خلدون:**

تناول ابن خلدون موضوع" الفضلة"، وهي ما يعرف حاليا بالفائض الاقتصادي أو القيمة المضافة. فيقول" إن أصحاب الجاه(أي أقوياء الأرض)، في جميع أصناف المعاش أكثر يسرا وثروة من فاقدي الجاه. فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم، فهم يستعملون في معاشهم الناس من غير عوض". تفطن ابن خلدون للاستغلال الذي يحدث فيما بعد، لليد العاملة في ظل النظام الرأسمالي وهو استغلال جزء من جهد العمال من طرف الطبقة الرأسمالية و هو ما سمّي من طرف كارل ماركس بفائض القيمة[3].

---

[1]- نفس المرجع أعلاه، ص 184.

[2]- حروش رفيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 57-58.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 58.

**8- نظرة ابن خلدون للضرائب وتدخل الدولة:**

يعترف العلامة ابن خلدون بضرورة وجود جباية (الضرائب) تسنها الدولة على التجار، إلا أنه تفطن لأمر ضروري وهو خفض الضرائب وعدم رفعها لأن ذلك ينفر الناس من الأعمال المنتجة. أما فيما يخص تدخل الدولة ودور الإنفاق الحكومي في التأثير على سير النشاطات الاقتصادية، فإن ابن خلدون يوضح أن الطلبات الحكومية تخلق الرواج الاقتصادي عن طريق تحريك طلب واسع نحو مختلف السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة عرضها.

## المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي لدى المقريزي (1364م 1442م)

من خلال شرحه المفصل في كتابه المعروف "إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر " تعرض المقريزي بشكل معمق للنمو والانهيار و تطرق إلى مجموعة من الأفكار من جملتها:

- أسباب المجاعة التي حلت بمصر؛
- إدراكه المسبق لقانون جريشام.

**1- الأزمة الاقتصادية عند المقريزي:**

إن الأزمة الاقتصادية عند المقريزي هي نقص المنتجات والسلع وارتفاع أثمانها (عكس الأزمة في المجتمع الرأسمالي التي تتمثل في زيادة السلع وضعف القدرة الشرائية وانخفاض الأسعار والأرباح والأجور).

وحسب المقريزي، أن أسباب هذه الأزمة هي أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية، فالأسباب الطبيعية في معظمها تعود إلى جفاء الطبيعة مثل نقص مياه النيل، وعدم نزول الأمطار وبعض الكوارث الطبيعية، أما الأسباب غير الطبيعية فهي أسباب اجتماعية بعضها سياسي و بعضها اقتصادي.

- السبب السياسي: يتمثل في فساد الإدارة التي أثرت مباشرة على الإنتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما وخصوصا بعد ممارستها للسياسة الاحتكارية .(والسياسات الاحتكارية: التي تجعل أهل الدول يتصرفون في كثير من الثروات من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الناس).

-انتشار ظاهرة الرشوة.

-السبب الاقتصادي: خاصة في مجال الإنتاج والمتمثل في زيادة حدة ووتيرة نفقات الإنتاج المتزايدة وظروف العمل السيئة التي كانت سائدة آنذاك.

فقد كشف المقريزي أن أهم الأسباب الاقتصادية تتمثل في:

- ارتفاع الريع الاقتصادي في الزراعة (أجرة الفدان)؛
- ارتفاع كلفة الحرث والبذر والحصاد لارتفاع أسعار البذور وأجور العمال(كلفة استئجار الأراضي).

-السبب النقدي: المتمثل في تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي واستقراره. فيرى في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان، أي ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات.فاستطاع بذلك أن يسبق الأحداث بالإشارة والتلميح إلى التضخم والقوة الشرائية للنقود، ويكون بذلك من رواد النظرية الكمية في قيمة النقود. (تأثير تداول النقود على النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار).

- السبب الطبيعي: ومن خلال تحليله للظاهرة يكشف أن عدم سقوط الأمطار هي السبب دائما وراء قلة ونقص الإنتاج الزراعي، وخاصة الغلال التي تعتبر أساس معيشة الناس وبالتالي فهي سلع ضرورية. فقلة الأمطار تؤدي إلى قلة وتناقص وانحسار مياه النيل التي تعد مصدر الثروة الزراعية. ثم إن تراجع وقلة المنتوج الحيواني سببه أيضا قلة الأمطار التي تؤدي إلى حالة الجدب والجفاف الأمر الذي يؤدي إلى قلة عرض المنتجات الزراعية والحيوانية مقابل ارتفاع الطلب عليها فترتفع أسعارها ارتفاعا شديدا (الغلاء). كما قارنها بالفترات التي تشهد وفرة الأمطار وفيضان نهر النيل، حيث وفرة المحاصيل الزراعية وكثرة الإنتاج وارتفاع العرض فترخص الأسعار وينتشر الرواج فتتحسن الظروف المعيشية للناس[1].

**2- قانون جريشام وفكر المقريزي للنقود:**

لاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة الأزمة. فمن خلال ارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين معدنيتين، إحداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن آخر، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين أو النفيس إلى الاختفاء من التداول النقدي، تاركة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول. وهكذا تطرد وتزيح العملة الرديئة العملة الجيدة. وبالتالي، فقد وضح المقريزي في تفكيره ما يسمى فيما بعد" بقانون جريشام".

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 248.

د.عبدالله

# الفصل الثالث:

# الوقائع الاقتصادية في النظام الرأسمالي

لا توجد مَهَمَّة أكثر إلحاحاً منذ مطلع فجر الألفية الجديدة من إنتاج معرفة متعمقة بالاقتصاد السياسي للرأسمالية، معرفة ليس فقط بالتطور الرأسمالي في الوضع الراهن، بل أيضاً بماضي الرأسمالية ومسارها الممكن في المستقبل. فلكل مجتمع طريقته الخاصة في تنظيم حياته المادية التي تسمح له بتكوين نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يحدد علاقاته بين بعضه البعض، وعلاقاته مع السلطة.

هذا هو الأمر بالنسبة للرأسمالية التي حلَّت محل الإقطاعية كنظام اقتصادي ونمط إنتاج في بعض أنحاء أوربا الغربية بين عامي 1400 – 1800، فمع قيام الثورة الصناعية، حدث انقلاب هائل في نمط ووسائل الإنتاج التقليدي وفرضت الرأسمالية تقسيماً جديداً للعمل يختلف بشكل كامل عن التقسيمات التي كانت سائدة في ظل المجتمعات الزراعية الإقطاعية.

## المبحث الأول: مفهوم الفكر الاقتصادي الرأسمالي

تعتبر النظرية الرأسمالية المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال ألا وهو النظام الرأسمالي. ومن خلال هذا المبحث سنحاول توضيح ذلك الأساس لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم الأسس والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين لهذا النظام باختلاف أنواعه ويبقى الهدف لهذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري للنظام والذي يساعد على فهم الموضوع ككل.

### المطلب الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الرأسمالي

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي. الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة. و كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي مايلي:

**1- القضاء على طبقة الأشراف و الأسياد و قيام الدولة القومية:**

نتيجة للثورة ضد الإقطاع والاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في أوروبا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في أوروبا (فرنسا، اسبانيا، البرتغال، بريطانيا، هولندا .....) التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها، و قد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء غلى الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها [1]:

أ- هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي و دلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية- الضيعة -.

ب-انتشار استعمال النقود (المعدنية – الذهب و الفضة) في التبادل، حيث كان تجار وصناع المدينة يتعاملون بالنقود، لذلك اجبر الإقطاعيون إثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى

[1]- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2012 ، ص 241.

التعامل مع أقنان الأرض ( الفلاحين) بالنقود وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية – سلع–) وهو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هده إلى أن أصبحت في شكل أيجار .

ت–تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع وذلك الاتفاق لخدمة مصالح الطرفين.

2– **ازدياد عدد السكان:**

شهد سكان أوروبا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن 16 و ذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح.

3– **الاكتشافات الجغرافية و الفتوحات الأوروبية:**

خرجت أوروبا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم – أمريكا و أفريقيا و الشرق الأقصى – و كان لهذه الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق و المبادلات.
- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.
- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج – صناعة و زراعة.

4– **التطور الفكري و الإصلاح الديني:**

لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر وينظر نظرة دونية إلى الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار

جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.[1]

**5- تطور النظم النقدية:**

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار.

و تجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية و من هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهدا النظام بالرأسمالية التجارية .

## المطلب الثاني: تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي

في الواقع لا يوجد لحد الآن اتفاق حول مدلول مصطلح "الرأسمالية"، حيث نجد هناك تفسيرات مختلفة لها، ولعل أبرز هذه التفسيرات هو ما قدمه كل من **ويرنر سومبيرت Werner Sombert** وكُتاب المادية التاريخية وتفسير **كارل ماركس Karl Markx**، حيث نجد **ويرنر سومبيرت Werner Sombert** يلتمس ملامح الرأسمالية من خلال شمولية الظواهر الاقتصادية و المتمثلة في الروح، أي روح المشروع أو روح المغامرة أو روح البرجوازية التي خلقت النموذج الذي يحكم المجتمع في ظل توجيه فكر وسلوك الإنسان إلى إيجاد العلاقات الاقتصادية التي ميزت العالم الحديث، أما التفسير الثاني فيرى أن للرأسمالية وجود حيثما وقع انفصال بين الإنتاج و تجارة التجزئة في المكان والزمان، بتدخل تاجر الجملة الذي يشترى السلع بغرض بيعها إذ رأى أنه يستطيع تحقيق ربح من وراء ذلك، و نلاحظ ذلك من خلال التعريف الذي قدمه **نوسبام Nussbaum** للنظام الرأسمالي على أنه: "نظام للتبادل الاقتصادي...الهدف الأساسي منه هو تحقيق الربح بلا حدود".أما **كارل ماركس Karl Markx** فيُفسر الرأسمالية على أنها أسلوب معين للإنتاج "الذاتي".[2]

---

[1]- حوحو سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]- فيصل براء متين المرهشي، **نشأة النظرية الرأسمالية**، الموسوعة السياسية، المصدر الالكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ تاريخ الزيارة 2020/02/05.

بناءً على التفسيرات الفلسفية المقدمة للرأسمالية يُعَّرف معجم الأعمال الرأسماليّة بأنها: من الأنظمة الاقتصاديّة العالميّة، والتي تعتمد على فكرة الملكيّة الخاصّة لكافة العناصر الإنتاجيّة، مما يساهم في تحقيق الأرباح الماليّة.

كما تُعرَّف الرأسماليّة أيضاً بأنها النظام الاقتصاديّ والسياسيّ الذي يتحكم في كافة مكونات اقتصاد دولة ما، والذي يساهم في توفير أدوات التحكم المناسبة في الأسواق التجاريّة المتنوعة.

فيما عرَّفت الموسوعة البريطانية الرأسمالية بأنها النظام الاقتصادي المهيمنة في العالم الغربي منذ تفكك الإقطاع، الذي يعتمد معظم وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة ويتم توجيه الإنتاج وتوزيع الدخل إلى حد كبير من خلال تشغيل الأسواق.[1]

ومن التعريفات الأخرى للرأسماليّة: هي البيئة الاقتصاديّة التي تعتمد على استثمار الملكيّة الخاصة، لوسائل الإنتاج، وتبادل الثروات، وتوزيعها على المالكين من الأفراد، والمؤسسات، والدول.

وعليه النظام الرأسمالي هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التملك، التعاقد، الإنتاج، التسعير، التبادل، الإستهلاك، وحرية التصرف في الدخل والثروة. وتتحدد القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل[2].

## المطلب الثالث: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي

يرتكز المذهب الرأسمالي على أسس رئيسية ثلاثة، يتألف منها كيانه العضوي الخاص، الذي يميزه عن الكيانات المذهبية الأخرى. وهذه الأسس هي:[3]

1- الأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود:

الملكية الخاصة في هذا النظام، هي القاعدة العامة التي تمتد إلى كل المجالات وميادين الثروة المتنوعة ولا يمكن الخروج عنها إلا بحكم ظروف استثنائية، تضطر الدولة أحيانا إلى تأميم هذا المشروع أو ذاك،

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- سعيد سعد مرطان، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[3]- عويسي أمين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات)**، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014، ص ص 53- 54.

وجعله ملكا للدولة. فيما لم تبرهن التجربة الاجتماعية على ضرورة تأميم أي مشروع، تبقى الملكية الخاصة هي القاعدة النافذة المفعول. وعلى هذا الأساس تؤمن الرأسمالية بحرية التملك، وتسمح للملكية الخاصة، وتمكين المالك من الاحتفاظ بها.

2- فسح المجال أمام كل فرد:

لاستغلال ملكيته وإمكاناته على الوجه الذي يروق له، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها. فإن كان يمتلك أرضا زراعية مثلا، فله أن يستغلها بنفسه في أي وجه الاستغلال، وله أن يؤجرها للغير، وأن يفرض على الغير شروطه التي تهمه، كما له أن يترك الأرض دون استغلال. وتستهدف هذه الحرية الرأسمالية التي يمنحها النظام الرأسمالي للمالك: أن تجعل الفرد هو العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية، إذ يتأتى للفرد أن يصبح كذلك ما لم يزود بالحرية في مجال استغلال المال وتهيئته ويستبعد من طريقه التدخل الخارجي للدولة وغيرها. فبذلك يصبح لكل فرد الفرصة الكافية، لاختيار نوع الاستغلال الذي يستغل به ماله، والمهنة التي يتخذها، الأساليب التي يتبعها لتحقيق مقدار ممكن من الثروة.

3- ضمان حرية الاستهلاك:

كما تضمن حرية الاستغلال، فلكل شخص الحرية في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته، وهو الذي يختار نوع السلع التي يستهلكها، ولا يمنع عن ذلك قيام الدولة أحيانا بتحريم استهلاك بعض السلع، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة. فهذه هي المعالم الرئيسية في النظام الرأسمالي التي يمكن تلخيصها في حريات ثلاث: حرية التملك، الاستغلال والاستهلاك.

د. عبد الجبار سعيد

## المطلب الرابع: مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وأهدافه

### 1-مبادئ الرأسمالية:

هي ثلاث مبادئ رئيسية جاءت كما يلي[1]:

أ- الحرية وسيلة لتحقيق المصالح العامة: ترتكز هذه الفكرة على أساس الإيمان بأن الدوافع الذاتية تلتقي دائما بالمصالح العامة والرفاه الاجتماعي، إذا توفرت الحرية في المجال العملي لجميع الأفراد، فإن الإنسان في المجتمع الحر يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة والتي تؤدي في النهاية إلى توفير المصالح العامة.

ب-الحرية سبب لتنمية الإنتاج: هذه هي الفكرة الثانية التي ترتكز عليها الحرية الرأسمالية، والمقصود هنا هو حرية المنافسة والتي بدروها تحسن الإنتاج وتزيده.

ت-الحرية تعبير أصيل عن الكرامة الإنسانية: الفكرة الثالثة عن الحرية، التي تقدر الحرية بمعيار ذاتي وتضفي عليها قيمة معنوية وخلقية أصيلة، بوصفها المظهر الجوهري للكرامة وتحقيق الذات، اللذين لا يعود للحياة بدونهما أي معنى.

### 2-أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تحقيق المصلحة الذاتية للفرد، أي إشباع الحاجات والرغبات الفردية في المجتمع، وهذا ما يعبر عنه بالفردية، وإذا ما سعى كل فرد في المجتمع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي إلى تحقيق مصلحته الخاصة، فإن مصلحة المجتمع ككل سوف تتحقق فالمصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وبالتالي تسعى كل وحدة اقتصادية إلى تحقيق مصلحتها الذاتية، فمثلا المنتج يقوم بإنتاج سلعة معينة من أجل تحقيق أقصى ربح، والعامل يسعى حين يؤجر طاقته الإنتاجية إلى الحصول على أكبر أجر ممكن وبأقل جهد مبذول، وكذلك المستهلك فإنه يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من الدخل الذي يملكه، وبالتالي نجد أن كل وحدة اقتصادية تسعى من وراء قيامها بنشاطها الاقتصادي إلى الحصول على أكبر مردود ممكن من ذلك النشاط.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 55.

## المبحث الثاني: مراحل تطور النظام الرأسمالي

قد شكلت أحداث الثورة الصناعية بعمق تطور الفكر الاقتصادي و تتطلب دراسة المذهب الحر ضرورة التعرض لكافة المذاهب الفكرية التي سبقته. ويقصد بذلك مذهب التجاريين و مذهب الطبيعيين باعتبارهما يمثلان الإرهاصات الأولى لعلم الاقتصاد و لبيان مدى تأثيرهما فيما تبعهما من مذاهب اقتصادية، وفي مقدمتها المذهب التقليدي (الحر) وهو ما سنعرضه بإيجاز في هذا المبحث.

### المطلب الأول: الفكر الاقتصادي التجاري

يعتبر المذهب الميركانتيلي (التجاري) المرجع الأوّل للفكر التّجاري الّذي عمّ القرنين 16م و17م، والّذي نتج عن تطبيقه تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية، وخضوع التّجارة الخارجية لشتّى العقبات الحمائيّة حيث يعتقد أتباع هذا المذهب أنّ ثروة الأمّة تقاس بما لديها من الذهب والفضّة، ومن أجل زيادتها يكون الاتجاه نحو التبادل التجاري مع الدول الأخرى فتفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري ومنه هناك تدفق للمعادن النفيسة.

حيث ضمت تلك المدرسة كتاب تخصصوا في البحث الاقتصادي إلى جانب بعض السياسيين ورجال الأعمال. ولقد ظهرت أفكارهم بداءة في بريطانيا وهولندا وفرنسا ثم امتدت إلى بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل أسبانيا. وخضعت لتطور طويل الجدل حتى تبلورت إلى مجموعة من الأفكار المشتركة في إطار موحد أطلق عليه مذهب مدرسة التجاريين.

#### 1- الظروف التي مهدت للفكر الإقتصادي التجاري (الماركانتيلي):

تحرر العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا و أتجه معظم المتحررين للعمل في التجارة إلى أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم. لقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التجارة الدولية آنذاك:[1]

- اتصال أوروبا بالمشرق الإسلامي المتقدم حينها .

[1]- زينب صالح الأشوح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 95-98.

- اكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة كطريق رأس الرجاء الصالح .
- اكتشاف القارة الأمريكية الغنية بالذهب.
- ومن جهة أخرى ونتيجة لتحالف الملك والتجار فقد تم القضاء على سلطة الإقطاعيين والنبلاء والأمراء وتمكن الملك من فرض سلطة مركزية على سلطات الأمراء التي كانت تقوم في مراكز متعددة داخل الدولة و كانت هذه الخطوة الأولى التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة التي تقوم على أساس قومي و تخضع لسلطة مركزية واحدة وكانت القوة الثانية التي أدت إلى ظهور الدولة الأوروبية الحديثة بروز القوميات العرقية و تفكك الإمبراطوريات الكبرى و انهيارها.
- حركة النهضة الفكرية في أوروبا من أهم الأحداث التي ساهمت في تطور الفكر السياسي والاقتصادي الأوروبي والتي صاحبت عصر الرأسمالية التجارية المتحررة من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة وأدى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى انهيار بقية أعمدة النظام الاقتصادي وتقوية السلطة المدنية للملك أو الحكومة.

**2- مبادئ الفكر التجاري (الماركانتيلي):**

تتمثل أهم المبادئ التي قام عليها الفكر التجاري فيما يلي:

**أ- العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من المعدن النفيس**

أعطوا التجاريين أهمية قصوى للمعدن النفيس واعتبروه أساس ثروة الأمة، وفي ظل انتشار هذه الفكرة أصبحت الدول تعتمد على ما تراكم في خزائنها من ذهب وفضة في قياس مدى قوتها وثروتها. " وليس عسيرا في ضوء الظروف الخاصة التي اكتنفت ظهور الدول القومية أن نجد تفسيرا لهذه الصدارة التي أولاها التجاريون للذهب والفضة فقد استنفذت الحروب المتواصلة خزانة الملوك، ولم تكن الضرائب حينذاك أداة ثابتة يعتد بها لتوفير الإيراد اللازم. ومن ثم فقد كان الملوك في ضائقة مستمرة خصوصا بعد أن امتدت سلطات الدولة في الداخل وأصبح عليها القيام بأعباء الدفاع والحروب والأمن، فهو في حاجة دائمة إلى نقد أي إلى ذهب وفضة ومن السهل بعد ذلك أن يختلط المعدن النفيس بفكرة الثروة ذاتها".[1]

[1]- سعيد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

ب- **تحقيق ميزان تجاري موافق:**

المبدأ الثاني الذي يعتبر أساس المذهب التجاري هو تحقيق ميزان تجاري يتحقق فيه الفائض حيث تزيد صادراته عن وارداته بشكل مستمر، وفي ذلك ارتباط وثيق بالمبدأ الأول وهو العلاقة الطردية بين ثروة الأمة وما تملكه من المعدن النفيس.

ت- **تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:**

إن السياسة التجارية التي اعتمدها مذهب التجاريين القائمة على جلب المعدن النفيس إلى البلاد وعدم السماح بخروجه يتطلب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل قوي، الأمر الذي قضى على المبادرات الفردية والحرية في التعامل خاصة في العلاقات الخارجية. فلحماية الميزان التجاري وجعله موجبا دائما كانت "آراء التجاريين تتلخص في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من الوجهتين الاقتصادية والسياسية، فالدولة في رأيهم هي صاحبة الكلمة العليا وقد طالبوا بإشرافها على النشاط الصناعي وتوجيهه وتنظيم الإنتاج والاستهلاك ومراقبة التوزيع والأسعار"[1]. كما نادى التجاريون بضرورة مراقبة التجارة الدولية وفرض قيود عليها مثل فرض ضرائب جمركية على الواردات وحتى منع بعضها تماما وإعانة الصادرات. وعلى المستوى الداخلي أشرفت وساهمت في الإنتاج وشجعت إنتاج سلع معينة قصد تصديرها ثم إنها دعمت بعض المنتوجات الأكثر استهلاكا محليا حتى تضمن كفايتها فلا تضطر لاستيرادها من الخارج مقابل الذهب والفضة.

ث- **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:**

واضح من فكر التجاريين أن النشاط التجاري هو محور النشاط الاقتصادي ويحتل الصدارة فيما يتعلق بالتجارة الدولية فهي مصدر الثروة، أما التجارة الداخلية فلا تضيف شيئا لثروة البلاد فالرابح فيها كالخاسر مهما كانت الصفقات المبرمة مربحة. وعليه فالتجارة الداخلية قطاع عقيم لا يحقق أي إضافة لثروة البلاد عكس التجارة الخارجية "التي تمثل إضافة صافية لثروته، حيث أن الطرف الخاسر بلد أجنبي .وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الدولية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية لنفس الاعتبار"[2]. أما القطاع الصناعي

[1]- محيي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة : دراسة تحليلية مقارنة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2004، ص17.

[2]- سعيد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

فصنف في المرتبة الثانية ولم يعتبر منتجا لذاته ولكن من أجل التجارة الدولية، فالاهتمام بالصناعة جاء من أجل تطوير التجارة الخارجية مما جعل السياسة الاقتصادية تنصب كلها لخدمة الصناعة الوطنية إضافة إلى فرض قيود متنوعة على السلع المستوردة بحكم أن الاستيراد يقضي بالدفع للعالم الخارجي بالمعدن النفيس مما يسجل نقصا في الثروة القومية.

ورغم تلك القيود المفروضة[1] إلا أن ظروف ومتطلبات القطاع الصناعي خاصة من حيث استيراد وتوفير المواد الأولية والخام جعل التجاريين لا يرون مانعا من إعفاء تلك المواد من الضرائب والرسوم الجمركية أو تخفيفها على الأقل، في حين شددوا على فرض ضرائب مرتفعة على السلع المصنعة في بعض الحالات حماية للمنتج الوطني من المنافسة.

أما الزراعة فقد أهملت من قبل التجاريين ولم تحض بنفس الاهتمام بل اعتبرت قطاعا هامشيا لأنها قطاع عقيم من حيث توليد الثروة المتمثلة في الذهب والفضة، وهذا التهميش جعل العاملين بهذا القطاع أقل شأنا من غيرهم من العاملين في الصناعة والتجارة. ولعل حجم الاهتمام بالزراعة لا يتعدى تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج إلى الاستيراد من الخارج مقابل المعدن الثمين.

**ج- زيادة حجم السكان:**

كان التجاريون يعتبرون أن الأعداد الكبيرة للسكان تمثل مصدر قوة اقتصادية وعسكرية هائلة للدول، فهي من ناحية توفر الجنود لغزو المناطق المختلفة وتكوين معسكرات لضمان الأسواق وتوفير المواد الأولية للصناعات، ومن ناحية أخرى هي مصدر للعمالة الوفيرة الرخيصة للعمل بالمنتجات الموجهة للتصدير لزيادة الدخل الصافي للدولة من المعدن النفيس[2].

**3- السياسات الاقتصادية للتجارية:**

على الرغم من وجود منطلقات عامة للتجارية كبلدان أوربا فإن السياسات التي نادى أنصار التجارية بتطبيقها كانت تختلف من بلد لآخر تبعاً للأوضاع الاقتصادية لكل من هذه البلدان. من هنا يتأكد القول بأن التجارية لم تكن مجرد نظرية أو مذهب اقتصادي بل كانت مجموعة سياسات وإجراءات اقتصادية اعتمدت

[1]- نفس المرجع السابق، ص 38.

[2]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص287.

لبلوغ هدف التجارية الرئيس المزدوج زيادة الثروة وبناء قوة الدولة. ويمكن التمييز بوضوح بين ثلاث تيارات في الفكر التجاري يتمثل كل منها في سياسة اقتصادية محددة تتلاءم مع الظروف التي كانت غالبة آنذاك، وهذه التيارات أو المذاهب هي الآتية:

### 3-1- المذهب التجاري المعدني في إسبانيا:

يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها. لما كانت إسبانيا تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك). تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانيا فيما وراء البحار والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد. ولمنع تسرب المعادن طالب أنصار التجارية في إسبانية بمنع خروج النقود المسكوكة والسبائك، كما دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية. وسنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها.

### 3-2- المذهب التجاري الصناعي في فرنسا:

لم يكن لفرنسة مناجم للذهب والفضة كما كان لإسبانيا، ولذلك كانت مسألة الحصول على المعادن الثمينة أي الثروة بمفهوم التجاريين الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال الدولة. اقترن المذهب التجاري في فرنسة باسم كولبير Colbert وزير المالية، فقد يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة وتحسين جودة الإنتاج الصناعي وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية. ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات والتدابير التالية: (إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه، منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة، فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية، فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، إعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية). كان يهدف من كل هذه الإجراءات والتدابير إلى ضمان ورود الذهب والفضة عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الواردات، ولكن الصادرات من المواد المصنوعة وليس من المحاصيل الزراعية. فالصناعة في رأيه هي المرتكز الأساسي لزيادة الصادرات، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة.

**3-3- مذهب التجارية التجاري في بريطانيا:**

تركز اهتمام أنصار المذهب التجاري في إنكلترا على التجارة الخارجية وتنشيطها واتخذ المذهب ثلاثة اتجاهات: حماية النقد ومخزون المعادن الثمينة، وحماية الإنتاج، وتشجيع البحرية الإنكليزية والتجارة. ولكن كان التركيز شديداً على الاتجاه الأخير منها.

ومع أن تصدير المعادن الثمينة من إنكلترا كان ممنوعاً في أكثر الأحيان فإن الاقتصاديين الإنكليز تنبهوا إلى الطابع السلبي لهذه التدابير وبينوا أن خروج المعادن الثمينة مرتبط في النهاية بتقدم النشاط الاقتصادي للمملكة مع العالم الخارجي ورصد معاملاتها مع هذا العالم، ولذا نادوا بحرية إخراج المعادن الثمينة لشراء سلع يُعاد بيعها إلى الدول الأخرى بغية الحصول على كمية أكبر من المعدن المدفوع لشرائها فيكون الرصيد موجباً لصالح إدخال المعادن الثمينة إلى المملكة. فقد كان توماس مون Thomas Mun صاحب أول محاولة لصوغ نظرية الميزان التجاري، يقول: إنّ الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية. إذ يجب أن نراعي دائماً القاعدة التالية: وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشتريه منهم في القيمة. عملت بريطانيا على تشجيع التجارة الخارجية فسنّت القوانين لحمايتها وتشجيعها ولاسيما قوانين الملاحة الإنكليزية التي أوجبت نقل السلع المستوردة حصراً على السفن الإنكليزية وكذلك السلع المصدرة أو المستوردة بين إنكلترا ومستعمراتها. كما صدرت قوانين الحماية الجمركية التي فرضت رسوماً جمركية عالية على السلع الاستهلاكية المستوردة وخفضتها على السلع المخصصة لإعادة التصدير.

**4- سلبيات المذهب المركانتيلي :**

- لم يتوفقوا في تحديد معنى الثروة لأنها هي ما تنتجه من سلع ومواد وليس معدن نفيس فقط.
- تشديد الضرائب على الواردات من أجل تحقيق فائض تجاري فرغم حمايتها للسوق الداخلي لكنها أضرت بالاقتصاد الداخلي وتسببت في حروب تنازعية على المستعمرات للسيطرة على الأسواق والمعادن.
- لم يحددوا مفهوم القيمة بشكل واضح.
- عجزوا عن تقديم تعريف دقيق للنقود حيث خلطوا بين النقود والثروة.
- اعتبار المستعمرات سوقا للتصدير ومصدرا للمواد الخام وهنا يمكن القول أن تطور الكثير من الدول الأوروبية جاء على حساب المستعمرات عبر استغلالها وإفقارها واستخدام الرقيق مما يشكل إدانة أخلاقية للمدرسة التجارية.
- إهمال الفرد و إهمال رفاهيته.

- عدم الإمكان المحافظة على ميزان تجاري موافق دائم.
- إهمال الزراعة والتجارة الداخلية.
- التشجيع على زيادة السكان دون مراعاة ما يترتب عن ذلك.

## المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي الطبيعي

تميز القرن الثامن عشر بانتشار الفكر والنزعة العلمية في أوساط الباحثين والعديد من الحقول المعرفية، فقد تقدمت في هذا القرن علوم الطبيعة والكيمياء والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية الأخرى، و قد أثر هذا التطور على طريقة ومنهج البحث لدى المفكرين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فشرعوا في دراسة مختلف سلوكات الإنسان وعلاقاته باعتبارها خاضعة لقوانين تشبه القوانين التي تحكم مختلف الظواهر الطبيعية، وبذلك اتجهت جهود المفكرين إلى تخليص العلوم الإنسانية من كل أبعاد أخلاقية أو معيارية لتصبح تعبير عن علاقات وضعية وتفسيرية.

تبعا لما صاحب نظرية التجاريين من مساوئ وما اعتراها من نقائص أثناء تفسيرها للتجارة الدولية، ظهر عقبها مذهب اقتصادي جديد هو "المذهب الفيزيوقراطي" والذي أسّسه الطبيعيون في فرنسا في النّصف الثّاني من القرن الثامن عشر، حيث انكب رواده من أمثال" فرانسوا كيناي" (1694-1778)، على الاهتمام بالتجارة الدّاخلية والأنشطة الإنتاجيّة خاصة الزّراعية منها، والّتي تخدم الاقتصاد المحلي، عوض التركيز على القطاع الخارجي "التجارة الخارجية " فقط كما فعل التّجاريون. اعتقدوا بمبدأ القانون الطبيعي ومحاولة معرفة العلاقة بين الطبيعة والإنسان ويعتقدون بوجود قانون طبيعي يحكم المجتمع الإنساني وتؤمن له سعادته ويمكن تفسير جميع الظواهر الاقتصادية انطلاقا من هذا القانون الطبيعي في كل زمان ومكان، واعتقدوا بأن الأرض والزراعة هي مصدر الثروة كلها، واعتبروها هي القطاع الإنتاجي الأول، حيث هاجموا فرض القيود التجارية لأنها تضر بالمورد والمصدر.

### 1- نشأة وتطور الفكر الطبيعي:

إن العوامل السابقة إضافة إلى ما صاحب هذا الوضع الاقتصادي من تطور ونمو للفكر الصناعي والتقدم الفني الذي انعكس على قطاع الإنتاج من خلال الاكتشافات المهمة خاصة في مجال الفيزياء والكيمياء، أحدث تحولا فكريا هائلا في أوربا بدأ يحل محل الفكر التجاري ويعطي الأهمية لقوانين الطبيعة وعرف باسم: الطبيعيين أو الفيزوقراط.

فرغم الأهمية القصوى التي أوليت للتجارة الخارجية لدى التجاريين إلا أن نموها ودرجة درها للثروة من المعدن النفيس لم تكن بنفس الدرجة في كل أقطار أوروبا، إذ كانت انجلترا حاملة لواء التجارة قد حققت ثروات طائلة من المعدن النفيس، أما في فرنسا فالوضع كان مختلفا نوعا ما لأن الزراعة اعتبرت أهم وجه من وجوه النشاط الاقتصادي إذ كانت تمد الطبقة العليا في المجتمع وهم الملاك الإقطاعيون بثراء ضخم من خلال استغلال طبقة الزراع في حين اقتصر شأن الصناعة على الطلب الداخلي .هذا الوضع جعل العديد من المفكرين الفرنسيين يستمدون نظرتهم للاقتصاد من الوضع القائم خلال القرن الثامن عشر، ثم إن الطبيعيين اعتقدوا بوجود تشابه بين جسم الإنسان والجسم الاجتماعي وذلك من خلال الاعتماد على القوانين العلمية في تحليل الظواهر الاجتماعية، وعليه توصلوا إلى مبدأ مفاده أن المجتمع البشري تحكمه قوانين الطبيعة، وعرفوا القانون الطبيعي بأنه تعبير عن علاقات ضرورية ناتجة عن طبيعة الأشياء، حيث يعتقد بأن الاقتصاد الذي يعتبر فرع من السياسة يخضع إلى مثل هذه القوانين.[1]

تشير تسمية الفيزيوقراطية إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نشأت و سادت فرنسا في نهاية حكم لويس الخامس عشر، بحيث قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين (الطبيعيين) بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي، مبنية على دراسة الإنسان وعلاقته بالعالم الطبيعي.

والفيزيوقراطيون أو الطبيعيون هم جماعة من النبلاء والملاك الزراعيين، والعلماء والذين انضموا تحت راية الاقتصادي الطبيب فرانسوا كيناي، الذي يعود له الفضل في وضع أسس المدرسة الفيزيوقراطية وعلم الاقتصاد السياسي الحديث، بعد إصداره كتابه الشهير الذي عنونه بـ"**الجداول الاقتصادية**" سنة 1750، وهيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى غاية قيام الثورة الفرنسية 1789.

لقد ولدت الفيزيوقراطية في عهد اتسم بالاضمحلال الاقتصادي، وبأزمة طويلة كونت الواقع الموضوعي الذي هيأ الثورة الفرنسية، فجاءت بأفكار اقتصادية ذات طابع ثوري تمردي واضح، نادت من خلالها إلى ضرورة الرجوع إلى الأرض و الطبيعة باعتبارها مصدر كل الخيرات والتخلي في المقابل على سياسات التجاريين التصنيعية التي دعا إلى تطبيقها كولبير الذي اتهمته بتفقير البلاد، ونادت بالإصلاح وتغيير الأوضاع والرجوع إلى القيم الطبيعية والأصيلة للإنسان. ويعتبر كيناي أشهر الفيزيوقراطيون الذين دعوا للرجوع إلى الطبيعة واعتبر أن الأرض هي مصدر الثروة.

[1]- تيسير الرداوي، **تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب،2000 ، ص159.

وكان فرنسوا كيناي (1694-1778) طبيب لويس الخامس عشر من أوائل من أسس المذهب الطبيعي المشتق أصلا من كلمة والتي تعني الطبيعة Physique ، وظهر إلى جانب كيناي عدد من المفكرين الذين عملوا على ننشر هذه الأفكار وتطويرها، منهم (ميرابو الأب / Mirabeau) و ( دي نيمور /Dupont de Nemours) و ( مرسييه دي لافيير / Mercier de la Riviere)، و **يتميز كل هؤلاء الطبيعيون بأمرين:**

- إنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادي والبحث عن أفضل المهن.
- إنهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، و طالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة و ضرورة الحرية الفردية.
- أول من اعتقد بوجود قوانين موضوعية تحكم العلاقات الاقتصادية، و تبقى وظيفة الباحث هي كشف هذه القوانين

واعتبر الطبيعيون أن النظام الطبيعي هو الذي قدره الله من أجل سعادة البشر، ويقول دي بون دي نيمور: هناك نظام طبيعي وجوده سابق على كل ارتباط بشري، وتساءل قائلا: كيف سقط الناس من حالة السعادة تلك التي عاشوا فيها في تلك الأيام البعيدة؟ كيف حدث أنهم أخفقوا في تقدير قيمة النظام الطبيعي؟[1]"

واعتبر الطبيعيون أن الحرية الفردية شيء مقدس لا يجوز التعدي عليه لأنه جزء من الكرامة الإنسانية، ثم إن سعي الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة يحقق بالضرورة المصلحة العامة .وعليه كان شعارهم هو التعبير الفيزوقراطي المشهور: دعه يعمل دعه يمر. والمقصود من العبارة الأولى إطلاق حرية العمل والعبارة الثانية إطلاق حرية التجارة.

**2- خصائص ومميزات الفكر الاقتصادي الطبيعي:**

- انحصر نطاق المدرسة الطبيعية في فرنسا، كان في ذلك الوقت النشاط الإنتاجي الأساسي هو الزراعة مع وجود صناعة في شكلها الحرفي. يعترف للمدرسة الطبيعية بإسهامها الكبير في تأسيس الاقتصاد السياسي كعلم.

[1]- مصطفى كمال فايد، **أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص27.

- الدولة: من ناحية الفكر ساد في هته الفترة الفكر القائم على كون المجتمع تحكمه قوانين طبيعية وان الإنسان لابد أن يخضع في تصرفاته لها ولا يحاول المساس بها وبالخصوص في نشاطه الاقتصادي لذلك تعتبر المدرسة الطبيعية هي أول مدرسة حثت على عدم تدخل السلطة في الشؤون الاقتصادية قبل المدرسة الكلاسيكية وعلى عكس التجارية. حيث أن المثل"دعه يعمل دعه يمر" يرجع لأحد اقتصادي هذه المدرسة.

- حسب الفكر الفزيوقراطي فان أساس الثروة الاجتماعية هو الزراعة لأنها المجال الوحيد الذي يتم فيه خلق المنتجات أما الصناعة فهي تقوم بعملية تحويل شكل هذه المنتجات فقط.

- على عكس التجاريين تركز المدرسة الطبيعية على التدفقات الحقيقية أما النقود فهي تعتبرها وسيلة لتسهيل تباد السلع بين مختلف الطبقات.

– الثروة: من سلبيات المدرسة التجارية أنها اهتمت الزارعة، لذلك فقد ركزت المدرسة الطبيعية على أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج وهو الذي يعطي الناتج الصافي، حيث يحصل القطاع الزراعي على موارد جديدة اكبر من الموارد المستخدمة.

–الضريبة المفردة: وهو انها تفرض على القطاع المنتج، ألا وهو القطاع الزراعي باعتباره القطاع الوحيد الذي يعطي ناتجا صافيا.

ونجد أيضا من مميزاتها:

- ✓ الملكية الفردية : تقوم أساسا على المنفعة الشخصية فكل شخص في تصرفاته الاقتصادية الذاتية يحث غيره على المنافسة في هذا المجال.
- ✓ الحرية الفردية : و ينطلق هذا المبدأ من تطورات مفكري التنوير المناهضة لتسلط الكنيسة من منطلق (دعه يعمل دعه يمر.)
- ✓ مبدأ المنافسة: من أجل العدالة.

**3- مبادئ الفكر الاقتصادي الطبيعي:**

تميز الفكر الاقتصادي الطبيعي كغيره من الافكار السابقة بمجموعة من المبادئ وهي كالتالي:

**3-1- الثروة والريع الصافي (الناتج الصافي):**

بالنسبة للفيزيوقراط فهم يعتقدون بأن النقود المعدنية ليست ألا ثروة عقيمة، ويعرفون الثروة بأنها "كمية من المنتجات التي بإمكاننا أن نستهلك منها ما يطيب لنا ودون حساب، دون أي يؤدي هذا الاستهلاك إلى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات" ولذلك نجد بأن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، وأن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصورة المادة. وعليه فالريع الصافي هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما وبين نتيجة العملية الإنتاجية التي هي السلعة نفسها. وإن هذا الريع الصافي لا تمنحه سوى الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وباعتبار الناتج الصافي عند الطبيعيين يعرف بأنه الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الإنتاج الزراعي من أدوات إنتاج ومواد أولية فإنهم يرون أن هذا الناتج الصافي لا يعود إلا على الزراعة، أما بقية القطاعات فهي عقيمة وعالة على القطاع الوحيد المنتج. "وعليه يقيس الطبيعيون الثروة بالناتج الصافي حيث أنه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه. إذا زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد وزادت قدرتها على الاستهلاك والعكس بالعكس".[1]

**3-2- مبدأ دوران الثروة و توزيع الدخل ( الجدول الاقتصادي):**

بعد أن بين الطبيعيون كيف أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد من خلال فكرة الريع الصافي، يتطرقون في مستوى آخر إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الدخل العام الناجم عن الريع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، و ذلك من خلال استخدام الجدول الاقتصادي الذي وضعه فرانسوا كيناي مستعينا في ذلك بخبرته في ميدان الطب، بحيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الدخل ودوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان (الدورة الدموية)، و تعتبر نظرية توزيع الدخل من أشهر النظريات التي قدمها الطبيعيون في دراساتهم الاقتصادية. و ركزوا من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرة كلية تدرس الدخل على المستوى الوطني و ليس وفق نظرة جزئية تركز على دخل الفرد كوحدة للتحليل.

فمن خلال الجدول الاقتصادي حاول كيناي أن يبين كيفية توزيع الناتج الصافي و دورانه بين الطبقات في المجتمع، ليقدم لنا بذلك عرض لدورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى،

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص292.

فانطلاقا من مبدأ الريع الصافي، و تقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة و أخرى منتجة، استطاع كيناي أن يخطط جدولا اقتصاديا يبين فيه كيفية انتقال الثروة من الطبقة المنتجة الزراعية إلى غيرها من الطبقات العقيمة، ثم كيف تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي الزراعية، و هكذا في كل عام من الإنتاج.

و قد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات[1]:

1- **الطبقة المنتجة:** و تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، و هو الزراعة.

2- **طبقة الملاك العقاريين:** و هؤلاء و إن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، و بذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنجين و الطبقة العقيمة.

3- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، و يدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، و اعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الريع الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة.

و لبيان كيفية تداول الناتج الصافي بين طبقات المجتمع استخدم كيناي أمثلة حسابية لتبسيط هذه العملية:

- افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك، كيف تدور هذه القيمة؟
- الطبقة الزراعية تحتفظ بـ 02 مليار لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية (يحتفظون بجزء من منتوجهم الزراعي للاستهلاك الذاتي) و سداد تكلفة الإنتاج الزراعي.

الناتج الزراعي الإجمالي – مصاريف الإنتاج و الاستهلاك = الريع الصافي

**(05 مليار فرنك) ( 02 مليار فرنك) (03 مليار فرنك)**

- (03) مليار فرنك ( الريع الصافي) يتم توزيعه و دورانه بالشكل التالي:

(01) مليار فرنك تنفقه الطبقة الزراعية لشراء سلع صناعية و خدمات تجارية من الطبقة العقيمة.

[1]- سعيد النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

(02 مليار) فرنك تدفع كأجر للملاك العقاريين مقابل الاستفادة –كراء– من أرضهم ( ضريبة الأرض).

- ✓ طبقة **الملاك العقاريين** تقوم بتوزيع دخلها(02 مليار) الذي حصلته من **الطبقة الزراعية** بالكيفية التالية: (01 مليار) تنفقه على شراء منتجات زراعية من الزراعيين، و (01 مليار) تنفقه على شراء سلع صناعية و خدمات تجارية من **الطبقة العقيمة**.
- ✓ و بهذه الطريقة تكون **الطبقة العقيمة** قد تتحصلت على (02 مليار)، (01 مليار من **الطبقة الزراعية** و 01 مليار الآخر من طبقة **الملاك العقاريين**).
- ✓ **الطبقة العقيمة** تقوم بدورها بتوزيع ما تحصلت عليه من مداخيل (02 مليار)، على شراء ما تحتاج إليه من منتجات زراعية.
- ✓ و بذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين الزراعيين ( 01 مليار من طبقة الملاك العقاريين، و 02 مليار من الطبقة العقيمة = 03 مليارات فرنك –الناتج الصافي)، و هكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها.

و الرسم التالي يبين هذه الطريقة في توزيع الناتج الصافي، وفق المعطيات السابقة:

**الشكل 01: الجدول الاقتصادي ( دوران الثروة بين طبقات المجتمع )**

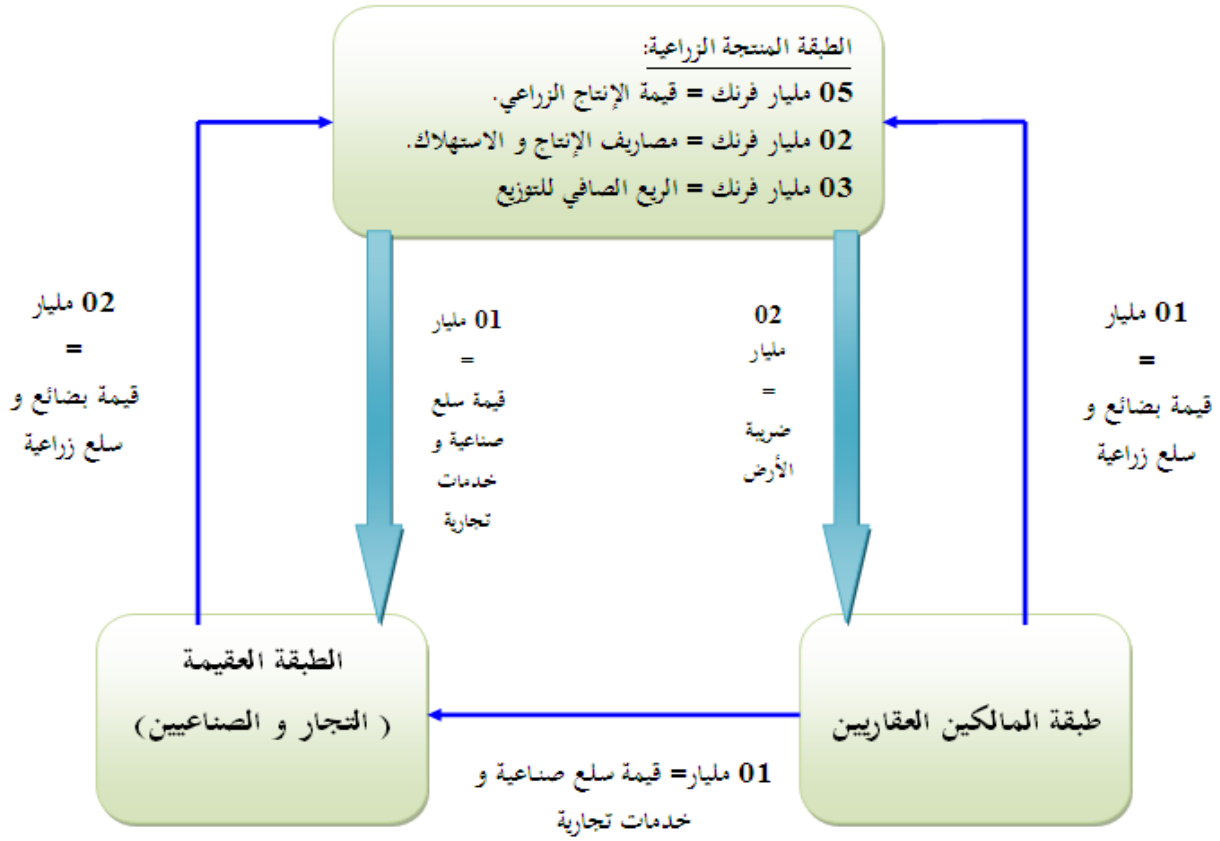


إن السلع تتنقل داخل النظام الاقتصادي بطريقة معينة وتنتهي الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع لمنتجيها، وأنه لا يوجد ما يدعو إلى اختلال هذه الدورة تلقائيا، ومن ثم فإن أي اختلال يمكن أن يتعرض له يكون صادرا من خارج النظام الاقتصادي.[1]

### 3-3- الضريبة المنفردة:

على اعتبار أن الزراعة هي العمل الإنتاجي الوحيد فقد نادى الطبيعيون بأن تقتصر الدولة على ضريبة واحدة تفرض على الزراعة وذلك بحيث تفرض تلك الضريبة على الإنتاج الصافي لدى المزارعين. ويرفض الطبيعيون فرض الضرائب المتعددة على أساس أنه لو فرضت ضرائب أخرى على الصناع والملاك فإنها يدفعونها ولكنهم ينقلون عبئها بعد ذلك للمزارعين (وذلك برفع قيمة إيجار الأرض على المزارعين المستخدمين لها) وكذلك الحال بالنسبة للصناع، ومن ثم فإن المزارعين هم في النهاية الذين يتحملون الضريبة. إذن

[1]- زينب صالح الأشوح، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

ففرض ضريبة واحدة على طبقة المزارعين وحدهم يمنع ازدواجية فرض الضريبة على ذات الطبقة ويوفر جهد الدولة واموالها لجباية مثل تلك الضرائب.[1]

### 4- الانتقادات الموجهة للمذهب الطبيعي:

فقد انتقد مذهب الطبيعيين من عدة وجوه أهمها:

أولا: كانت فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، ذلك أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج. هذه الفكرة لا يمكن التسليم بها فالإنتاج هو كل خلق لمنفعة جديدة أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل. ومن ثم تصبح الصناعة و التجارة أنشطة منتجة لأنها تخلق المنافع وتزيدها. ويترتب على ذلك عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التي تفرض على دخول المزارعين، باعتبارها ممثلة للناتج الصافي للجماعة.

ثانيا: اعتقاد الطبيعيين في وجود قوانين الطبيعة تحكم الظواهر الاقتصادية أمر يخالف الواقع ويتنافى معه. فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور، وتتغير تبعا لتلك القوانين التي تحكمها. ومعنى ذلك أن الطبيعيين لم تكن لديهم أية فكرة عن تطور الحياة الاجتماعية.

ثالثا: الاقتصار عل نظام الضريبة الوحيدة التي تفرض على النشاط الزراعي فقط لا يحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على جميع فروع النشاط الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الدولة لا يمكنها الاقتصار على ضريبة واحدة لتمويل نفقاتها المتزايدة.

## المطلب الثالث: المدرسة الكلاسيكية التقليدية

على الرغم من أن القرن السابع عشر ميلادي قد شهد عددا من الكتابات التي انطوت على بعض النواحي التحليلية، إلا أن المدرسة الكلاسيكية L'école Classique التي نحن بصدد دراستها الآن يمكن أن يرجع إليها الدور الحقيقي في ظهور الاقتصاد بصفته العلمية الحديثة التي تتميز باستخدام أدوات التحليل المنطقي، ويمكن اعتبار دراسات المدرسة الكلاسيكية امتداد لدراسات من سبقوهم خاصة فيما يتعلق بأفكار التجاريين والطبيعين حيث قام الكلاسيكيون بمناقشتها وتحليلها وصياغتها في قوالب موضوعية جديدة.

ظهـرت المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة (1776-1871) كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية، فقد رأينا كيف تطور الاقتصاد الأوربي من اقتصاد اقطاعي إلى الرأسمالية

[1]- نفس المرجع أعلاه، ص 122.

التجارية، لكن الرأسمالية هذه لم تقف عند هذا الحد بل تطورت في القرن الثامن عشر إلى الرأسمالية الصناعية. حيث نشأت هذه المدرسة تزامنا مع صدور كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، شريطة ألا نغفل العمل التمهيدي الذي قام به الرواد الأوائل وأهمهم: وليم بيتي(1623 – 1687) في انجلترا، والطبيعيون في فرنسا. وقد رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية واللتان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة.و من أهم المؤسسين لهذه المدرسة نذكر:

- آدم سميث 1723-1790(Adam Smith) والذي يعتبر الأب المؤسس للمدرسة الكلاسيكية.
- دافيد ريكاردو 1772-1823(David Ricardo) المشهور بنظرية توزيع الدخل وخاصة نظرية الريع والتكاليف النسبية.
- توماس روبرت ملتوس1766-1834(Thomas Robert Malthus) المشهور بنظرية السكان (La Théorie De La Population).
- جون ستيوارث ميل 1806-1873(John Stuart Mill) المشهور بنظرية الاصلاح الاجتماعي.

ولقد كانت مبادئ المدرسة الكلاسيكية موجهة لأوجه النشاط الاقتصادي، ولعل ما جاء به آدم سميث يعطي صورة واضحة عنها. فقد انتهى مع فكر آدم سميث فكرة الذهب والكنوز وخزائن الملوك، وانتهت امتيازات التجار والفلاحين أو النقابات الحرفية، وظهر عالم حديث حيث يشكل انسياب السلع والخدمات التي يشكلها كل فرد الهدف النهائي والغاية النهائية من الحياة الاقتصادية.[1]

1- **خصائص المدرسة الكلاسيكية (التقليدية):**

قد قامت دراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية للمجتمع انطلاقا من مميزات كانت تسودهم هي:

- المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الإنتاج، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطي العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة إحداها بالأخرى في عملية الإنتاج.

[1]- روبرت هيلبرونز؛ ترجمة :راشد البراوي، **قادة الفكر الاقتصادي**، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص58.

- المجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادي على المبادلة التي تقوم بين أفراد المجتمع من نوع "الرجل الاقتصادي". هؤلاء الأفراد يحققون، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادي، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث "اليد الخفية"، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق.
- لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي أو خارجي)، دون التدخل في الحياة الاقتصادي للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي.
- يرتكز التقليديون على المظهر الكمي للظواهر مستخدمين بصفة عامة طريقة التجريد ذات الطبيعة الأرستقراطية – الاستنتاجية. وبفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون، في دراستهم للظواهر الاقتصادية، إلى بناء مجموعة من النظريات تمثل التأصيل النظري لعلم الاقتصاد.
- المنافسة كاملة أي غير احتكارية ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي، ومنه دالة الإنتـــاج متشابهة وخطية (ليس هناك جودة ونوعية) نظرا لاستبعاد دور البحوث والتطوير.
- الإنتاج يخضع لقانـــون ثبات الغلة (أي كمية المدخلات هي نفسها كمية المخرجات).
- اعتمد الكلاسيك على فرضية أساسيـــة تعتبر أن العمـل هو العنصر الوحيد في تحديد قيمة السلعة.

**2- مبادئ النظام الرأسمالي عند المدرسة الكلاسيكية:**

طورت المدرسة الكلاسيكية الاقتصاد حيث أدت الثورة الصناعية إلى تغير المفاهيم حيث المطالبة أكبر بالمصلحة الخاصة، وازداد الاهتمام بالسوق الداخلية وتحليل الأسعار. حيث أفاد مبدأ الطبيعيين في الحرية التامة كثيرا في قيام دعامة أساسية للنظام الصناعي الرأسمالي هي السوق، حتى أصبح تعريف الرأسمالية مرادفا لنظام السوق الحرة. وعليه فمبادئ الفكر التقليدي تتمثل في[1]:

**2-1- الحرية الاقتصادية:**

من مبادئ الفكر الكلاسيكي " أن المصلحة العامة إنما تتحقق في إطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق ما يسمى باليد الخفية وآليات السوق المسؤولة عن إحداث التوازن التلقائي في المصالح[2]". إذ يرى آدم

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 297-298.

[2]- فتح الله والعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة، بيروت، 1986، ص106.

سميث أن نفع الدولة يزداد كلما قل تدخلها في النشاط الاقتصادي واعتبر الدولة أسوأ مزارع وأسوا صانع وأسوأ تاجر. و هذا المبدأ ينتج عنه مبدأ آخر وهو أن الحرية شاملة للتملك والتعاقد والإنتاج والأسعار والتبادل والاستهلاك.

**2-2- المنافسة الحرة:**

في ظل سوق المنافسة الحرة يسعى الفرد لتحقيق مصالحه الخاصة، وبالتالي يساهم في إنماء المجتمع بفعالية كما لو أن يدا خفية تسيره" وتعمل على تحقيق التوازن. هذه القوة في الواقع هي جهاز الأثمان، فإذا زادت الكمية المطلوبة من سلعة ما عن الكمية المعروضة منها أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها طبقا لقانون العرض والطلب، وارتفاع الثمن يعني زيادة معدل الربح مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاج هذه السلعة أملا في تحقيق أرباح وفيرة، وبذلك تزداد الكمية المعروضة من هذه السلعة إلى أن تتعادل مع الكمية المطلوبة منها والعكس بالعكس".[1]

**2-3- الملكية الفردية:**

يعتبر الفرد في نظر الكلاسيك هو الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم وكل الأحكام، " وكأنهم وظفوا نزعة ديكارت الفردية الذي جعل أساس المعرفة عند كل فرد هي ذاته وحدها ووجوده الخاص، فهو يفكر إذن فهو موجود .وكذلك نظرة النفعيين القائلة بأن أكبر سعادة جماعية ممكنة هي التي تنتج عن سعي كل فرد لتحقيق سعادة نفسه لأن السعادة الجماعية ما هي إلا مجموع السعادة الفردية[2]". و سعادة الفرد في المذهب الرأسمالي لا تتحقق إلا إذا حقق ملكيته الفردية المستقلة بحرية التصرف فيها بيعا وشراء واستغلالا،" وسوف يرى أنه تحت ضغط القانون الطبيعي يسهم في زيادة الخير المشترك". وبناء على تلك الأسس والمبادئ درس التقليديون نظريات عدة في الفكر الاقتصادي.

[1]- محي محمد مسعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[2]- السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر،1977، ص110.

**3-نظريات المدرسة الكلاسيكية (التقليدية):**

تبلورت أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) في مجموعة من النظريات، تمثلت فيما يلي:

**3-1- نظريـــة القيمـــة:**

قدمت النظرية من طرف أدم سميث و دافيد ريكاردو وعرفت قيمــة السلعة انطلاقا من لغز الماء والألماس. بعد تعريف السلعة التي تعتبر منتج مادي موجه للتبادل (في السوق). آدم سميث ودافييد ريكاردو يـــؤكدان الطابع المزدوج للسلعـــة والتي لها قيمــة استعماليـــة (**Valeur D'usage**) وقيمة تبادلية (**Valeur D'echange**).

- ✓ القيمــة الاستعماليــة: هي قيمة شخصية تتوقف على تقدير الشخص للسلعة أو مدى منفعتها (استعمالها) في نظره، أي مدى تلبية حاجته بصفة مباشرة (الاستهلاك النهائي) أو غير مباشرة (وسائل الانتاج).
- ✓ القيمـــة التبادليـــة: هي قيمة السلعة في السوق أي قدرتها على التبادل مع السلع الأخرى بنسب معينة.

نظرية القيمة الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية. وجوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة، إذ لكي تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعا اجتماعيا، أي صالحة لإشباع حاجة ما. ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها. وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان. وقد عرفت هذه النظرية **بنظرية "العمل في القيمة"، أو "قيمة العمل."**

وكان آدم سميث يريد أن يقول : "إن العمل هو السلعة الوحيدة التي ينظر فيها إلى قيمة استعمالها وليس إلى قيمة مبادلتها، أما سائر السلع فإن قيمتها التي تعنينا هي قيمة مبادلتها. وهذه طبعا تفرقة واهية لا سند لها، والأوهى منها أن يقول آدم سميث بعد ذلك أن قيمة العمل بالنسبة للسلع الأخرى قد تبدو حينا مرتفعة وحينا منخفضة"[1]. لكن واقع التبادل التجاري للسلع يوضح أن مسألة ارتفاع وانخفاض الأسعار راجع إلى قيمة السلعة ذاتها، ذلك أن المجهود والعمل الذي يبذل لإنتاج سلعة ما هو واحد لا يتغير.

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 305.

ثم إن آدم سميث "أدخل في تحديد القيمة الحقيقية للسلعة عنصر المهارة والممارسة إلى جانب العمل، حيث اعتبر أن مقدار الزمن اللازم لإنتاج السلعة وحده لا يكفي لتكوين القيمة الحقيقية، بل إن ذلك يتوقف أيضا على المهارة والتدريب والتعليم الذي يسهم في تكوين مهارة العمل". فالعمل سلعة غير متجانسة لا تخضع لنفس المعيار من حيث نوع العمل ومدته وإتقانه وصعوبته ومخاطره .وعليه فإن سميث قسم العمل إلى اعتبارات كثيرة منها: عمل لا يحتاج إلى مهارة وآخر يحتاج إليها، وأعمال قائمة على عنصر المخاطرة وأخرى تعتمد على الثقة.

**3-2- نظرية العمل:**

إذا كانت الثروة تأتي من التجارة عند التجاريين ومن الزراعة عند الطبيعيين فإن العمل هو مصدر كل ثروة وقيمة ونشاط اقتصادي عند الكلاسيك، فدون العمل تبقى كل قوى الطبيعة ومواردها على هيئتها ولا يتحقق منها أي نفع ولا تشبع بها أي حاجة، فبالعمل يتمكن الفرد من استعمالها لتلبية رغباته وحاجاته. وفي ذلك يقول آدم سميث: " إن العمل السنوي لكل أمة هو رأس المال (الرصيد) الذي يمده أصلا بما تستهلكه هذه الأمة سنويا من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي يتكون دائما إما من الناتج المباشر لهذا العمل أو ما يشترى بهذا الناتج من أمم أخرى[1]".

حيث افتتح آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم بعبارة قرر فيها أن العمل هو المنتج الأساسي الذي يزود الأمة بحاجياتها ويوفر لها الضروريات وحتى المراتب الأخرى من الحاجات. فاعتبر العمل الإنساني مصدر الثروة دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى.وكلما زاد العمل زادت ثروة الأمة، ثم إن زيادة إنتاجية العمل أكثر ناجمة عن مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد، حيث يقول في ذلك " :يبدو أن أعظم تطور لقوى العمل الإنتاجية، والقسط الأكبر من البراعة والمهارة وسداد الرأي الذي تسير على هديه أو تسخر في أي مكان قد تأتى عن تقسيم العمل.

**3-3- <u>نظرية الإنتاج:</u>**

والتي ارتكزت على نظرية العمل في القيمة، حيث تمثلت محددات النتاج عندهم في ما يلي :

---

[1]- آدم سميث؛ ترجمة : حسني زينة، **<u>بحوث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم</u>**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 1985، ص5.

- ✓ فالإنتاج يتمثل في خلق الثروة(المنافع) أو زيادتها، ويختلف بذلك عما كان سائدا لدى التجاريين والطبيعيين.
- ✓ عناصر الإنتاج هي **العمل ورأس المال والارض**، ولكن العمل هو العنصر الرئيسي.
- ✓ نادى آدم سميث بتقسيم العمل، حيث أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص يتخصصون فيها، يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعه. ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) أدعى إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها.
- ✓ قانون الغلة المتناقصة، ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الإنتاج يزيد لكن بوحدات متناقصة. وقد اعتقد الكلاسيك أن هذا القانون ينطبق على الزراعة وحدها، في حين أثبت البحث أنه قانون عام ينطبق على كافة فروع الإنتاج متى توافرت شروطه.

3-4- **نظرية لتوزيع الدخل**:

والتي قدمت خاصة من طرف آدم سميث وطورت من طرف دافيـــد ريكاردو، وفي هذا الإطار ميزت النظرية الكلاسيكية ثلاث مجموعات أو طبقات اجتماعية ذات المصالح المتناقضة:

- ملاك الأراضي الذين يتقاضون أو يتحصلون على الريع والذي يعرف بأنه الفرق بين أسعار المنتجات الزراعية وتكلفة إنتاجها، يعتبر هذا اقتطاع (Prélèvement) يحقق من طرف ملاك الأراضي على دخل العمل.
- العمال يتحصلون على الأجور.
- المقاولون أو الرأسماليون يتحصلون على الربح الذي يعتبر قيمة ما يتبقى (Résidu) أي أنه يساوي دخل العمل ناقص الأجور ناقص الريع، فمصلحة المقاول أو الرأسمالي تكمن في التقليص إلى حد ما من الأجور والريع.

**3-5- نظرية التشغيل:**

اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل. بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة مؤقتة. إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل المتعطلين عن العمل.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي. وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

**3-6- نظرية النقود:**

اعتبروا النقود مجرد وسيط للتبادل وأداة لقياس القيم، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم أو أداة لحفظ المدخرات. أقام الكلاسيك تحليلهم كما لو كنا في اقتصاد عيني لا نقود فيه، ثم اعتبروا النتائج التي توصلوا إليها في هذا الاقتصاد العيني معبرة عما يحدث في اقتصاد نقدي. فالنقود عندهم محايدة، أو هي مجرد حجاب يغطي الواقع لكنه لا يلغيه أو يغير منه.

**3-7- نظرية التجارة الخارجية:**

هاجم الكلاسيك ما كان ينادي به التجاريون من تدخل الدولة في تنظيم شؤون التجارة الخارجية. ذلك أن إتباع سياسة تجارية حرة على المستوى الدولي يؤدي بكل بلد إلى أن يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية في مواجهة البلاد الأخرى. بل إن المبادلات التجارية نفسها عندما تتم بين الدول تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج، فضلا عن جعل الجهد البشري في كل دولة أكثر عائدا من الناحية الإنتاجية.

**3-8- نظرية السكان:**

يقول مالتس أن السبب المباشر الذي حدا به إلى وضع بحثه عن السكان هو ما نشره الكاتب الانجليزي :غودوين في رسالة حول العدالة السياسية والتي ذهب فيها إلى أن البؤس في الهيئة الاجتماعية إنما يعود إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيما عادلا، ودعا إلى إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة والرفاهية.[1]

[1]- عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1985، ص131.

فرد مالتس على هذه النظرية معتبرا أن سبب البؤس وتوصل مالتس إلى هذه النظرية باعتبار أن مساحة الأراضي الزراعية محدودة وأن المنتجات الزراعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة، فالمزارعون إذا ما توصلوا إلى الإنتاج الزراعي الحدي في مساحة معينة فلا يجدون أي دافع لزيادة عوامل الإنتاج من وحدات العمل ورأس المال، باعتبار أن النتيجة نفسها ولن تتزايد إلا بتوفر تطور في التقنيات الزراعية وهو أمر غير وارد لحظتها مما يجعل زيادة عدد السكان يفوق بأضعاف ما هو متوفر من المواد الغذائية مما يؤدي إلى البؤس الاجتماعي. ولتحقيق التوازن المطلوب لابد من توافر بعض الموانع التي توقف سيل الزيادة السكانية الهائلة.

**المطلب الرابع: انتقادات المدرسة الكلاسيكية**

لم يخلو الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك من بعض العيوب، نذكر منها:[1]

- اعتبار العمل هو العنصر الوحيد في عملية الإنتاج وبالتالي أن قيمة السلعة حسبهم تتحدد على أساس عدد الساعات التي تبذل في الإنتاج.
- اتبعوا طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي وذلك لاعتقادهم لوجود قوانين مطلقة صالحة لكل مكان وزمان.
- ترك بعض الحاجيات الإنسانية دون إشباع.
- استغلال الدول المستعمرة.
- افتراض النظرية الكلاسيكية أن التجارة تتم في شكل مقايضة وبالتالي إهمال دور استخدام النقود.
- ظهور الاحتكارات الكبيرة وارتفاع الأسعار ومعدلات الأرباح وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال، مما أدى إلى ظهور الفوارق الكبيرة فبتوزيع الدخل والثروة وخلق جو من التوتر بين الرأسماليين والعمال.
- سعي الرأسماليين وراء زيادة الإنتاج مقابل تخفيض التكاليف إلى ظهور أزمات (أزمة فيض الإنتاج، البطالة، التضخم...).
- فيما يخص التجارة الخارجية فوجد اختلاف في القطاعات وتكلفة العمل، وعدم تجانس المنتجات....
- تعارض المصالح الخاصة في بعض الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.
- استغلال العمال بطريقة لا إنسانية وحرمانهم من بعض حقوقهم.

مما سبق يمكن القول أن النظام الرأسمالي قد عجز عن تطبيق نموذجه النظري وذلك لعدم استطاعة هذا النموذج مسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية، إضافة إلى عدم مقدرته على تفادي مساوئ هذا التطور من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون تدخل مباشر من الحكومة.

[1]- سعيد سعد مرطان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 29-30

# الفصل الرابع:

# الوقائع الاقتصادية ما بين ظهور الاشتراكية وعودة الفكر الليبيرالي

تعتبر دراسة الفكر الاشتراكي والنظرية الاقتصادية الاشتراكية من المواضيع المهمة، التي يجب أن يلم بها الباحث في التاريخ، فهي تقدم صورة واضحة لحركة المجتمع ومتطلباته نحو التغير والتقدم، ولها الفضل في تفسير ورفع الغموض عن الكثير من الأحداث. ومع أن للفكر الاشتراكي جذوره العميقة في التاريخ إلا أن تلك الأفكار نشأت وترعرعت في العصر الحديث، في ظل النظام الرأسمالي، لتصبح حركة اجتماعية قوية في مواجهة النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر، لها قادتها وفلاسفتها والهدف الواضح وهو تأسيس الدولة الاشتراكية. وللإحاطة بدراسة الفكر الاشتراكي من جميع جوانبه وتقديم صورة مبسطة وإزالة جزء من التعقيد والغموض المحيط بهذا الفكر، ارتائينا التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

وبعدها عادت أفكار المدرسة الكلاسيكية بحلة جديدة، حيث أقام الحديون تحليلهم النظري على أساس تحديد قيم السلع ، ثم طبقو هذه القيم على ظاهرتي التوزيع والاستهلاك. وفلسفتهم في التحليل تقوم على استنباط القوانين الاقتصادية من سلوك فرد معين، أو ما يسمونه "الرجل الاقتصادي الذي يخضع في سلوكه الاقتصادي إلى دوافع اقتصادية وحدها ويتمثل في المصلحة الذاتية للفرد تحقيق أكبر لذة ونفع بأقل جهد وألم أو محاولة إشباع رغبات القصوى بأدنى مجهود.

## المبحث الأول: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

بعد أن ظلت المدرسة التقليدية الحرة مهيمنة على علم الاقتصاد السياسي من الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلا أنها ما لبثت أن ظهرت تيارات فكرية مناوئة لأفكارها ومبادئها، خاصة في فهم المفارقات الاجتماعية التي نتجت عن التقدم الصناعي واتساع الهوة بين طبقات المجتمع من عمال وأرباب عمل، ما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية متكررة وانتشرت البطالة والكساد. فظهرت أصوات بمفهوم الاشتراكية منادية بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والخروج من سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية للتخفيف من حدة الظلم الاجتماعي السائد المتمثل في تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية، وسوء توزيع الدخل والاحتكار، وغيره.

### المطلب الأول: نشأة الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركيز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي تنتابه.

وتهدف الحكومة من تدخلها هذا إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج ودفع عجلة التقدم والتنمية، لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع، فضلا عن تحقيق العدالة بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد مناسب لمساهمته في العملية الإنتاجية.[1]

كما يعتبر النظام الرأسمالي وليد التطورات الاقتصادية التي سادت خلال القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر، ولكن مع بدء الثورة الصناعية وتطورها حتى أواخر القرن التاسع عشر برزت تطورات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر الأكبر في نشأة النظام الاشتراكي ومن هذه التطورات إحلال الآلة محل اليد العاملة، وإحلال القوة البخارية محل القوة البدنية في مجالي النقل والمواصلات، وربط العالم بأجهزة الاتصال. كل ذلك أدى إلى اختفاء الوحدات الإنتاجية الصغيرة من السوق وزوالها من الوجود، إما بسبب الإفلاس أو بالاندماج مع وحدات أخرى أكبر منها جمال وقوة.

[1]- داليا عادل الزيادى، **النظم الاقتصادية المقارنة**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، دون سنة نشر، ص 73.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية هذه حدثت تطورات اجتماعية هامة أيضا، فقد بدأ بزوال العدد الضخم من أرباب الأعمال حيث بدؤوا يتحولون إلى مجرد عمال لدى أصحاب الشركات الكبيرة مما أدى بعد حين من الزمن إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما: طبقة العمال وطبقة الرأسماليين. وقد تميزت الطبقة العاملة بتزايد أعدادها بمعدل يفوق تطور فرص العمل الجديدة التي كانت تتاح لهم وذلك يعود للأسباب التالية:[1]

- ارتفاع معدل المواليد وانخفاض نسبة الوفيات في المجتمع مما أدى إلى زيادة السكان بمعدلات لم تكن مألوفة سابقا.
- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تحويل رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي الناشئ بدلا من إعادة استثمارها في الزراعة أي أن سعي رأس المال وراء معدلات الربح العالية في الصناعة أدى إلى تخفيض فرص العمل في الزراعة وارتفاعها في الصناعة مما دفع الأفراد العاملين إلى التحول إلى المدن سعيا وراء فرص العمل الجديدة.
- استخدام الآلات على نطاق واسع في الصناعة أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من الحرفيين اليدويين الذين كانوا يعملون في المدن ولفترة طويلة.
- تحويل عدد كبير من أرباب العمل إلى مجرد عمال لدى الرأسماليين.

وبذلك فقد انتهى الأمر إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، وأصبح العامل المحظوظ من يستطيع الحصول على فرصة عمل تبقيه وأسرته على قيد الحياة، هذا الواقع المحيط بالطبقة العاملة أدى إلى تمكين الرأسماليين من استغلال العمال إلى أبعد حد ممكن فكانوا يفرضون عليهم العمل في ظروف بالغة السوء من حيث توفر الراحة اللازمة للعمال،وتوفر الشروط الصحية، وعدد ساعات العمل الطويلة، ولم يقتصر الاستغلال على العمال الرجال فقط، بل كان أسوأ منه بالنسبة للنساء والأطفال الذين كانوا يستخدمونهم بأجر زهيد. وأدى ذلك إلى زيادة حدة التباين بين طبقة العمال وهي الأكثر عددا وطبقة الرأسماليين وهي الأقل.

هذه الأحوال السيئة التي عانت منها الطبقة العاملة دفعت عددا من المفكرين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين إلى نقد الأوضاع القائمة والدعوة لتغيير النظام القائم وإحلال نظام أكثر عدالة وأحسن تنظيما.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 74-75.

مرت الاشتراكية بمرحلتين أساسيتين في نشأتها،[1] أما المرحلة الأولى فهي مرحلة الاشتراكية المثالية، وتعتبر نشأة هذه المرحلة منذ عهد أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية بلا تفريق بينهم، ويزول من المجتمع كل صور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وقد ظلت هذه الأفكار مضمرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، حتى جاء القرن التاسع عشر لتدخل الاشتراكية مرحلة جديدة ألا وهي الاشتراكية العلمية، وذلك من خلال" كارل ماركس "الذي قام بوضع أسس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وسانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر.

وقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين، وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر. طبق هذا النظام منذ نجاح الثورة البلشفية في 25 أكتوبر 1917 بروسيا، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الاشتراكية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي في الاتحاد السوفياتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

## المطلب الثاني: مفهوم النظام الاشتراكي

"الاشتراكية" هي لفظ متعدد المعاني والمضامين، فالاشتراكية في اللغة تتضمن معنى مشاركة بين طرفين أو أكثر في فعل أمر معين. وهي لفظ يحمل مدلول سياسي ويشير إلى اتجاه سياسي متطرف (يساري)، كما أن لها مدلول اقتصادي مختلف يرتبط بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقييد الحريات الفردية وتفضيل الجماعة على الفرد وادعاء مناصرة الطبقات الفقيرة وخاصة طبقة العمال. كما ان تلك الكلمة قد تستخدم للدلالة على نظام اقتصادي مطبق في مجتمع ما، وفي تلك الحالة الأخيرة فإن لفظ النظام الاشتراكي يمكن أن يعني بـ –اللغة العلمية الاقتصادية– "النظام الذي بمقتضاه تقوم الدولة بإمتلاك الأموال الخاصة وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع في ظله الملكية الفردية وتحل محلها ملكية جماعية خاصة لعناصر الإنتاج"[2].

---

[1]- حوحو سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[2]- زينب صالح الأشوح، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

والمرادف المعتاد لكلمة الاشتراكية هو الشيوعية الذي يتضمن معنى شيوع الملكية. وفي الفكر الاقتصادي تردد أن هناك نوعين من الاشتراكية أو الشيوعية كفكر هما الاشتراكية الخيالية Utobia Socialism، والاشتراكية أو الماركسية Scientific or Marxian Socialism.

النظام الاشتراكيُ هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدَّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديّ من خلال التَّخطيط المركزيّ[1]، وقد تمَّ تطبيق الفكر الاشتراكيّ من خلال تبنِّي الثَّورة البلشفيَّة في العام 1917م للاشتراكيَّة الماركسيَّة أو العلميَّة، وإقامة أوَّل دولة اشتراكيَّة ماركسيَّة في جمهوريَّة الاتِّحاد السُّوفييتِّي.

ويمكن تعريف النظام الاشتراكي بأنه " :النظام الذي تمتلك فيه الدولة جميع عوامل الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط"[2]. وقد ذكر التعريف أهم أسس النظام الاشتراكي المتمثلة في الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، ويعد جهاز التخطيط المحرك الأساسي للنشاط الاقتصاد، فهو نظام التخطيط المركزي. وعليه فإن أبرز سمة للاشتراكية يمكن اعتبارها محور التعريف هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

وعليه النظام الاقتصادي الاشتراكي هو مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وهو يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهو النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.

يعتمد هذا النظام على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية فيتم رسم أهداف طموحة والسعي لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيها واعيا وكفؤا، يتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على

---

[1]- أحمد محمد عاشور، **النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه**، تاريخ الإضافة: 26/7/2016 إلى شبكة الألوكة / ثقافة ومعرفة / إدارة واقتصاد، المصدر الالكتروني: https://www.alukah.net/culture/0/105878/#ixzz6E7McrrDj

[2]- عبد الوهاب الأمين، **النظم الاقتصادية :دراسة مقارنة: الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلام**، جامعة الكويت، 1986، ص 7.

الاقتصاد، والتي تلعب دورا رئيسيا في عمليات الإنتاج والتوزيع من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج( الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي لتحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

## المطلب الثالث: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي

### 1- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

إن النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج عكس النظام الرأسمالي القائم على احترام الملكية الفردية، ولا تخفى أهمية هذا المبدأ في تحديد من يمتلك وسائل الإنتاج نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإنتاج في عمليات الإنتاج المختلفة، ونظرا لكون من يملك تلك الوسائل يهدف من وراء تشغيلها إلى تحقيق نفع ذاتي الأمر الذي يدفعه إلى توجيهها إلى المجالات التي تحقق أكبر نفع ممكن[1].

أي أن وسائل الإنتاج ملك للمجتمع وليس ملك الفرد، الملكية الفردية في النظام الاشتراكي تكاد تنحصر في أشياء بسيطة مثل السلع الاستهلاكية، وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إحدى صورتين فهي إما ملكية الدولة وهي الصورة الأكثر شيوعا في التطبيقات الاشتراكية ، وإما في صورة الجمعيات التعاونية، حيث تنشأ جمعيات تعاونية لملك الأراضي، أو الصناعات الصغيرة، فمثلا تكون هناك جمعيات تضم كل واحدة منها مجموعة من الفلاحين لتملك مساحة من الأراضي الزراعية.

واعتمادا على فكرة الجماعة التي يقوم عليها النظام الاشتراكي فإن الهدف الاقتصادي في المجتمع هو إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراده، فلا بد إذن من توجيه وسائل الإنتاج نحوها، الأمر الذي يفرض جعلها مملوكة ملكية جماعية .وأن تكون لهذه الجماعة الكلمة العليا في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الإنتاجية والسلطة في مراقبة وضمان تحقيق المصلحة العامة.

### 2- التخطيط المركزي:

يعتمد النظام الاشتراكي في مواجهة المشكلة الاقتصادية على جهاز التخطيط، وذلك بإتباع التخطيط الإلزامي، والذي يتمثل في تحديد أهداف معينة وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال الأساليب المحددة بالخطة عبر فترة

[1]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 359.

زمنية معينة. وجهاز التخطيط عبارة عن هيئة مركزية عليا تتولى تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطة قومية شاملة.[1]

يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الأثمان (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلا يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام.

**3- زوال المنافسة التجارية:**

إنَّ الهدف من النَّشاط الاقتصاديّ طبقًا لهذا النِّظام هو إشباع الحاجات العامَّة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه[2]، بل على النَّقيض من ذلك ينظر إليه على أنَّه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة.

ويحلُّ محل الرِّبح -كحافز للنَّشاط الاقتصاديّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصاديَّة في النِّظام الاشتراكيّ- الشُّعور الوطنيُّ، والقوميُّ، والإحساس بالمسئوليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميّ، وإشباع حاجات المجتمع.

أي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.

---

[1]- داليا عادل الزيادى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]- مُحَمَّد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد، مُحَمَّد خليل برعي**، دار الثَّقافة العربيَّة، القاهرة 1994م، ص 131.

**4- إشباع الحاجات العامة وإلغاء حافز الربح :**

حيث يهتم النظام الاشتراكي كما ذكرنا بالقضاء على الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير؛ وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانًا؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا.

**5- كل حسب طاقته وكل حسب حاجته:**

أي يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته، وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته. وعليه " يتم توزيع الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع الاشتراكي حسب كمية العمل المبذول ونوعه، وذلك بعد أن يتم توجيه نصيب من هذا الدخل لمواجهة احتياجات المجتمع من صحة وتعليم وغيره. ويتم التوزيع في الاشتراكية حسب مبدأ: من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله، أما في الشيوعية فيتم التوزيع حسب مبدأ : من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته".

## المطلب الرابع: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

- انعدام الحرية الفردية :فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.
- انخفاض إنتاجية العامل :نتيجة إهمال الحوافز المادية إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد بصفته أجيرا عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- خلق البيروقراطية: إن مبدأ المركزية يضفي على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية، وهذا يؤدي بدوره لتدني مستويات الإنتاجية.
- عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي :تؤدي مركزية التخطيط لعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية وخاصة التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

## المبحث الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية)

تعتبر هذه المدرسة امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للنشاط الاقتصادي، ولكنها تختلف عنها في نقطتين مهمتين ألا وهما: في طريقة التحليل ونظرية القيمة، لذلك يعتبر الاقتصاديون المدرسة الحدية، بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثةNew Classics ولقد ظهرت هذه المدرسة على مستوى ثلاث جامعات سنة 1871[1]. وهذا عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين وهم: كارل مانجرCarl Menger بالنمساو ليون ولراس LéonWalras في لوزان بسويسرا وستاليجيفنس Jevons Stanlay بكامبردج بانجلترا .ثم تلاهم عدد من المفكرين فيما بعد، بالإضافة إلى عدد كبير من الاقتصاديين المشهورين نكتفي بذكر أبرزهم وهوألفراد مارشال Alfred Marshall.

### المطلب الأول: أسس المدرسة النيوكلاسيكية (الحدية) وفرضياتها

سميت بهذا الاسم لأنها تعتبر أفكار المدرسة الحدية لامتداد الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية لقد جاءت تسميت الحد من ناتية كلاسكين وقد تبلور هذه الفكرة في النصف الثاني من القرن 19 وتتلخص أهم الأسس التي اعتمدت عليها المدرسية الحدية هي مايلي:

**1- أسس المدرسة النيوكلاسيكية:**

- يعتبر الحديون أن قيمة المواد تتحدد من خلال منفعتها وليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها، بمعنى آخر، أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى، لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية والعكس صحيح. إذن، فان قيمة المواد تتحدد استنادا إلى النيوكلايسك، بمنفعتها الحدية لا بالعمل. والمنفعة الحدية بالنسبة لهم، هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة. وهذه المنفعة تخضع للتناقص.و نشير إلى أن هذه المنفعة تتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار. وقد استطاعت النظرية الحدية، اعتمادا على مفهوم الندرة أن تفسر لماذا تنخفض قيمة الماء و الهواء والشمس مثلا، رغم ارتفاع قيمها الاستعمالية.

---

[1]- سيف نصرت توفيق الهرمزي، **المدرسة الحدية في الفكر الاقتصادي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3694، 2012/04/10، المصدر الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302771&r=0

- فالحديون يرون أن المستهلك للسلع يهدف إلى تحقيق إشباع اقصى احتياجاته مستخدما موازن محدودة وبالتالي فهو يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة وهو ما يعتبرونه ظاهرة ذاتية تتوقف على الفرد المستهلك.

- يقوم البحث الحدي على معرفة المعطيات الوحدات الأخيرة فالأجر الحدي هو أجر آخر عامل والسعر الحدي هو آخر السعر وحدة منتجة من مادة معينة و رأس المال الحدي هو آخر قدر يتم من رأسمال.

- التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد، بعيد عن الحياة العادية والذي ينطبق على مجتمع اقتصادي أو رجل اقتصادي، خاضع لأحكام وقوانين عقلانية، التي تدفعه للقيام بتصرفات يومية قصد المصلحة الشخصية، أو بمعنى آخر، ذلك الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، و يعمل في إطار المنافسة التامة.

- استعمل الحديون الرياضيات في تحليلهم الاقتصادي فكانوا أول المطبقين لنظرية الاقتصادي الفيلسوف الفرنسي (كورنو) الذي دعا في مؤلف له حول المبادئ الرياضية لنظرية الثروات إلى استعمال أساليب التحليل الرياضي في الاقتصاد السياسي.[1]

- إخراج النيوكلاسيك لعلم الاقتصاد من دائرة التاريخ وعلوم اجتماعية و أصبح النظر إليه على أنه علم بحث يحوي نظريات ثابتة قابلة للتجربة في كل عصر ومكان.

- وصول إلى نتائج في تحليل الجزئي لم تكن متوقعة إطلاقاً بالنسبة للكلاسيك ، مثل: تحليل طلب المستهلك على أساس المنفعة الحدية وتحليل غرض المنشأ على أساس ظروف الإنتاج والنفقات أدى إلى تطوير نظرية سعر السوق.

- لا تهتم هذه المدرسة بمفاهيم اجتماعية مثل الطبقية الاجتماعية أو تناقض مصالح الطبقات فهي ترى الناس من وراء نشاطها الاقتصادي فالمجتمع مقسم إلى منتجين ومستهلكين وليس إلى طبقات اجتماعية (عمال، ملاك أراضي، أصحاب رؤوس أموال)، أما التوزيع الاجتماعي فيخضع للتحديد في

[1]- نفس المرجع السابق.

السوق، فالعمل ورأس المال والأرض هم عوامل إنتاج ينظر إلى عوائدهم (أجور، ربح وريع) كأسعار: الربح هو سعر خدمة الأرض، الأجر هو سعر خدمة العمل والربح (الفائدة) سعر خدمة رأس المال.

**2- فرضيات المدرسة الحدية:**

1- اقتصاد مغلق أي لا تؤخذ العلاقات الدولية الاقتصادية بعين الاعتبار نظام اقتصادي داخلي.

2- يفترض أن الأفراد في ظل هذا الاقتصاد هم من قبل الرجل الاقتصادي الذي يتميز بالسلوك الاقتصادي الرشيد.

3- يتعامل هؤلاء الأفراد في سوق حد آلي بدون أن تتدخل الدولة في تحديد الأثمان.

4- الاعتماد على التحليل الساكن آلي لا يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن إثناء التحليل الاقتصادي.

5- إن النقود محايدة آليا لا تؤثر على الظاهرة محل الدراسة.

جامعة

## المطلب الثاني: أهم ما جاء به رواد المدرسة النيوكلاسيكية

**1- المدرسة النمساوية:**

تتميز هذه المدرسة برفضها كل التحاليل التي جاء بها الكلاسيك. و لقد اشتهر من بين المؤلفين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة النمساوية ثلاثة أسماء و هي:

- كارل منجر Carl Menger: اهتم هذا المفكر في دراساته التي صدرت في فيينا سنة 1871 بنظرية الخيرات و نظرية القيمة، فهو يرى أن الخيرات لا يمكن أن يكون لها وجود ملموس، إلا إذا قابلتها منفعة أو حاجة بشرية لها .

- ومن هذا المنطلق فهو يقسم الخيرات إلى قسمين: خيرات حرة (مجانية) كالهواء، وخيرات اقتصادية (مربوطة بقيمة) كالسلع. أما قيمة هذه الخيرات فتقاس حسب رأيه حسب درجة الأهمية التي يعطيها المستهلك.

- بومبافرك BohmBawerk: استعمل نفس الطريقة التي استعملها " مانجر"، و لكنه ركز أكثر على نظرية المنظم، حيث اعتبر هذا الأخير بمثابة محور النمو الاقتصادي و قائد التقدم البشري. نظرا لما يتمتع

به هذا المسير من خصال شخصية. وفي هذا الإطار، تطرق "بوم بافرك" إلى ضرورة التفرقة بين الربح والفائدة على أساس أن الربح عائد خاص بالتنظيم. أما الفائدة فهي عائد خاص بالرأسمال.

- فون فيزرVON WISER : اهتم بالإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، أي إنتاج آخر وحدة مستعملة من رؤوس الأموال ، كالعمل، مثلا معرفة قيمة هذه الإنتاجية شيء ضروري، لأنه بمعرفة نسبة كل عامل من عوامل الإنتاج داخل كل إنتاج.

**2- مدرسة لوزان:**

تتمثل هذه المدرسة (المدرسة الرياضية السويسرية-الفرنسية) في أعمال المفكرين الاقتصاديين "ليون ولراسLéon Walras فرنسي الأصل و الايطالي فيلفريدبريتو Vilfredo Pareto

اشتهر المفكر ليون ولراس بعدة أعمال، أشهرها: نظرية المبادلة والقيمة ونظرية حول التوازن العام. فيما يخص نظريته الأولى، فانه يعتبر أن المبادلة تنشأ عن تداخل بين ظاهرة الندرة وظاهرة المنفعة، أو بمعنى آخر، فان الظاهرتين تلعبان دورا هاما في تحديد قيمة المادة، كما يرى أن التصرفات الاقتصادية لها صيغة ميكانيكية وعفوية: فالأسعار هي مجرد مداخيل وتعبير عن قوة شرائية لذلك يتصور توازنا عاما بين كل المتغيرات الاقتصادية أي أسعار كل المواد وأسعار عوامل الإنتاج ومقدار تلك المواد وتلك العوامل، فالمحيط الاقتصادي عبارة عن سوق كبيرة يتوسطه المنظمون الذين يشترون خدمات الإنتاج أي عوامل الإنتاج ويبيعون الإنتاج ( الفلاحون، الرأسماليون، العمال) فإن التوازن يحصل على أساس شروط ثلاثة:

1. وحدة السعر في نفس السوق ونفس الوقت بالنسبة لكل السلع من النوع الواحد .
2. يحدد هذا السعر الواحد بمعادلة الطلب السلع أو عوامل الإنتاج و عرضها.
3. يعادل سعر بيع السلع سعر تكلفتها أي قيمة عوامل الإنتاج فهكذا تساوي الأرباح الصفر.

**3- مدرسة كامبردج:**

يعد ستانلي جيفنس Stanlay Jevons من الكتاب النيوكلاسيك (الحديين) الثلاثة الذين دشنوا بدراستهم المدرسة الحدية. ولقد انتقد الكلاسيكيين الماركسيين في قولهم أن مصدر القيمة هو العمل.

يعتبر ألفريد مارشال زعيم مدرسة كمبردج للفكر الحدي المعاصر، وهو التيار الثاني داخل المدرسة الحدية يجمع بين العوامل الخارجية والداخلية للإنسان في تأثيرها على سير الظواهر الاقتصادية وتقلباتها. حيث أن سعر الكلفة أو ثمن السلعة يتأثر أيضا بالعوامل النفسية لذوق المستهلك القائمة أساسا على المنفعة، إضافة إلى العوامل الموضوعية المتعلقة بذات السلعة مثل الندرة والكثرة والتي عبر مارشال عنها بعدم المنفعة، أي عدمها النسبي بالقياس إلى مستوى الأسعار وارتفاعه عن التقديرات الفردية. "فنظرية التوازن بين عاملي العرض والطلب التي ظهرت على يد ألفريد مارشال حاول من خلالها تفسير القيمة على أساس العوامل الذاتية والموضوعية، أي بناء على جانبي المنفعة والكلفة[1]".

كما يعد ألفريد مارشالAlfred Marshall من أكبر وأنضج المفكرين الحديين، لأنه استطاع أن يجمع في فرضية واحدة كل ما جاء به الكلاسيك والنيوكلاسيك. بحيث أهتم بقضية الأسعار والقيمة. فجمع بين فكرة الكلاسيكيين والحديين. فالأولون قالوا : أن القيمة تحدد على أساس كلفة الإنتاج، أي على أسس موضوعية. و الآخرون قالوا، أن مصدرها هو المنفعة، أي أن تتحدد على أسس ذاتية. أما " مارشال"، فانه يرى أن لكلتا الظاهرتين، دورا في تحديد القيمة، ولكن هذا الأثر يختلف باختلاف الفترة، ففي الفترة قصيرة تلعب المنفعة دورا أساسيا في تحديد القيمة أي أن الطلب هو محدد السعر أما في فترة طويلة المدى تلعب التكلفة دورا محددا ، نتيجة لتغير المعطيات التقنية و ظهور تقنيات جديدة تساعد على التقليل من التكاليف، الشيء الذي يجعل العرض العنصر الأول في تحديد السعر. **القيمة والعرض محدد السعر ويكون هنا مارشال أول من قدم نظرية عامة لتحديد الأسعار في السوق.**

وبهذا يكون مارشال أدخل أيضا عنصر الزمن في تحديد القيمة وذلك عندما فرق بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة حيث أشار إلى أنه كلما كانت الفترة قصيرة كان للطلب (المنفعة) الدور الأكبر في تحديد قيمة السلعة، أو العكس، فإذا كانت الفترة طويلة فإن نفقة الإنتاج هي التي تلعب الدور الرئيسي في تحديد القيمة والثمن[2].

---

[1]- عبد الستار إبراهيم الهيتي، **السياسة السعرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي**، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 1، الأردن، 2005، ص 93.

[2]- عبد الملك عبد الوهاب، **الاقتصاد**، المطبعة العربية، بغداد، دون سنة نشر، ص40.

أما بالنسبة لتوزيع دخل عند مارشال فهم مفهوم الربح فهناك ربح المنتج وهو ما يفوق الربح العادي للمنتج في حالة ارتفاع السعر على مستوى التوازن، وهناك ربح المستهلك الذي يحصل عليه هذا الأخير في حالة ما إذا نجح في شراء.

اعتبر مارشال أن علم الاقتصاد يقتصر على تعاملاته في جانب معين من حياة الإنسان أو بعبارة أخرى قال أن هذا العلم يقتصر على دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات صناعية.

**4. <u>الانتقادات الموجهة إلى المدرسة النيوكلاسيكية:</u>**

- خطأ النظرية الحدية في تركيز على الوحدات الاقتصادية الصغيرة ، الانتقادات التي واجهت المدرسة الحدية وهي أن المدرسة أقامت تحليلها النظري على أساس الوحدات الاقتصادية الصغيرة، مثل :المستهلك الفرد ، المنتج الفرد ، المدخر الفرد، وأهملت تماماً الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، مثل: الناتج القومي، الدخل القومي، الاستهلاك القومي، الادخار القومي، الاستثمار القومي ...وبهذا وقعت المدرسة في خطأ لافتراضها أن الأحجام الكلية ليست سوى مجموع الأحجام
- تأثير الدوافع غير اقتصادية على سلوك الاقتصادي .
- فضلت النظرية الاقتصادية عن العلاقات الاجتماعية .
- صعوبة قياس المنفعة: إن المنفعة تغدوا مسألة شخصية خالصة ويصعب قياسها موضوعيا وكميا.

# الفصل الخامس:

# الوقائع الاقتصادية

# بعد أزمة 1929

إن الأزمات التي يتعرض لها النظام الرأسمالي ترتبط بعجزه عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، وخاصة في ظل سيطرة وسيادة الأسواق الاحتكارية حيث يكون الإنتاج فيها أقل ودرجة استخدام الموارد أدنى قياسا بما يمكن أن يحققه استخدامها في ظل سوق المنافسة التامة، " وهو الأمر الذي يؤكد واقع الحال الذي يتمثل في الدورات الاقتصادية : رخاء، انتعاش انكماش، ركود. وبالذات ما يتصل منها بمجالات الكساد والركود الاقتصادي". وخاصة منها أزمة الكساد العظيم لسنة 1929م، حيث وبعد الحرب العالمية الأولى عرف الاقتصاد الأمريكي انتعاشا سريعا بسبب تطور أساليب الإنتاج وتزايد الاستثمارات، لكن بالمقابل كان ينطوي على اختلالات عديدة منها انخفاض الدخل الفردي.

من بين النظريات التي ظهرت بعد الأزمة "النظرية الكينزية" التي جاء بها الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" لينتقد قوانين وتحليل التقليديين، ويقلب الكثير من المنطلقات والآراء ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدثت ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تبنّي طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئها ونظرياتها، أو البناء على أطروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لِمَا بعد الحرب العالمية الثانية. فما هو جوهر ومضمون النظرية الكينزية ؟

و كما أن ظهور النظرية النقدية الكنزية أدى إلى تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية لمدة طويلة نسبيا، لكن في عام 1956جاء الاقتصادي المشهور فريدمان ميلتون ليعيد الحياة بتحويلها من نظرية نقدية إلى نظرية حديثة للطلب على النقود لها.

# المبحث الأول: أزمة 1929

الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية للبلاد أو الإقليم أو العالم بأسره تبدأ عادة من جراء انهيار أسواق المال وترافقها ظاهرة جهود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس والتوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية.[1] وعليه من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

## المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى استقرارا نسبيا في العلاقات النقدية، والمالية الدولية، بفضل الإصلاحات التي أدخلت على الأنظمة النقدية مابين (1924-1928) ولكن سرعان ما اختفى ذلك بسبب المضاربة الحادة في العقارات، وما يتصل بها لتتفجر لأزمة يوم الخميس الأسود 24أكتوبر 1929[2] والتي شملت مختلف مجالات الإنتاج التجارة، كما أنها شملت العلاقات النقدية و المالية.

"تعد أزمة الكساد الكبير[3]" La Crise De La Grande Dépression" أول أزمة مالية عالمية ذات أثار بالغة في جميع المجالات، ويمكن القول أنها كانت السبب في تغيير البناء الهيكلي للنظام المالي العالمي.وقد جاءت هذه الأزمة سنة 1929،في أعقاب فترة شهدت فيها الولايات المتحدة ازدهارا غير مسبوق،حيث غمرت الأموال جميع البنوك والشركات الأمريكية، وتم توظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية فساهم هذا في جلب المزيد من الازدهار والانتعاش إلى السوق الأمريكية.

فيما يعرف الاقتصاديون الأزمة الاقتصادية العالمية 1929على أساس أنها :

---

[1]- إبراهيم أبو العلا وآخرون، **الأزمة المالية العلمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، السعودية، 2009، ص19.

[2] -LACOST Olivier, **Comprendre le Crise financiers**, Editions Eyrolles, Paris, 2009, p33.

[3]– إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص30.

- أزمة اقتصادية عالمية هزت الاستقرار النسبي في الاقتصاد الرأسمالي بأكمله وتسببت في الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية الحاصلة في السوق الدولية وقد أدت إلى اختفاء نصف عدد المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

- هي اختلال عميق واضطراب مفاجئ مس السوق المالية في البورصة نيويورك مسببا انهيار شبه تام في معظم القطاعات الاقتصادية أدى إلى الأسعار الأسهم الأمريكية حسب المؤشر داو جونز بالانهيار.[2] بنسبة 600 % بين عامين (1921-1929) مع بدأ هبوط حاد وانخفاض شديد بداية من يوم الخميس 24أكتوبر 1929 ففقد داو جونز 89% من قيمته[3].

- هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور في الأسعار ثم تدهور كبير في الإنتاج العالمي وهي أزمة اقتصادية ومالية لم يسبق لمداها وخطورتها مثيل بدأت في الولايات المتحدة ثم وصلت إلى باقي الدول الأوربية وانعكست تأثيراتها إلى مختلف دول العالم وقد أدت إلى زيادة الإنتاج إلى عزوف الزبائن المستهلكين.

- اتجه مؤشر داو جونز نحو الارتفاع ابتداء من عام 1925وبذلك بدأت أسعار الأوراق المالية بالصعود قبل أربع السنوات من الأزمة ثم انخفض هذا المؤشر يوم 29 أكتوبر 1929 بمقدار 38.3 نقطة أي نسبة 12.8% هبطت أسعار 13مليون سهم معروضة للبيع.

## المطلب الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

اختلفت الآراء والتفسيرات حول مسببات أزمة 1929 فالبعض يعتبرها أزمة فائض في الإنتاج نتيجة تطور تقنيات الإنتاج أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، مما زاد في حجم إنتاجية المصانع الأمريكية الأمر الذي خلق تكدس الإنتاج السلمي وما صاحبه من خلل في توزيع الثروة، فيما ينصب الجزء الأخر إلى أن الأزمة الكساد العالمي هي في المقام الأول أزمة مالية وهو ما يفنده صامويل samuelon الذي يعتبر انهيار سوق الأوراق المالية أسطورة وفيما يلي عرض لأهم الأسباب اللازمة.

---

[1]- محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر، ص 34.

[2]- داو جونز: أقدم المؤشرات الاقتصادية واكثرها شيوعا في بورصة نيويورك، مكون من تسع أسهم لتسع شركات صناعية، أنظر: غراية زهير، **التحليل القياسي لاستجابة الأسواق المالية الديناميكية، مؤتمر داو جونز**، لرسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2003، ص143.

[3]- عبد الكريم شنجار العيساوي و ع المهدي رحيم العودي، **السيولة الدولية في ضل الأزمات الاقتصادية والمالية**، دار الصفاء، عمان، الأردن،2014، ص 193.

**1- الأسباب الغير مباشرة:**

- الديون المتراكمة بسبب الحرب العالمية الأولى: ففي أعقاب نهاية الحرب أصبح الاقتصاد الأمريكي مهيمنا و كانت غالبية القوى الأوربية تعتمد على القروض الأمريكية التي لم تستعمل في انجاز مشاريع منتجة وإنما صرفت في سبيل التخريب والتسلح أثناء الحرب والتخلص من تلك المديونية عن طريق زيادة الضرائب أو التخصيص قيمة عملها أو دفعها بالذهب وفي نهاية الأمر فالمستفيد الأكبر هم الأثرياء و أصحاب المال على حساب الفقراء، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى كانت قيمة المديونية الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية 12مليار دولار بوصفها قروضا حربية إضافة إلى التعويضات المفروضة على ألمانيا في معاهدة فيرساي باعتبارها المتسبب الأكبر في الحرب والتي نازهت 27 مليار دولار ولم يمكن الدائنون على استعداد لتأجيل دفع الديون فكان لذلك آثاره المدمرة.[1]
- بغزارة الإنتاج الصناعي: بسبب تطور آليات ووسائل الإنتاج أدى إلى الإفراط في الاحتكار ما ساهم بدوره في ارتفاع المستوى العام للأسعار وعليه صنف الطلب مقابل العرض حدثت أزمة الكساد.
- عدم التوازن القطاعات الاقتصادية: بدليل أن أسعار المواد الأولية قد انخفضت كثيرا خلال فترة الحربين العالمتين الأولى والثانية كما سجل القطاع الزراعي، وبالتالي فان الكساد الزراعي والبطالة المتزايدة وضخامة الإنتاج الصناعي وزيادة نسب المضاربة أدت إلى اقتصاد قومي غير سليم في جوهره.
- ارتفاع نسب الادخار وسهولة عمليات الاقتراض: فبعد سنوات الرخاء الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الأولى خصوصا بداية العشرينات، تم الحصول على قروض لتموين المشاريع الاقتصادية وتم تحويل أقساطا كبيرة جدا من الدخل القومي على الفور إلى مدخرات أو استثمارات فيما كان نصيب الطبقات العمال والمزارعين من الدخل غير كاف.[2]
- اختلال التوازن بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي: فقد شهدت الفترة بين (1919-1929) تراجعا ديموغرافيا محسوسا في البلدان الصناعية أين يتواجد المستهلكون الدائمون في وقت عرف الإنتاج قفزه نوعية، وقد أثر ذلك على كساد الإنتاج.

---

[1]- مرسي فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، الكويت ، 2000، ص364.

[2]- صلاح أحمد الهريدي، **تاريخ اوربا الحديث والمعاصر (1789-1914)** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص256.

- ارتباط النقد بالذهب: وعدم توافر المرونة الكافية لكمية النقود تجاه المتغيرات التي يعرفها النشاط الاقتصادي للدولة بمعنى آخر عجز النظام الاقتصادي في تلبية احتياجات التطورات الاقتصادية المتزايدة، والمستمرة خصوصا في ظل احتكار الو.م .أ لنصف الاحتياطي العالمي الذهب وسوء توزيع لهذه المادة في ظل سياسة الاحتكار، وهناك تفسيرات أخرى للأزمة منها ما نجم عنه الضائقة الاقتصادية.[1]
- تقلص فرص الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في القطاعات الكبرى الذي شهده العلم منذ1922 إقبال شديد على الثراء مدعوما باستثمارات كبيرة بالقرض والتقسيط كطلب مصطنع وغير دائم ما أدى إلى مضاعفة الإنتاج لإشباع طلب وهمي مصطنع[2].
- التصريحات المتفائلة من كبار الصناعيين منهم المدير العام لشركة جنرال موتورز الأمريكية والتي تؤكد أن أسعار الأسهم وصلت إلى سقف عال ومستقر.
- فيما يلغى من المحللين أن المتسبب في أزمة الكساد العالي هو "ألون ميلر" رئيس المجلس الاحتياطي (الفيدرالي بسبب سياسته الفاشلة في إدارة الأزمة).[3]

**2- السبب المباشر:**

يعتبر أهم سبب في حدوث أزمة الكساد العالمي بين (1929-1933) إلى الانهيار الذي مس بورصة وول ستريت بتاريخ 24أكتزبر 1929 الأمريكية، إذ هبطت أسعار 16مليون سهم إلى مستويات غير معقولة حتى أصبحت حسب البعض مجرد قصاصات ورق في يد أصحابها الذين كانت حياتهم ومداخيلهم تتوقف على ارتفاع أسعارها وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا، وقد أدى انخفاض الأسعار إلى الإسراع في بيع الأسهم دون وجود من يشتري، ما جعل العرض أعلى من الطلب وتراكمت الديون على المستثمرين وتحملت البنوك أعباء قروض ضخمة غير قابلة للسداد، مما أدى إلى إغلاق أكثر من 500 بنك أمريكي وهبطت قيمة الأوراق النقدية المتداولة من 89 بليون دولار إلى 15 بليون دولار فقط وبلغت خسارة جملة الأسهم حوالي 75مليون دولار ولو وزعت هذه الخسارة على السكان الو .م .أ لبلغ نصيب منها 616 دولار ويفسر البعض ذالك بـ:

---

[1]- عناد مجذاب بدر، **الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مجلة الدراسات الدواية، العدد 13، بغداد ، 2001، ص ص18-19.

[2]- عرفات تقى الحسيني، **التموين الدولي**، دار مجد لاوى للنشر، ط1، عمان، الأردن ،1999، ص202.

[3]- محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، **الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص36.

- أزمة نقص الاستهلاك والفجوة الحاصلة بين الإنتاج الضخم وضعف القدرة الشرائية كما جاء في أطروحة جالبرت ما نتج هبوط عام للأسواق[1]؛
- فيما يذهب كينز إلى طرح أربعة عوامل أساسية ساهمت في خلق الأزمة وهي: تناقص الاستهلاك، انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، الإفراط في تفضيل السيولة، تجميد أموال الاحتياطية،
- جنون سوق الأوراق المالية واللامسؤولية من المصارف والبنوك التي أقرضت الملايين من الدولارات دون قيود ولا شروط ما أدى إلى عمليات مضاربة غير سليمة افقدت البورصة استقرارها المالي؛
- ويرى الماركسيين في أطروحتهم les marxiste أن سبب الأزمة يعود إلى تراكم رأس المال وهو السبب في الأزمات المتعددة في النظام الرأسمالي إذن للماركسيين الاشتراكيين فان أزمة 1929هي أزمة نظام رأسمالي.

## المطلب الثالث: المظاهر الاقتصادية للأزمة

لقد تجلت المظاهر الاقتصادية للأزمة في مايلي:[2]

1- انهيار الإنتاج الصناعي وتدهور أسعاره: انخفض الإنتاج الصناعي العالمي بين (1929-1932) بنسبة 40 % وتضررت قطاعات الصناعات الثقيلة كتدهور إنتاج الفولاذ من 50 إلى 20 مليون طن كما تدهورت صناعات المنتجات الاستهلاكية مثل (تدهور إنتاج السيارات من 3،6 إلى 1،9 مليون وحدة) حيث ظهر انهيار الإنتاج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وتدهورت أسعار البيع بالجملة للمصنوعات بنسبة 30% وللمواد الأولية بنسبة 50% نظرا لقلة الطلب عليها وهذا ما نتج عنه تقلص الأرباح الصناعية وإفلاس المؤسسات. حيث خسرت الشركات الصناعية أرقاما خيالية بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933حوالي 2111 مليون دولار، وفي نفس السنة خسرت شركات المناجم

[1]- فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات جامعة القدس، فلسطين، 2008، ص234.

[2]- داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية "دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص ص 81-82.

والمؤسسات الصناعية في ألمانيا حوالي 255 مليون مارك ألماني وتضررت في ايطاليا عام 1932حوالي 2797شركة مساهمة وفي بريطانيا هبطت قيمة الأرباح بنسبة 47% بين عامي 1292-1932.

2- انهيار الأسعار الفلاحية: لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور مما أدى بدوره إلى ضعف القوة الشرائية عند المستهلكين، وبذلك انخفاض الطلب عند مستوى العرض، هذه العوامل كلها أدت إلى انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وتكدسها في السوق.

3- تراجع التجارة العالمية: انعدام الإقبال على الإنتاج الصناعي ألحق ضررا بالدول الزراعية مما أدى إلى إصابة التجارة الدولية بالركود، حيث انخفضت قيمة المبادلات العالمية خلال أربعة سنوات بما يزيد عن الثلثين بسبب تدهور الأسعار وحجم المبادلات تبعا لضعف الحاجيات والافتقار لوسائل الدفع.

4- تضخم البطالة وانتشار البؤس: تسببت الأزمة في تعطيل ضخم للتشغيل خاصة في الصناعة حيث بلغت البطالة في العالم سنة 1932 ما يزيد عن 30 مليون عاطل عن العمل، فانفجر عن ذلك بؤس شديد.

## المطلب الرابع: علاج أزمة الكساد الكبير(1929-1933)

ترتب عن أزمة الكساد الكبير إقدام الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتجاوز الأزمة، هذه الإجراءات انقسمت إلى نوعين: إجراءات عامة (مشتركة) انتهجتها كل الدول وأخرى خاصة لجأت من خلالها كل دولة إلى تطبيق أسلوب خاص بهدف معالجة الأزمة[1].

- تم التخفيض من قيمة العملة لتشجيع الصادرات و تم تقليص ساعات العمل مع تجميد الأسعار والرفع من الضرائب و تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي و تشجيع استهلاك المنتجات الوطنية.
- اعتمدت بعض الدول على مستعمراتها لمواجهة الأزمة، في حين اعتمدت أخرى على الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى.
- تبنى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الخطة الجديدة سنة 1933 لمواجهة الأزمة الاقتصادية، وأعلن عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسم "الاتفاقية الجديدة"، حيث تم تنظيم البنوك ومراقبة المؤسسات المالية و دعم الفلاحين مع إصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وفي الميدان الاجتماعي تم فتح شركات كبرى للتخفيف من البطالة مع تحسين الأجور، وكانت أيضا بداية عصر جديد في التخلي عن مبادئ أدم سميث التي كانت تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

[1]- نفس المرجع السابق، ص93.

## المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الكينزي

رغم الدور الكبير الذي كان للنظرية النقدية الكلاسيكية في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة إلا أن أزمة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي في هذا المجال، نظرا لعجز هذه النظرية في معالجة هذه الأزمة، وخاصة بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود التي جاء بها الاقتصادي الإنجليزي جون مايناردكينز عام 1936[1]. لقد انتقد هذا الأخير الكثير من الأفكار الكلاسيكية خاصة الافتراض الخاص بثبات سرعة دوران النقود، وطور نظرية الطلب على النقود، بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر في الطلب على النقود، كما اعتمد في تفسيره لقيمة النقود على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي المتوقع، وباعتباره المتغير المستقل الذي يحدد مستويات العمالة، الناتج والدخل القومي.

### المطلب الأول: تقديم عام للفكر الاقتصادي الكينزي

المدرسة الكينزية Keynesian School واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي. وهي المدرسة التي تنسب إلى **جون مايندرد كينز John M. Keynes (1883-1946)** الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود" ، وأحدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد . حيث ظهر الفكر الكينزي في مرحلة عرف فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي أحّد أزماته ( خاصة أزمة 1929) وتناول هذا الفكر كموضوع للدراسة بصفة عامة كيفية الخروج من الأزمة ومحاولة إيجاد الحلول لظواهر اقتصادية أُعتقد في السابق أنها عابرة مثل ظاهرة البطالة وتسعى المدرسة الكينزية إلى إيجاد المسالك للوصول إلى ما يسمى ب" التوظيف التام " لكل عوامل الإنتاج . وهذه بعد النقاط الخاصة بالفكر الكينزي:

- على عكس المدرسة النيوكلاسكية التي تهتم أكثر بالظواهر الجزئية، ركز الفكر الكينزي اهتمامه على الدراسة الاقتصادية الكلية Macro-économie مثل الناتج الكلي، التشغيل الكلي، المستوى العام للأسعار ... إذًا بالنسبة لكينز، فالاقتصاد ليس علم الاختيارات ولكن علم يساعد على تحقيق الرفاهية.

[1]- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص80.

- يؤكد كينز بأن ميكانيزمات السوق ليس وحدها كافية لضمان التوازن العام ولهذا لابد من تدخل السلطات العمومية عن طريق بعض الأدوات مثل النقود، الطلب الحكومي... في تحقيق هذا التوازن أو المحافظة عليه.
- بصفة عامة يعطى للنقود دورًا منظمًا للنشاط في يد الدولة.
- يطغى على الفكر الكينيزي البعد الزمني القصير المدى لأن النشاط الاقتصادي مرتبط كثيرا بتوقعات أصحاب رؤوس الأموال أو المقاولين والتي لا يمكنها أن تتخذ بعدا زمنيا طويلا وإن التوازن في المدى البعيد ما هو إلا تسلسل لتوازنات قصيرة المدى.

**1- فرضيات التحليل النقدي الكنزي:**

تقوم النظرية النقدية الكنزية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها[1]:

- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود والسندات؛
- معدل العائد للنقود يساوي صفر؛
- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي المعاملات، الاحتياط والمضاربة؛
- سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة وعرضها ؛
- عند مستوى معدل فائدة منخفض يزيدالطلب على النقود، ومستوى الدخل القومي هو الذي يحدد الأموال القابلة للاقتراض.
- وبما أن النقود عبارة عن سلعة، فلها عرض وطلب يحددان سعر الفائدة.

**2- الفكرة الثورية:**

قال كينز إن عدم كفاية الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة لفترات طويلة. فالناتج الاقتصادي من السلع والخدمات هو مجموع أربعة عناصر، هي: الاستهلاك، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وصافي الصادرات (الفرق بين ما تبيعه بلد ما لبلدان أجنبية وما تشتريه منها). وأي زيادة في الطلب يجب أن تأتي من أحد هذه العناصر الأربعة. ولكن خلال فترة الركود، تؤدي بعض القوى القوية غالبا إلى الحد من الطلب كلما انخفضت النفقات. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم اليقين خلال فترات الهبوط الاقتصادي إلى تآكل ثقة المستهلكين غالبا، مما يدفعهم إلى تخفيض نفقاتهم، ولا سيما على المشتريات الاختيارية كالمنازل أو السيارات. ويمكن أن يؤدي هذا الانخفاض في نفقات المستهلكين إلى انخفاض

[1]- نفس المرجع السابق، ص 80.

النفقات الاستثمارية من جانب الشركات، وذلك كرد فعل من هذه الشركات على ضعف الطلب على منتجاتها. ويضع ذلك مهمة زيادة الناتج على عاتق الحكومة. ووفقا للاقتصاد الكينزي، يعد تدخل الدولة ضروريا للحد من دورة الانتعاش والكساد في النشاط الاقتصادي، والتي تعرف كذلك باسم الدورة الاقتصادية.

وهناك ثلاثة مبادئ رئيسية يقوم عليها وصف النظرية الكينزية لكيفية عمل الاقتصاد[1]:

- يتأثر الطلب الكلي بالعديد من القرارات الاقتصادية العامة والخاصة، فقد تؤدي قرارات القطاع الخاص أحيانا إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال الركود. وفي بعض الأحيان تستلزم حالات إخفاق السوق هذه تنفيذ الحكومة لسياسات فعالة، مثل اتخاذ تدابير تنشيطية مستمدة من المالية العامة. وبالتالي، يدعم الاقتصاد الكينزي فكرة الاقتصاد المختلط الذي يوجهه أساسا القطاع الخاص ولكن تعمل الحكومة على إدارته جزئيا.
- تستجيب الأسعار، ولا سيما الأجور، ببطء للتغيرات في العرض والطلب مما يؤدي إلى حدوث عجز وفائض دوري، لا سيما في العمالة.
- يكون للتغيرات في الطلب الكلي، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، أكبر الأثر في المدى القصير على الناتج الحقيقي والتوظيف، وليس على الأسعار. ويرى خبراء الاقتصاد الكينزي أنه نظرا لجمود الأسعار إلى حد ما، فإن التقلبات في أي عنصر من عناصر الإنفاق–الاستهلاك أو الاستثمار أو النفقات الحكومية– تؤدي إلى تغير الناتج. فسوف يزداد الناتج إذا زاد الإنفاق الحكومي، مثلا، وظلت جميع عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة .كذلك تتضمن النماذج الكينزية للنشاط الاقتصادي أثرا مضاعفا؛ أي تغير الناتج بنحو مضاعف من الزيادة أو الانخفاض في الإنفاق التي أدت إلى تغير الناتج. فإذا كان المضاعف المالي أكبر من واحد، فمن شأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي أن يؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار يتجاوز الدولار.

[1]- ثروت جهان واخرون، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014، ص ص53–54.

## المطلب الثاني: الإطار التاريخي لنشأة النظرية الكينزية

### 1- الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة:

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار والاستثمار سيتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وسيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة، لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة، غير أن الواقع العملي اثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية، ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانكشفت أكبر في أزمة الكساد العالمي.

### 2- الأحداث التاريخية والاقتصادية لظهور أزمة الكساد:

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك بالخصوص في العيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات) الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب، لأغراض تمويل الحرب، ولم تشفع العودة إلى هذا النظام (نظام السبائك) في سنة 1925، فنهار هذا النظام تحت وطأت أزمة الكساد العالمي.

### 3- أزمة نظام قاعدة الذهب :

في هذا الصدد يرى هاملتون ( J.D.Hamilton) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة 1926-1927، نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، ونتيجة التدفقات الذهب إليها من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ، وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية 1928 فرفعت سعر الفائدة من 3 إلى 4.5 في المائة، فادى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي، فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي (على اعتبار أن هناك جانبا اقتصاديا للكساد) في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة "والستريت"، وانتهت ببريطانيا، حيث تخلت هذه الأخرى على نظام قاعدة الذهب سنة 1931 نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك، بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية "الجنيه الإسترليني"،

ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية 1933 ثم معظم دول أوروبا وانتهاء بفرنسا 1936، وبالتالي تبني معظم دول العالم نظام النقد الائتماني

**4- المظاهر الاقتصادية :**

كانت أزمة الكساد قد ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية، نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، وإفلاس العديد منها، نتيجة تحقيق خسائر معتبرة، فادى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك، تصريح العمال، وانتشار البطالة.

## المطلب الثالث: نظريات المدرسة الكينزية

لقد قدم كينز للفكر الاقتصادي مجموعة من النظريات، نذكرها في الأتي:

**1- نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي:**

على عكس النظرية التقليدية نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ، قانون الأسواق لساي والذي بمقتضاه بخلق العرض والطلب المساوي له والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن **الطلب الفعال**(الطلب الذي من شأنه إن يحرك الآلة الإنتاجية) هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل.

وترى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال الذي يتكون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في متطابقة الدخل القومي .وهنا رأى كينز وأنصاره بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظف الكامل لعناصر الإنتاج. كما أنه أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها معدل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا. يتحقق **التوازن التلقائي** في الاقتصاد الوطني ولابد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر **الإنفاق العام لإعادة التوازن** . فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد التوظف والإنتاج حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل وبالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

يتحدد مستوى العمالة (أو الإنتاج أو الدخل)، عند كينز، بتلاقي العرض الكلّي والطلب الكلّي، أو بتلاقي ما يسميه كينز بدالّة العرض الكلي ودالّة الطلب الكلّي. وصفة "كلّي" تعني أن الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعه، أي لكلّ ما يعرض من ناتج وكل ما يُطلب من ناتج[1].

**2- نظرية النقود والفائدة:**

اختلفت نظرية كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند التقليديين بشأنها فقد نظر الكلاسيك إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل الأمر الذي يعني أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار، وقد قالوا بأن الحجم الادخاري يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

وقد بين كينز أن هناك وظيفة أخرى للنقود هي أنها مخزن للقيم فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها والعوامل التي تحدد ذلك هي نفس العوامل التي تحدد تفصيل السيولة، فيرى كينز أن هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود لدى الأفراد تتمثل في دافع المعاملات، الاحتياط والمضاربة:[2]

- دافع المعاملات: وهو حاجة الأفراد إلى العملة لتحقيق المبادلات الشخصية والتجارية الجارية،
- دافع الاحتياط: وهي الرغبة في الاحتفاظ بالقيمة النقدية المقابلة لنسبة من الموارد الإجمالية لمواجهة أخطار التحولات غير المتوقعة؛
- دافع المضاربة: وهي الرغبة في الاستفادة من توقعات الأفراد الجيدة لما يخبئه المستقبل أحسن من السوق، وذلك للحصول على مكاسب رأسمالية كشراء أصول مالية ومادية.

وعنده أن الادخار والاستثمار يجري تعيين كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر كذلك فإن المدخرين ليسوا هم المستثمرين يترتب على ذلك إمكانية أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار وبالعكس وعند تساوي الادخار مع الاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الشامل.

---

[1]- محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد النقدي)**، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص230.

[2]- جون مينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، **النظرية العامة في الاقتصاد**، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص 246.

**3- دور الدولة:**

يرى كينز وعلى عكس النظرية التقليدية ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض

تنشيط الطلب الفعلي حتى يحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة ويتحقق بالتالي التوازن الاقتصادي الكلي يتمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك كذلك تمكينها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات. مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري ومما يستتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأولي كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة كما يمكنها التدخل للقضاء على الاحتكارات أو الحد منها .

4- **المضاعف الاستثماري:**

ويقصد به أن كل استثمار إضافي يؤدي إلى زيادة في الدخل والتي تؤدي بدورها إلى زيادة في كل من الميل للادخار والميل للاستهلاك بنسبة أكبر وأيضًا بتحول الادخار إلى استثمار وهكذا...

تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل عن طريق ما يسمى بالمضاعف. تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره. فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة)، كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

## المطلب الرابع: تقييم أفكار المدرسة الكينزية

رغم أن أفكار كينز قد حظيت بقبول واسع النطاق عندما كان على قيد الحياة، فقد أصبحت موضع تمحيص وتشكيك من جانب العديد من المفكرين المعاصرين. ومما يجدر ذكره بوجه خاص خلافاته مع المدرسة النمساوية للاقتصاد التي اعتقد مؤيدوها أن حالات الركود والانتعاش هي جزء من النظام الطبيعي وأن تدخل الحكومة لا يؤدي إلا إلى إضعاف عملية التعافي.

وقد سيطر الاقتصاد الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن العشرين، عندما عانى العديد من الاقتصادات المتقدمة من التضخم وتباطؤ النمو، وهي حالة يطلق عليها اسم " الركود التضخمي".[1] وقد تراجعت شعبية النظرية الكينزية آنذاك حيث لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي. وقد شكك خبراء الاقتصاد النقدي في قدرة الحكومات على تنظيم الدورة الاقتصادية من خلال سياسة المالية العامة وأشاروا إلى أن الاستخدام الحصيف للسياسة النقدية (وخاصة التحكم في عرض النقود للتأثير على أسعار الفائدة) قد يخفف من حدة الأزمة. وقد أكد أعضاء المدرسة النقدية كذلك أن النقود يمكن أن تؤثر على الناتج في الأجل القصير لكنهم اعتقدوا أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي الأجل الطويل إلا إلى التضخم. وقد عمل خبراء الاقتصاد الكينزي بجزء كبير من هذه الانتقادات، وذلك عن طريق دمج منظوري الأجل القصير والأجل الطويل بشكل أفضل في النظرية الأصلية ومراعاة مفهوم حياد النقود في الأجل الطويل –أي فكرة أن التغير في الرصيد النقدي يؤثر فقط على المتغيرات الاسمية في الاقتصاد، مثل الأسعار والأجور، ولا يؤثر على المتغيرات الحقيقية، مثل التوظف والناتج.

عموما ندرج أهم الانتقادات الموجهة إلى الفكر الكينزي:

- عدم الاهتمام بالتحليل طويل المدى واقتصارها على تحليل الفترة القصيرة.
- تعاريف كينز لبعض المتغيرات الاقتصادية مثال ذلك تعريف الادخار والاستثمار على النحو الذي يجعلها متعادلتين.
- إضفاء كينز لنظرة التعميم على نظريته العامة على أساس ظروف مؤقتة أو محلية.
- إهمال جانب العرض من التحليل الاقتصادي وعدم الاهتمام بالتحليل الجزئي للاقتصاد.

[1]- ثروت جهان واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

## المبحث الثالث: المدرسة النقدية الحديثة

هي فكرة ظهرت في فترة الستينات ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة فريدمان والذين يطلق عليهم "النقديون" لقد جاءت هذه المدرسة امتدادا للنظرية الكمية للنقود[1]، ويطلق على مذهبهم "المذهب النقدي" حيث يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهذا من اجل التخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

زعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي المعاصر Milton Friedman، حيث نشر نظريته هذه في مقاله المشهور عام 1956«The quantity Theory of Money :A restamten» وتبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكنزي بل أخذ ببعض جوانبه[2].

### المطلب الأول: ظروف نشأة النظرية النقدية

إن ظهور المدرسة النقدية المعاصرة يعود إلى قصور مختلف النظريات التي سبقتها، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغير في عرض النقود كمتغير استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغير مستوى الأسعار.

إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندها ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقا من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

---

[1]- مروان عطون، **النظريات الاقتصادية**، دار البعث للنشر، الجزائر،1989، ص 114.

[2]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية تمثلت في النظرية النقدية الحديثة (المعاصرة).

وفي الواقع أن هذه النظرية الحديثة، لا تعتبر تكرارا مجددا لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقديين للابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية الطلب على النقود بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية. فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتفق والاحتياجات الفعلية للعصر الحديث وتستطيع تقديم حلولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة.[1] ولقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة مداخل حديثة للتحليل.

## المطلب الثاني: فرضيات ومبادئ النظرية النقدية المعاصرة

### 1- فرضيات النظرية النقدية المعاصرة:

قبل أي دراسة لمحتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي ترتكز عليها وهي[2]:

- استقلال الكمية النقدية (عرض النقود ) عن الطلب على النقود؛
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي؛
- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي Vعند الكلاسيك[1]؛

---

[1]- صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**، دهر النهضة العربية، لبنان،1984، ص ص 246-247.

[2]- بنابي فتيحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

ولقد اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود جزء من نظريته الثروة أو نظرية رأس المال، التي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال يتم حيازة الثروة فيه، وبين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود الثروة بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

**2- مبادئ الفكر النقدي الحديث:**

- اعتبار التضخم ظاهرة نقدية أساسا: انتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النماذج الكينزية حيث يرون أن مصدر التضخم يعود إلى نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج.
- اعتبار النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي.
- كفاءة السياسة النقدية واعتبارها الأداة الفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين يشككون في كفاءة السياسة المالية باعتبارها تؤدي إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص نظرا لان زيادة النفقات العامة تصطحب غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر.
- رفض النقديون الفرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي، بل أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا وانه يتحمل جيدا الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل.

## المطلب الثالث: محددات الطلب على النقود عند فريدمان

يتوقف الطلب على النقود في تحليل فريدمان على ثلاثة عوامل أساسية هي[2]:

- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها؛
- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛
- أذواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

ومفهوم الثروة حسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائدا يتمثل في الراحة، السهولة والأمان، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو

---

[1]- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للتوزيع والنشر، الأردن، 2004، ص 227.

[2] -Brian Snowdon, **la pensée économique moderne**, ediscience international, paris, 1997, p159.

عنصرا من عناصر الإنتاج .أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية والنقدية كالأسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة، إلى جانب الأصول العينية أو الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار. فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وعائده، وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير مادية (البشرية)، حيث أن الثروة الكلية هي W، W=Y/p تمثل الثروة الكلية، Y الدخل الكلي، P المستوى العام للأسعار.

حيث يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

**1- الثروة الكلية:** التي يمكن أن تحوزها العناصر الاقتصادية المختلفة التي تطلب النقود، ويرى فريدمان أن الثروة الكلية للعناصر الاقتصادية تمثل المحدد الأساسي للطلب على النقود . علما بان فكرة الثروة عند فريدمان هي فكرة واسعة حيث تشتمل على كافة عناصر الثروة بشرية وغير بشرية ( بمعنى أن الثروة عند فريدمان تشتمل كل مصادر الحصول على الدخل) أي أنها لا تقتصر في تكوينها على مجموع الأصول النقدية والحقيقية فحسب والتي تمثل "الثروة المادية" وإنما تشتمل أيضا على الموارد البشرية. كما ميز فريدمان بين خمس طوائف من الأصول المكونة للثروة هي : **النقود – الأصول النقدية ( السندات ذات الدخل الثابت)، الأصول المالية(الأسهم)، الأصول الطبيعية(رأس المال العيني)، ثم في النهاية رأس المال البشري** .لذلك فالطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وان هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة. أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود.

**2- الائتمان والعوائد الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة :** يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول فنجد:

- ✓ النقود: ينظر إليها كوسيط في التبادل وفي تسوية الديون ولها قيمة اسمية محددة وهذه النقود يمكن أن تحقق عائد في حالة إيداعها( يتمثل هذا العائد حينئذ في سعر الفائدة ) ولكن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها أي في ما تعطيه من عائد في شكل الراحة واليسر والأمان الذي توفره لحائزها.
- ✓ السندات (الأصول النقدية): فهي تدر عائدا في شكل مبلغ ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية (معنى ذلك إذا كانت السندات تدر 5 % سنويا فمعنى ذلك أن الفرد الذي يحتفظ ب 100 دينار لمدة سنة

في صورة سائلة سوف يخسر 5 دنانير نتيجة لهذا الاحتفاظ. أي أن الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود في هذه الحالة سوف تتمثل في هذا المبلغ.

- ✓ الأسهم (الأصول المالية): تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية(أي تتوقف على معدل تغير هذه الأرباح بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار.
- ✓ الأصول الطبيعية (العينية): حيث أن العائد على حيازة هذه الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة.
- ✓ رأس المال البشري :فعائدة يتمثل أساسا في عنصر العمل وقدرته الإنتاجية والتي تولد تيار الدخل الناتج عن العمل.

**3- العوامل المؤثرة في الأذواق والتفضيلات لدى حائزي الثروة :** حيث يرى فريدمان أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا فقط .بل تحكمه كذلك اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وبترتيب الأفضليات وهذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية والتي تعتمد على العوائد المختلفة.

لقد افترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة، وليس بكمية اسمية وبالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند فريدمان بالصيغة التالية:

$$\frac{Md}{p} = f\left(Y_P, r_b - r_m, r_e - r_m, \pi^e - r_m, n - r_m, U\right)$$

حيث $\frac{Md}{p}$ الطلب على النقود بأرصدة حقيقية؛

$Y_p$ الدخل الدائم؛

$r_m$ العوائد المتوقعة من النقود؛ $\pi^e$ معدل التضخم المتوقع؛

$r_b$ العوائد المتوقعة من السندات؛ $n$ الثروة البشرية؛

$r_e$ العوائد المتوقعة من الأسهم؛ $U$ أذواق وتفضيلات الأفراد.

وبتحليل أعمق يفترض فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل يكون أقل تقلبا من

الدخل الجاري عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة[1].

## المطلب الرابع: تقييم النظرية النقدية الحديثة

### 1- ايجابيات النظرية النقدية الحديثة:

- عدم افتراض فريدمان لحالة التشغيل الكامل أي أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير وليس كمية ثابتة.

- يقوم التحليل التقليدي على مبدأ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظرا لافتراض حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما النظرية الكمية المعاصرة فتجد انه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل فان حدوث زيادة في عرض النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل. أما إذا وصل إلى مستوى التشغيل الكامل او اقتربنا منه فسوف ترتفع الأسعار .وهنا تتشابه النظريتين إلا أن النظرية المعاصرة تعد أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار.

- قام فريدمان بتحليل محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية تترتب أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة وعلاقة ذلك بالأشكال الأخرى للثروة وما تدره هذه الأشكال من عائد وهذا يعتبر تقدما في دراسة وتحليل العوامل المحددة للطلب على النقود.

- تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود :حيث نجد أن دالة الطلب على النقود عند فريدمان شملت الكثير من الأصول كبدائل للنقود(ومنها الأصول المالية من أسهم وسندات والأصول الحقيقية كالآلات والسلع المادية والثروة البشرية). ومنه فان تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود.

- الأصول العينية: نظر فريدمان إلى السلع كبدائل للنقود حيث يرى أن الأفراد يمكنهم أن يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية فإذا وجدوا أن العائد على النقود اقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم إلى سلع حقيقية بإنفاق النقود في شراء السلع المادية وعليه توصل فريدمان إلى أن التغيرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

[1]- حداد أكرم وهذلول مشهور، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 121.

–استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود :حيث جعل فريدمان المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب وفصلها عن عرض النقود لأنه لم يتعرض مطلقا للمصارف وأشكال إحداث الائتمان، على أساس أن ذلك يدخل في إطار عرض النقود وليس الطلب النقود وهذه النظرية تتعارض والنظرية الكينزية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها كما أن فريدمان لم يفرق دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة كما فعل كينز حين اعتبر كلاهما نقود نشطة( عاملة.)

**2– سلبيات النظرية النقدية الحديثة :**

يمكن أن نلخص أهم سلبيات النظرية كالآتي:

- ركزت دالة الطلب على النقود عند فريدمان على الثروة( الدخل الحقيقي )كمتغير أساسي والحاسم لها بالإضافة إلى الأصول المادية والبشرية يضاف إلى الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وكذلك الأذواق وترتيب الأفضليات في حين أن رفريدمان أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة حيث اعتبره ليس له اثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.

- اعتماد الدالة على العديد من المتغيرات.

- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري ، متغيرات الأذواق).

- تعتبر هذه الدالة حجة في الإبداع والابتكار ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

- لم يستطع النقديون التخلص نهائيا من الأخطاء التي وقع فيها التقليديون حيث أن التغير في مستوى الأسعار راجع إلى التغير في كمية النقود ولكن في الواقع أثبت العكس إذ يمكن أن تتغير الأسعار من خلال عوامل أخرى كالاحتكار مثلا، وبالتالي فإن مستوى الأسعار يمكن أن يكون سبب وليس نتيجة.

- المبالغة الكبيرة في أهمية النقود ودورها في الاقتصاد وإهمال تأثير العوامل الأخرى مثل إنتاجية العمل، التنظيم، الخبرة، التكنولوجيا....

# الفصل السادس:

# الاتجاهات المعاصرة

# للفكر الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اضطرابات عنيفة في نظامه النقدي، ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما دعى الديمقراطيات الغربية بعد صدمة الكساد العظيم للبحث عن مجموعتين من أولويات ما بعد الحرب. الأولوية الأولى وهي تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، فخطة بفريج (The beveridge plan) في بريطانيا العظمى، وتأسيس فرنسا للجنة التخطيط، وإصدار الولايات المتحدة قانون العمالة لعام 1946 كانت كلها رموزاً لتدخل الدولة في الاقتصاد في محاولة لإيجاد دولة الرفاه. فيما كانت الأولوية الثانية هي تأسيس نظام اقتصادي دولي مستقر يمنع الارتداد إلى القومية الاقتصادية المدمرة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين. ولهذا السبب؛ نظَّمت الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مؤتمر **بريتون وودز Bretton Woods Conference** – للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية للعالم لفترة ما بعد الحرب.

في الفصول السابقة، تطرقنا إلى نشأة الاقتصاد الاسلامي ومعالمه في العصور الوسطى وكذلك فقد استعرضنا أهم الأفكار الاقتصادية في هذه الحقبة من الزمان. و في هذا الفصل سوف نستكمل جزءا هاما أخر من الصورة التي نحاول أن نقدمها لتوضيح المعالم الرئيسية للفكر الاقتصادي الإسلامي.

## المبحث الأول: نظام بريتون وودز

النظام الاقتصادي العالمي هو القواعد التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، وهو ما يعتمد على ثلاث أركان أو ركائز : أولها النظام النقدي الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما له صلة بأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز. ويعتبر صندوق النقد الدولي هو المسؤول عن ذلك النظام. وثانيها هو النظام المالي الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الدولية، سواء كانت مساعدات أجنبية، أو قروض خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا المجال يقوم البنك الدولي للإعادة التعمير والتنمية بالمساهمة في هذه الركيزة. وتتمثل الركيزة الثالثة في النظام التجاري الدولي، وهو الذي يتحكم في كل ما يتعلق بتصدير السلع أو استيرادها. وقد تولت الجات(GAAT) المسؤولية عنه إلى أن استبدلت بها منظمة التجارة العالمية (OMC) تعتبر الركائز الرئيسية الثلاث (النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي) أهداف تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد سمي ببريتون وودز.

### المطلب الأول: نشأة نظام بريتون وودز

انعقد المؤتمر من 1 جويلية إلى 22 جويلية 1944 باجتماع 730 موفد لـ 44 دولة في فندق في غابات **بريتون وودز** Bretton Woods – في نيوهامبشر New Hampshire – بالولايات المتحدة الأمريكية. ويعد كلاً من الاقتصادي الامريكي هينري وايت Harry Dexter White – والاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes – مهندسا مؤتمر بريتون وودز، فلم يكن المؤتمر وليد الصدفة إنَّما كان نتيجة لمباحثات امتدت لأكثر من سنتين هما من رسم معالم اتفاقية بريتون وودز. شملت هذه المباحثات أهدافاً عدَّة، كان من بينها ضرورة ايجاد نظام نقدي دولي لا يجبر الدول المدينة على اتباع سياسات نقدية انكماشية لحل مشاكلها، خصوصاً عند عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن تآمين القروض للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومراقبة السياسات النقدية للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية[1].

[1]– الموسوعة السياسية، **مؤتمر بريتون وودز**، المصدر الالكتروني: https://political-encyclopedia.org/dictionary

بريطانيا بقيادة ممثلها الاقتصادي جون مينارد كينز John Maynard Keynes – كانت تحاول الدفع بإنشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية اسماها"Bancor" ، بحيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، وتكون إدارة البنك مستقلة عن أي دولة. والدول التي لديها فائض تجاري، يتوجب عليها زيادة واردتها والدول ذات العجز التجاري يتوجب عليها زيادة صادرتها. تتم المقاصة بين الدول إذا لم يتحقق ذلك تلقائياً، بهدف الوصول لتوازن تجاري بين كل الدول. في حال كان هنالك حاجه لزيادة معروض النقد في الاقتصاد العالمي يتم ذلك من خلال طباعة بانكورات جديدة. إذا لا يوجد أي دور للذهب، فالمقترح كان إيجاد عملة عالمية جديدة تطرح و يديرها البنك الدولي محدداً المعروض من النقود على مستوى العالم.

فيما كان للولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر مختلفة تماماً، فبقيادة ممثلها الاقتصادي هينري وايت – Harry Dexter White طرحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم الفدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات لذهب لأيَّ بنك مركزي في أيَّ وقت. بحكم تفوق الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً على جميع الدول خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار مشروعها الذي يعرف باسم اتفاقية بريتون وودز، وهو شكل مقارب لمعيار الذهب ولكن أعطى للدولار الأمريكي ثقل عالمي، حيث من الممكن لأي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية. وقد نصَّت الاتفاقية على التالي[1]:

- يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يحدد سعر صرف العملة المحلية إما بالذهب أو بالدولار بحيث يكون 35 دولار لكل أونصة من الذهب.
- تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب (كل دولار= 0.888671 من الذهب، أي ما يعادل 35 دولار للأوقية).
- وعدم السماح لسعر صرف العملة بالتقلب أكثر من 2% صعودًا وهبوطًا من القيمة الثابتة أمام الدولار.[2]

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- حوحو سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها:

- ✓ ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.
- ✓ النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- ✓ تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- ✓ الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

- **الأولى** : إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد سنة 1947.
- **الثانية** :إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.
- وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTOولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الإطراف والمسماة بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT) عام 1948 وبمشاركة 23 دولة وبجولاتها الثمان والتي تمخضت جولتها الثامنة – جولة الأوروغواي – عن إنشاء منظمة التجارة العالميةWTO .

## المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي

تمخض مؤتمر بريتون وودز في البداية عن ميلاد صندوق النقد الدولي الذي أرسى دعائم نظام النقد الدولي لعالم ما بعد الحرب. وهو النظام الذي استهدف استقرار أسعار الصرف وقابلية العملات للتحويل وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية. ويقوم الصندوق بالرقابة على عمل النظام ويمد الدول الأعضاء بالسيولة التي تحتاج إليها عند حدوث عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها[1].

حيث وضع ممثلو الدول المشاركة في مؤتمر بريتون وودز اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلقاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف . وفي ديسمبر عام 1945 وقعت 29 دولة على اتفاقية تأسيس "صندوق النقد الدوليFM ". تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي[2]:

- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل اسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة تحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعات.
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائما تقدم للدول إطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

[1]- https://www.politics-dz.com

[2]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص ص 157-158.

## المطلب الثالث: البنك الدولي

كذلك تمخض مؤتمر بريتون وودز عن ميلاد البنك الدولي للتعمير والتنمية، والذي مارس أعماله في 25 جانفي 1946، وضم الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي. وكان الهدف من إنشائه هو المساعدة في عمليات البناء وإعادة التعمير لما دمرته الحرب والمعاونة في تنمية البلاد النامية ومساعدتها لاستخدام مواردها بشكل كفء، وتشجيع حركة الاستثمارات الدولية الخاصة. وفي عام 1956 ظهرت مؤسسة التمويل الدولية (التابعة للبنك) للمشاركة في تمويل مشروعات القطاع الخاص، ثم ظهرت هيئة التنمية الدولية (التابعة للبنك أيضا) لإعطاء القروض الميسرة لمدة تصل إلى 55 سنة وبفترة سماح معقولة وأسعار فائدة منخفضة. وهناك تشابه كبير بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بإدارته وبالقوى المهيمنة عليه (الدول السبع الكبار).

فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[1].

فلقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على عدة أهداف من أهمها:

- كما هو مبين من تسميته فإن اسم البنك الأول هو التعمير، والتعمير يقصد به المعاونة في تنمية أقاليم الدول الأعضاء عن طريق تعمير المناطق التي دمرتها وخربتها الحروب، ويمثل هذا الهدف حالياً حاجة ملحة بالنسبة للبلاد حديثة الاستقلال والآخذة في النمو لإزالة أثار التخريب الاستعماري وحروب الاستقلال . بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بتيسير استثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية لاستثمار القدرات القومية للدول الأعضاء.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك أو المساهمة بنسبة من القروض المقدمة. ويقوم البنك الدولي أيضاً بتقديم القروض من رأسماله في حالة عدم وجود إستثمارات خاصة كافية، أو عدم إمكانية قيام المقترض بالحصول على القروض اللازمة من مصادر أخرى.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

- تقديم المساعدات الفنية في إعداد وتنفيذ برامج القروض، وفي تنفيذ برامج إستثمارية طويلة الأجل. .وقد لجأ الكثير من الدول الأعضاء، وخاصة الدول الآخذة في النمو، إلى طلب معونة البنك الدولي في مسائل تتعلق ب برامج تنميتها الإقتصادية.
- العمل على تنمية التجارة الدولية، والمحافظة على إستقرار موازين المدفوعات عن طريق تشجيع الإستثمارات الدولية، لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، مثل تشجيع الإستثمار في مجال الصناعة وال زراعة وتوليد الكهرباء.
- المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية بالطرق السليمة. وقد لعب البنك دوراً رئيسياً في تسوية منازعات بين حكومات دول أعضاء فيه (أو هيئات تابعة لها) بعضها بعضاً أو بينها وبين مستثمرين أجانب.

## المطلب الرابع: انهيار نظام بريتون وودز

لعل مؤتمر بريتون وودز جعل من الدولار عملة الاحتياط الدولية، وبالتالي أداة في تحقيق ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية. إلا أنَّ الفائض المستمر في موازين التجارة الذي تمتعت به الدول الأوربية مقابل الولايات المتحدة مع نهاية الخمسينات وطوال الستينات قد حدا بهذه الدول إلى طلب المقابل الذهبي وخاصة بعد الضغوط المستمرة على أسعار الذهب وظهور سعرين له، ونظراً لعدم رغبة الولايات المتحدة في فقدان احتياطياتها الذهبية، أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له عام 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة أختفى الأساس الذي استند إليه هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت). وتمثل هذه البداية الحقيقية لنظام التعويم.

في منتصف ستينات القرن الماضي، بدأت الضغوط تواجه نظام بريتون وودز بسبب حالات العجز المستمرة في ميزان المدفوعات الأمريكي والتي تحول على إثرها نقص الدولار في أعقاب الحرب إلى تخمة دولارات . وفي ظل تثبيت قيمة الدولار مقابل الذهب، كانت المشكلة الرئيسية من منظور الولايات المتحدة تكمن في وضع بلدان الفائض على مسار التصحيح (ألمانيا واليابان أساسا، في ذلك الوقت). وبالنسبة لبقية العالم، كانت الأزمة تكمن في أن العجز الأمريكي هو مصدر السيولة النظامية، ولكن تزايد حجم الدولارات في خزائن البنوك المركزية الأجنبية أدى إلى زعزعة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على توفير غطاء من

الذهب لهذه الدولارات وكان الحل الذي جاء به صندوق النقد الدولي هو حقوق السحب الخاصة وهي أصول احتياطية صورية (مماثلة إلى حد ما لعملة البانكور التي استحدثها كينز) من شأنها توفير السيولة دون الحاجة إلى عجز مقابل في بلدان عملات الاحتياطي . ولكن هذا الحل كان غير كاف وجاء متأخر جدا[1].

وهكذا انهار نظام بريتون وودز رغم ما تم اتخاذه من تدابير يائسة لترقيع النظام من خلال خطوط تبادل النقد الأجنبي بين البنوك المركزية في ستينات القرن الماضي ومحاولة يائسة أخيرة لإعادة تعادل أسعار العملات بموجب اتفاقية سميثسونيان في عام 1971 بعدما علقت الولايات المتحدة تحويل احتياطيات الدولار إلى ذهب، إلا أن الاتفاق سرعان وقع تحت الضغط.[2]

وفي ظل الاضطرابات الحادة الناتجة عن صدمات أسعار النفط في أواخر عامي 1973 و 1974، كان من المستحيل إعادة تثبيت أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل بعضها البعض. وواجه صندوق النقد الدولي أزمة وجودية إثر انهيار نظام بريتون وودز.

د. عبد الجبار سرة وية

[1]- حوحو سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص95.

[2]- جيمس بوتون، **هل هناك اتفاق بريتون وودز جديد؟**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2009، ص45.

## المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي عند المسلمين

لا يقتصر الشرع الإسلامي الحنيف على النواحي العقائدية و العبادة و الأخلاق بل هو منهاج حياة يشمل تنظيم النشاط السياسي و الإداري و الاقتصادي المجتمع وإذا كانت عبادة الله تعالى هي هدف الشريعة الإسلامية فان اعمار الأرض و إقامة مجتمع الأتقياء القوي المعتمد على ذاته هو هدفه النظام الإسلامي. وإذا كانت غاية النظام الإسلامي تحقيق المقاصد الشرعية الخمس التي تتمثل في الحفاظ على الدين و النفس و المال و العرض و العقل فان غاية النظام الاقتصادي تحرير الناس من العوز والحاجة بقضاء حاجاتهم المتعددة في ضل ندرة الموارد المتاحة و يعنى علم الاقتصاد بصفة عامة بوضع الحلول بهذه الحاجات المعتمدة للأفراد.

هذا و قد وضعت الشريعة الإسلامية أصول و مبادئ النظام الاقتصادي دونما اهتمام بكل التفصيلات أو التطبيقات و ذلك مراعاة لظروف المجتمع الإسلامي سواء تعلقت هذه الظروف بالتطور الزماني أو التغير المكاني باعتبار أن قواعد الشرع الحنيف مرنة تساير المكان و الزمان فيما لا نص فيه.

### المطلب الأول: تعريف ونشأة الاقتصاد الاسلامي

الإسلام أسلوب حياة أي لا يقتصر على الناحية التعبدية بل يشمل كافة نواحي المعيشة سواء على مستوى الدولة أو الأفراد وسواء علاقات الأفراد ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة فهو شامل للنواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. ومن هنا سوف نتعرف على نشأة وتعريف للاقتصاد الاسلامي.

#### 1- نشأة الاقتصاد الاسلامي:

تناول الإسلامُ حياةَ البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحيَّةً أم مادِّيَّةً، فلم يقتصر الإسلام على مجرَّد العقائد، والهداية الروحيَّة في الوقت الَّذي لم يغفلها؛ "فهو الدِّين الخاتم الكامل لا يقتصر على شأن دون آخر، وإنَّما جاء بتوجيه عام سياسيٍّ، واجتماعيٍّ، واقتصاديٍّ، وهذا ما يعبَّر عنه بمصطلح الإسلام دينٌ ودُنْيَا، أو أنَّه عقيدة وشريعة، أو أنَّه صالح لكلِّ زمان ومكان"[1]، بل لن يصلح الزَّمان والمكان إلا بالإسلام.

[1]- مُحَمَّد شَوْقي الفَنْجَرِيُّ، **ذاتيَّة السِّياسة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة، وأهمِّيَّة الاقتصاد الإسلاميِّ**، سلسلة الاقتصاد الإسلاميُّ، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، 1978، ص85.

وبما أنَّ الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصاديَّة، والَّتي كانت محدودة في الصَّدر الأوَّل من الإسلام، وذلك؛ لفقر البيئة، وتواضع الأنشطة الاقتصاديَّة كالرَّعي والتِّجارة، بالإضافة لقوَّة الوازع الدِّينيّ في النُّفوس، فلا تجد غشًّا، ولا تدليسًا، ولا غبنًا، ولا احتكارًا.

ثُم لما توسَّعت المعاملات بين النَّاس وازدهرت التِّجارة والصِّناعة، وانفتحت المجتمعات والدُّول على بعضها البعض، وضعف الوازع الدِّينيُّ، والإيمان بالله، وظهور الحيل والخديعة في معاملات النَّاس؛ استجدت قضايا اقتصاديَّة تختلف تمامًا عمَّا عاشه سلف الأُمَّة كالشَّركات الحديثة، وبيوع الأسهم، والبورصات، والمعاملات المصرفيَّة، وغيرها، إضافةً إلى الحاجة لضبط معاملات النَّاس وعقودهم؛ لكي لا تُفْضِي إلى النِّزاع والخلاف؛ مِمَّا أدَّى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياه، ومعالجة مشكلاته.

وفي بداية القرن العشرين ظهرت مذاهبُ اقتصاديَّةٌ بثَّتها دول عظمى تريد الثَّروة واستعمار خيرات الشُّعوب، أشهرها والنِّظام الرَّأسماليُّ، والنِّظام الاشتراكيُّ، أمَّا النِّظام الإسلاميُّ فقد ضعف بسبب هيمنة الدُّول الأجنبيَّة على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشَّريعة الإسلاميَّة من التَّطبيق والتَّحكيم في شؤون الحياة.

"فلم يظهر الاقتصاد الإسلاميُّ كعلم إلَّا في أواخر القرن الرَّابع عشر الهجريّ، أو في النِّصف الثَّاني من القرن العشرين، وكانت الرَّغبة في إقامة نظام اقتصاديٍّ عصريٍّ يحفظ هُوِيَّةَ الأقطار الإسلاميَّة، ويحقِّق مصالحها وقوَّتها إثر انهيار الدَّولة العثمانيَّة"[1]، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلاميّ كعلمٍ مستقلٍّ اهتمَّ فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلاميّ.

## 2-تعريف الاقتصاد الاسلامي:

الاقتصاد الإسلامي كلمة مركبة من كلمتين هما: اقتصاد وإسلامي، ولا شك أن إضافة كلمة إسلام له دلالة جديدة ويضفي معطيات محددة ويحدد انتماء معينا. ورغم كون الاقتصاد الإسلامي وجد مع ظهور الإسلام إلا أن فقهاء المسلمين القدماء لم يخصوه بتعريف محدد لأنه لم يكن علما مستقلا قائما بذاته آنذاك. إذ " أن علماء المسلمين ألفوا كتبهم في كل علم مستعملين أحيانا كلمة اقتصاد بداية وعلامة لكتبهم كدليل على الاعتدال فيما هدفوا إليه من تأليف، فالإمام الغزالي سمى أحد كتبه: الاقتصاد في الاعتقاد .والإمام أبو عمرو الداني سمى كتابه :الاقتصاد في رسم المصحف. ثم إن لهذا العلم قبل استقلاله إشارات ومعالجات

[1]- عبد الرَّحمن يسري أحمد، **الاقتصاد الإسلاميُّ بين منهاجيَّة البحث وإمكانية التَّطبيق**، طبعة 2، المعهد الإسلاميُّ للبحوث والتَّدريب، 1420هـ، ص15.

وردت في الدراسات الفلسفية والتاريخية والرياضية على الوجه الذي نلمحه في مقدمة ابن خلدون، وكتب الفرابي وابن سينا والغزالي[1]".

وابن خلدون يعرفه بقوله: "المعاش :ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله"[2] فالاقتصاد مرادف للفظ المعاش بمفهومه العام والشامل دون تفصيل لأنواع المعاش وسبل تحصيله. أما جل التعاريف التي تناولت الاقتصاد الإسلامي بعد ذلك فقد ظهرت بعد نشأة الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثة.

فقد وردت عدة تعريفات؛ منها ما ركز على أصول الاقتصاد الإسلامي، وبعضها ركز على الغاية والهدف من النشاط الاقتصادي في الإسلام، في حين ركزت تعاريف أخرى على موضوع علم الاقتصاد، وغيره من الاعتبارات .ومن أهم هذه التعاريف[3]:

- "الطريقة التي يفضل الإسلام اتباعها في الحياة الاقتصادية"، ومما يؤخذ على هذا التعريف اعتباره الاقتصاد الإسلامي طريقة وليس علما.
- "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر[4]". ويلاحظ في هذا التعريف كونه اقتصر فقط على الأصول العامة المستخرجة من الكتاب والسنة ومن المعلوم أن هناك مصادر شرعية أخرى كالإجماع والقياس وغيرها، وهذا ما يغفل جانبا مهما من مختلف التعاملات خاصة منها الحديثة والمستحدثة التي تحتاج إلى دمج ودراسة وتنظيم ضمن الإطار الكلي للاقتصاد الإسلامي.

يمكن صياغة تعريف يكون جامعا لكل الضوابط مانعا من كل المحترزات. فالاقتصاد الإسلامي هو :العلم القائم على مجموعة الأصول التي تحكم النشاط الإنساني لإشباع حاجاته المشروعة بما يحقق المصلحة العامة والخاصة. ويجمع التعريف بين عناصر مهمة وهي:

- أبرز الصفة العلمية للاقتصاد الإسلامي، فالاقتصاد الإسلامي علم قائم بذاته، ومدلول لفظة العلم لا يقتصر فقط على استخراج القوانين الاقتصادية وشرحها بل العمل على ايجاد الحلول وتطبيقها.

---

[1]- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، شركة العبيكان للطباعة والنشر، المجلد 1، 1406هـ، ص16.

[2]- بويلي سكينة، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[3]- نفس المرجع أعلاه، ص27.

[4]- محمد عبد الله العربي، **الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر**، مكتبة المنار، الكويت، ص38.

- بين التعريف موضوع علم الاقتصاد وهو دراسة الظواهر الاقتصادية المتمثلة في السلوك الإنساني في مختلف المجالات من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وما يترتب عن ذلك من متغيرات اقتصادية كالدخل القومي والأسعار، وغيره.
- أظهر غاية الاقتصاد الإسلامي وهدفه المتمثل في إشباع الحاجات الإنسانية المشروعة سواء كانت مادية أو معنوية، للأفراد والجماعات بالجمع بين المصالح العامة والخاصة.
- ركز التعريف على أصول الاقتصاد الإسلامي ومصادره عامة سواء كانت متفقا عليها وهي القرآن والسنة والإجماع، أو مختلفا حولها كالقياس والمصالح المرسلة والاستحسان وغيره من مصادر التشريع . وفي ذلك إحاطة بمختلف القضايا والمسائل التي تطرح للنقاش في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة.

## المطلب الثاني: مميزات الاقتصاد الإسلامي

تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات بمجموع من الخصائص وهي:

- ✓ لا يُشبه الاقتصاد الإسلاميّ أنواع الأنظمة الاقتصاديّة الأخرى.
- ✓ الاعتماد على العقيدة الإسلاميّة؛ إذ يعتمد هذا النظام الاقتصاديّ على الإسلام في صياغة مبادئه وقوانينه وكافّة القواعد والتشريعات الخاصّة به.
- ✓ يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالأخلاق؛ أيّ يُحافظ على القيم الأخلاقيّة الإسلاميّة والصّفات الحميدة، وهي الصدق، والأمانة، ومُراعاة الحلال في كافّة الأنشطة الاقتصاديّة .يعدُّ الاقتصاد الإسلامي قريباً من الواقع؛ أيّ يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الخاصّة في الأفراد، ولا يعتمد على أيّة تقديرات أو خيالات غير حقيقيّة، كما هو الحال في الأنظمة الاقتصاديّة الأخرى.
- ✓ الاهتمام بالشموليّة؛ لا يهتمّ الاقتصاد الإسلامي بالأمور الماليّة والماديّة فقط، بلّ يهتم بالجوانب الأخلاقيّة والروحيّة التي تساهم في تحقيق كافّة الحاجات الخاصّة بالنّاس، مثل العمل الذي يُعتبر من ضروريات الحياة للحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحيّة وغيرها.
- ✓ التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى.
- ✓ ضمان الحاجات الأساسية للأفراد ومعالجة الفقر، وضمان معيشة كريمة لكل فرد في المجتمع.
- ✓ التوزيع العادل للثروة والدخل، ولذلك شرع الكثير من الأحكام التي تقلل التفاوت في توزيع الثروات، ومنها: تحريم وسائل الكسب غير المشروع، التي تؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة، مثل الاحتكار، والربا، والقمار.

- ✓ تشريع أحكام تعمل على تفتيت الثروة، مثل الميراث الذي ينتج عنه توزيع ثروة الواحد على عدد كبير من ورثته .تشريع أحكام تعمل على إعادة توزيع جزء من الثروة بين فئات المجتمع، مثل: الزكاة، والإنفاق على الفقراء والمساكين.

## المطلب الثالث: أسس الاقتصاد الإسلامي

يعتمد نظام الاقتصاد في الإسلام على ثلاثة أسس اقتصاديّة رئيسيّة هي:

**1- الملكيّة المزدوجة:**

هي إشارة إلى أنّ الإنسان هو المُستخلَف في الأرض؛ حتى يستفيد منها ويعمل على تطويرها، قال تعالى: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)[1]. فيحقّ للإنسان المُسلم التملّك ضمن حدود الشريعة الإسلاميّة، وعليه أنّ يُحافظ على أملاكه من خلال استخدامها بطريقة عادلة وبعيدة عن ضررها أو إهدارها؛ إذ يُساهم نظام الاقتصاد الإسلاميّ في التمييز بين الأملاك الخاصّة بالأفراد والأملاك العامّة التي تُعتَبر مُلكاً للمجتمع، ويقرّ التشريع الإسلامي بضرورة المُحافظة على حقوق أصحاب الأملاك، ويترتّب عليها أنّ يوفّر أصحابها الحماية لها من السّرقة أو الاختلاس، لذلك شرع الإسلام مجموعةً من العقوبات التي تُساهم في المُحافظة على حقوق الملكيّة.

إذا فالإسلام يميز بين ما هو للفرد وما هو للمجتمع ويعطي لولي الأمر(الحكومة) صلاحية الإشراف والمراقبة واتخاذ ما هو واجب للمحافظة على الموارد وضمان ديمومتها خدمة للمجتمع والأمة.[2]

**2- الحرية المُقيدة:**

من المبادئ الأساسيّة في الاقتصاد الإسلاميّ؛ إذ لكلّ فرد الحريّة في مُمارسة الأنشطة الاقتصاديّة التي يريدها طالما أنّها لا تتعارض أو تخالف مبادئ الشريعة الإسلاميّة، لذلك الحرية الاقتصاديّة في الإسلام ليست مُطلَقة، ولكنها مُقيّدةٌ بمجموعة من القواعد التشريعيّة والأخلاقيّة، فإذا تعارضت المصالح مع بعضها فيجب تقديم المصلحة العامّة على المصلحة الخاصّة، لذلك لا يجوز احتكار السلع، وتعطيل الأراضي

---

[1]- **سورة الحديد، آية: 7.**

[2]- رياض صالح عودة، **مقدمة في الاقتصاد الإسلامي**، طبعة1، دار الهادي، لبنان، 2005، ص 21.

الصالحة للاستخدام، والقيام بأعمال تُلحق الضرر بالناس، فالحرية الاقتصاديّة في الإسلام هي حقيقيّة تخدم مصالح الجميع، وبعيدة عن الظلم والاستعباد، بلّ تتميز بالعدالة في ضمان حاجات الأفراد الأساسيّة.

**3- العدالة الاجتماعيّة:**

هي من الأُسس الاقتصاديّة المُهمّة في الاقتصاد الإسلاميّ، ومن أهمّ صورها التوزيع العادل للدخل ضمن أحكام وضوابط الإسلام، وتحديد الطُرق الصحيحة لإنفاق المال، ووضع الأُسس المُناسبة لتوزيع الميراث على الورثة وفقاً للوسائل الشرعيّة الصحيحة.

وخير مثال حين أقر الإسلام عدة سبل للإنفاق وتحقيق عدالة توزيع الدخل من فرائض إجبارية والمتمثلة في الزكاة التي تعتبر الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس؛ بحيث يتم توزيع الزكاة من أموال الأغنياء على الفقراء، وفرائض تطوعية يؤديها الفرد باختياره وسعيه للإحسان مثل الصدقات والهبات إضافة، إلى الإرث الذي يحقق إعادة توزيع أموال المورث على ورثته ومنعها من التراكم والاكتناز.[1]

## المطلب الرابع: خصائص الاقتصاد الإسلامي

يتميَّز الاقتصاد الإسلاميُّ عن غيره من الأنظمة المختلفة بعدَّة خصائص فريدة ومتميِّزة تجعله صالحًا لكلِّ زمان ومكان، وهو النِّظام الَّذي يقوم على تطبيق أحكام الشَّريعة الإسلاميَّة في كافَّة أنواع المعاملات داخل النَّشاط الاقتصاديّ. فالنَّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظام مثاليٌّ، لا يقف عند حدود الوصف لما هو كائن، وإنَّما يهتمُّ بما يجب أنَّ يكون. وفيما يلي عرض موجز لأهمِّ هذه خصائص:[2]

**1- الرَّبَّانِيَّةُ:**

النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظامٌ ربَّانيُّ المصدر، فالوحي الإلهي – ممثلًا في القرآن والسُّنة – هو مصدر هذا النِّظام، ويأتي بعد ذلك مصادر التَّشريع الأُخرى كالإجماع، والقياس، والاجتهاد. وهذه الخاصِّيَّة – الرَّبَّانيَّة – لاتوجد في أيِّ مذهب اقتصاديٍّ آخر؛ فكلُّ المذاهب الاقتصاديَّة الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرَّفة، أو نظريَّات وضعيَّة من استنباط البشر الَّذي يصيب، ويخطئ، ويتأثَّر بالفلسفات المعتنقة، والبيئة المحيطة.

---

[1]- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، طبعة1، الأردن، 2006، ص ص 47-48.

[2]- https://www.alukah.net/culture/0/102211/#ixzz6FQAOViX4

وهذا النِّظام الاقتصادي كذلك نظام ربَّاني الهدف، حيث يتمثَّل مقصده في إشباع الحاجيات الأساسيَّة للإنسان، وتوفير الحاجيات الأساسيَّة للإنسان، وتوفير حدِّ الكفاية اللَّائق به؛ ليحيا حياة طيِّبة رغدة يتحقَّق فيها الإشباع المادِّيُّ، والرُّوحيُّ جنبًا إلى جنب. وهذا بخلاف النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة الَّتي لا مقصد لها سوى تحقيق أقصى إشباع مادِّيٍّ ممكن، بدون أي اعتبار إلى الإشباع الرُّوحيّ، فغايتها تحقيق اللَّذة، أو المنفعة المادِّيَّة، مع إهمال الجوانب الرُّوحيَّة الأخلاقيَّة.

فالتِّجاريُّون هدفهم: الحصول على أكبر قدر من الذَّهب، والطَّبيعيُّون هدفهم: الانتفاع بالثَّروة الزِّراعيَّة، وقلَّلوا من شأن الصِّناعة والتِّجارة، والرَّأسماليُّون هدفهم: المنفعة، وإشباع الرَّغبات دون النَّظر إلى حلال أو حرام. والماركسيُّون هدفهم المادِّيُّ يتَّجه لخدمة الشُّيوعيَّة. فلا مكان عندهم للمناهج الرَّبَّانيَّة، والقيم الأخلاقيَّة، والمعاني الإنسانيَّة.[1]

**2- الرقابة المزدوجة:**

يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين: (بشريَّة- ذاتيَّة)، فالرِّقابة البشريَّة وجدناها بعد الهجرة؛ فالرَّسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتِحَتْ مَكَّةُ أرسل إليها مَنْ يراقب أسواقها؛ ومِنْ هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النَّشاط الاقتصاديّ، إلى جانب الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وإحساس المسلم أنَّ الله أحلَّ كذا، وحرَّم كذا؛ يفرض رقابة ذاتيَّة. ولذلك؛ رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصاديّ كسلوكه في عبادته.[2]

كما يوجد إلى جوار الرِّقابة الرَّسميَّة الَّتي تمارسها الدَّولة رقابة أخرى أشد وأكثر فاعلية هي رقابة الضَّمير المسلم، القائمة على الإيمان بالله، وعلى الحساب في اليوم الآخر، قال تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[3]، وقال :﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ

[1]- علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي**، طبعة 11، مكتبة التِّرمذي،مصر، القاهرة، 2008، ص:22 بتصرُّف.

[2]- نفس المرجع السابق، ص23.

[3]- **سورة الحديد، الآية:4.**

شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾[1]، وحيث يشعر الإنسان بأنَّه إذا ما انفلت من الرِّقابة البشريَّة؛ فإنَّه لا يستطيع الإفلات من الرِّقابة الإلهيَّة الَّتي أعدَّت له عذابًا أليمًا في حالة انحرافه.

فهو ينطلق أَوَّلًا من الرِّقابة الذَّاتيَّة الَّتي وضَّحها له النَّبيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لما سُئِل عن الإحسان في حديث جبريل المشهور فقال: "أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاك". وهذا في حدِّ ذاته فيه أكبر ضمان لسلامة النَّشاط الاقتصادي المتَّصف بالإنسانيَّة، والرَّحمة، والعدل.

**3- التَّوَازن:**

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلامي نظام وسطي ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[2]، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، ولا توازنَ سوى لتوازن العدل والقسط، والوسطيَّة في مآلاتها هي التَّوازن، وهو التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين المادِّيَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء، وَمِنْ مَظَاهِرِ تَوَازُنِهِ مَا يَلِي:

أ. الجَمْعُ بَيْنَ الثَّبَاتِ وَالتَّطَوُّرِ: ففي الاقتصاد الإسلامي أمور ثابتة لا تتغير مهما تغيَّر الزَّمان والمكان، كالأصول الاقتصاديَّة الَّتي وردت بنصوص القرآن والسُّنَّة، وهناك أمور متطوِّرة، وهي كيفيَّة إعمال وتطبيق هذه الأصول الإلهيَّة بحسب متطلّبات الزَّمان والمكان.

ب. التَّوَازُنُ بَيْنَ المَادِّيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ: وَازَنَ النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ بين المادِّيَّة والرُّوحيَّة باعتبارهما مكوِّنات الإنسان ذاته، فلا يهمل الجوانب المادِّيَّة على حساب الجوانب الرُّوحيَّة، أو يهمل الجوانب الرُّوحية، ويقدِّس الجوانب المادِّيَّة النَّفعيَّة كما هو عليه الحال في النُّظم الوضعيَّة :﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[3]، حتَّى لا يقع الإنسان أسيرَ الرَّهبانيَّة، أو في سعير الشَّهوانيَّة المادِّيَّة.

ت. التَّوَازُنُ بَيْنَ المَصَالِحِ الخَاصَّةِ وَالمَصَالِحِ العَامَّةِ: وَازَنَ الاقتصادُ الإسلاميُّ كذلك بين المصلحة الخاصَّةِ، والمصلحة العامَّةِ، فكلٌّ منهما في نظر الإسلام أصلٌ يُرَاعَى، بحيث لا تهدر المصلحة العامَّة شأن النُّظم الفرديَّة، ولا تهدر المصلحة الخاصَّة شأن النُّظم الاجتماعيَّة، وإنَّما يُعْتَدُّ

---

[1]-سورة آل عمران، الآية:5.

[2]- سورة البقرة، الآية 143.

[3]- سورة الجمعة، الآية:10.

بالمصلحتين على درجة واحدة، ويحاول دومًا التَّوفيق بينهما. فهو يوازن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، فيُعطي الفرد بالقدر الَّذي لا يَطْغَى على الجماعة، ويُعطي الجماعةَ بالقدر الَّذي لا تَطْغَى فيه على الفرد.

**4- الوَاقِعِيَّةُ:**

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام واقعيٌّ، فهو مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ :﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾[1]. نظام لا يميل إلى الخيال، فهو واقعيٌّ في غاياته وطريقته؛ لأنَّه يستهدف في مبادئه الغايات الَّتي تنسجم مع واقع الإنسانيَّة. الاقتصاد الإسلاميُّ واقعيٌّ في مبادئه، ومنهجه، وأحكامه، ينظر إلى الواقع العمليّ الَّذي يتَّفق مع طبائع النَّاس، ويُراعي دوافعهم، وحاجاتهم، ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيالٍ وأوهامٍ، ولا ينزل إلى دركٍ لا يتَّفق مع البشريَّة الَّتي كرَّمها اللهُ -عزَّ وجلَّ.

**5- العَالَمِيَّة:**

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام عالميٌّ، وهذه العالميَّة تنبثق من عالميَّة الرِّسالة، الَّتي جاءت بمنهج الإسلام الشَّامل الَّذي يمثِّل النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أحدَ أجزائه، فلا يُمكن حصر نطاق النِّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ على بيئة، أو مكان معيَّن، أو قوم محدَّدين كما هو الحال في نظام الاقتصاد التَّقليديّ الَّتي ارتبطت بالبيئة المحيطة، والفلسفة المعتنقة، والهوى المتَّبع، وحتَّى الشَّرائع السَّابقة للشَّريعة الإسلاميَّة، ارتبط نزولها بقومها خاصَّةً، بينما أُنزلت الشَّريعة الإسلاميَّة للنَّاس كافَّة.

فهو الدِّين الخاتم الَّذي تميَّز بعالميَّته، ولهذا؛ جاء بأحكامٍ كلِّيَّة، ومبادئَ عامَّةٍ تُناسب كلَّ زمان ومكان، وجمع بين الثَّبات والمرونة، واتَّسع لاجتهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يُعارض نصًّا، أو أصلًا ثابتًا، أو مقصدًا من مقاصد التَّشريع الإسلامي، بينما نظرت المذاهب الاقتصاديَّة الوضعيَّة إلى البيئة الَّتي نشأت فيها، حتَّى إنَّهم فشلوا في وضع الحلول المناسبة لبيئاتهم.

وقد ظهرت عالميَّة النِّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ بصورة عمليَّة بعد حدوث الأزمة الماليَّة العالميَّة بالولايات المتَّحدة في العام 2008م، حيث تعدَّدت المطالبات في دول الغرب بالأخذ بالنِّظام الاقتصاديّ الإسلاميّ، وفي مقدِّمة ذلك الفاتيكان نفسه، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرَّسميَّة في عدد (6مارس 2009م) أنه: قد تقوم التَّعليمات الأخلاقيَّة الَّتي ترتكز عليها الماليَّة الإسلاميَّة بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكبر من ذي قبل، فضلًا على أنَّ هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلَّى بالرُّوح الحقيقيَّة المفترض وجودها بين كلِّ مؤسَّسة تقدِّم خدمات ماليَّة.

---

[1]- **سورة الملك، الآية:14.**

# الفصل السابع:

# الوقائع الاقتصادية المعاصرة

حفزت معجزة آسيا الشرقية عدداً كبيراً من الدراسات التي تسعى إلى شرح النمو السريع في كل مكان الاقتصاديات الأسيوية ذات الأداء العالي والصين، في حين قد تبدو القضية أكاديمية في ظاهرها، إلا أنها أصبحت إحدى أكثر النقاشات إثارة للاهتمام في الاقتصاديات الحديثة الشائعة، لقد أعتمد مؤيدو الاقتصاديات الحرة على الانفتاح النسبي لاقتصاديات آسيا الشرقية، واستخدامها للأسواق الخاصة، وأساسياتها القوية في الاقتصاد الكلي للجدل من أجل تبني سياسات حكومية أقل تدخلاً.

كما تعتبر العولمة الاقتصادية أهم المفاهيم المتداولة في الحقل الأكاديمي في العشريتين الأخيرتين، وقد بدأ هذا الاهتمام تزامنا مع مجموعة التحولات التي عرفتها الساحة الدولية .ولعل تفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع النظم الاشتراكية والشيوعية والتي كانت بمثابة المنافس لانتشار النظم اللبرالية والرأسمالية في العالم من بين أهم هذه التحولات.

## المبحث الأول: الاقتصاديات الأسيوية

تعتبر التجربة الآسيوية في مجال التكامل الاقتصادي من أنجح التجارب المعاصرة وأكثرها ثراء، فقد حققت هذه الدول عبر استراتيجيات التكامل الاقتصادي الفعال، مصالح اقتصادية كبيرة استطاعت من خلالها بناء وتطوير منظومات صناعية قوية وأسواق ذات قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات. وقد انعكس نجاح التجربة الآسيوية بشكل إيجابي على طبقات المجتمع في هذه الدول، حيث توسعت الطبقة المتوسطة وزادت إنتاجية الفرد، وعرف القطاع الصناعي تحولا كبيرا، وقويت القدرة التنافسية لهذه الاقتصاديات، فيما حققت مؤشرات التنمية نجاحا مهما مقارنة بالدول في القارات الأخرى.

### المطلب الأول: نشأة رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN

لقد شهدت منطقة شرق آسيا خلال 4221 نمو اً – الفترة 4215 سريع اً يفوق ما شهدته أي منطقة أخرى في العالم. وقد تمثل المصدر الرئيس لهذا الإنجاز في نمو أشبه بالمعجزة شهدته اقتصاديات ثماني دول هي : هونج كونج، واندونيسيا، واليابان، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وتايوان. وعليه سنعرض نشأة هاته الرابطة كما يلي[1]:

نشأت رابطة دول جنوب شرق أسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق أسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما.لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايلاندا والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتير ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطيقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض

[1]- خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس، ص ص82–83.

مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل[1]:

أ- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.

ب-التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.

ت-إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع منفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.

ث-نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية.

وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما. ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما يعرف بـ (PTA[2])، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان[3].

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد و الميزة النسبية. فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

---

[1]- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي**، طبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 280.

[2] PTA : Preferential Trading Arrangment.

[3]- يمن الحماقي، **التطور الاقتصادي**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر،2004، ص137.

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق أسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و1.29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002.

## المطلب الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان وأهدافها

### 1- أهداف الآسيان:

تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و قد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[1]:

- تسريع النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي و التنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون و التكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الاجتماعي و تحسين مستوى المعيشة لأعضائها و تشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل و سيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

### 2- أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان:

تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية[2]:

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.

---

[1]- خالفي علي ورميدي عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[2]- نفس المرجع أعلاه، ص 85.

- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.
- زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية.

## المطلب الثالث: أسباب النجاح في الاقتصاديات الأسيوية

اعتمد نجاح اقتصاديات شرق آسيا في جانب منه على السياسات التي تم تبنيها، و في جانب آخر على الآليات المؤسساتية التي تم إنشاؤها لتنفيذ تلك السياسات. إذ وفرت الاقتصاديات الآسيوية جميعها مناخا مؤسسيا آمنا للإستثمار الخاص أدى إلى مستويات عالية جدا من النمو معتمدة على القطاع الخاص. و أهم ما تمتعت به هذه الاقتصاديات[1]:

- جهاز خدمة مدنية عالي الكفاءة الذي لديه القدرة على مراقبة الأداء، ويكون بمنأى عن التدخلات السياسية. يعتبر النظام التنافسي مسألة حيوية لكفاءة الاستثمار، فأغلب الاقتصاديات الآسيوية تطبق إطار المنافسة القائم على نظام السوق، لكن بعض الاقتصاديات الآسيوية قد تقدمت خطوة إضافية من خلال إيجاد نظام جديد يقوم على اعتبارات الكفاءة (بحيث يجمع كلا من المنافسة ومنافع التعاون بين الشركاء وبين الحكومة والقطاع الخاص).
- مجموعة متميزة من الإدارات التكنوقراطية، وجهاز حكومي حسن السمعة بفضل ثلاث عوامل وهي:

أ) الأجور مرتفعة بشكل كاف لجذب المديرين الاقتصاديين ذوي الكفاءة والإحتفاظ بهم.

ب) في الاقتصاديات الآسيوية حيث الجهاز الحكومي ذو مستوى كفاءة عالية، فإن القوانين والإجراءات التي تحكم العاملين في القطاع العام تحميها المؤسسات كما أنها بمعزل عن التدخلات السياسية، وترتكز التعيينات والترقيات بالأخص على الكفاءة وليس على المحاباة.

ت) أن الوظيفة العامة تمنح مستوى اجتماعيا رفيعا. وهذه العوامل حسنت نوعية العاملين في الجهاز الحكومي، وحدت من الفساد، وأوجدت روح التضامن بين العاملين في الخدمة المدنية مما ساعد على استقلالية الجهاز الحكومي وعدم خضوعه للضغوط السياسية.

- إنشاء مؤسسات لتقوية الاتصال مع القطاع الخاص، حيث تم تشكيل مجالس تشاور رسمية، والتي بصفة عامة طورت على المستوى الاقتصادي التنسيق بين الشركات وحسنت انسياب المعلومات بين قطاع

[1]- حوحو سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص99-100.

الأعمال والقطاع الحكومي. أما على المستوى السياسي، فقد ساعدت على التزام تقاسم النمو وقللت من السعي إلى مجرد الربحية. وقد أدى تبادل المعلومات إلى صعوبة حصول الشركات على امتيازات خاصة من الحكومة والى عدم تمكن المسؤولين الحكوميين من منح امتيازات خاصة. وبهذا فإن مجالس التشاور ساعدت على كبح السلوك الانتهازي، كما قامت بمهام رقابية مهمة.

## المطلب الرابع: دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية

إن أغلب حكومات الاقتصاديات الآسيوية وبخاصة تلك التي في شمال شرق آسيا كانت تتدخل في الأسواق من أجل التعجيل بالنمو .وتنطوي هذه التدخلات جميعا على تحمل شكل من أشكال التكلفة سواء في شكل تكلفة مالية مباشرة للدعم أو إضاعة عوائد محتملة، أو في شكل ضرائب ضمنية على القطاع العائلي وقطاع الشركات – على سبيل المثال – من خلال التحكم في هيكل الحماية أو معدلات الفائدة.

✓ سياسات التدخل الحكومي :من خلال دراسة للبنك الدولي تم تقييم ثلاث مجموعات من سياسة التدخل الحكومي في الاقتصاديات الآسيوية وهي:

أ) تشجيع صناعات معينة أو قطاعات صناعية فرعية معينة.

ب) الائتمان الموجه.

ت) إستراتيجية تنشيط الصادرات.

وخلص التقييم إلى أن تشجيع صناعات معينة بشكل عام لم يفلح كث يرا وبالتالي لم يكن واعدا بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية الأخرى، وقد نجح الائتمان الموجه في ظل أوضاع وظروف خاصة لكنه كان ينطوي على أخطار جمة، وكانت إستراتيجية تشجيع الصادرات هي الأكثر نجاحا من بين أساليب سياسة التدخل الحكومي الثلاثة، كما أنها مثلت أعلى الفرص الواعدة درجة بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية الأخرى.

✓ الآليات المؤسساتية المنشأة لتنفيذ السياسات: وبالموازاة لمختلف تدخلات الدولة، الدول الآسيوية رغم اختلاف تجاربها، شيدت استقرار ديناميكيات النمو على مجموعة من المؤسسات التي منها أوامر دستورية مستقرة، بيروقراطية منظمة ومؤهلة، هيئات للتفاوض والتشاور بين الحكومة وأوساط الأعمال، مؤسسات قطاعية ديناميكية التي ترافق تطوير نشاطات صناعية جديدة.

## المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية

تعرف العولمة، بشكل شامل، بأنها تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حاليا .وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول، وتصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية ودعم قانوني دولي، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه "القرية الكونية." ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية، أدواتها وأثارها.

### المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

#### 1-تعريف العولمة الاقتصادية:

أورد الدارسون والباحثون في المجال السوسيو-اقتصادي و السوسيو-إداري جملة من التعاريف لمفهوم العولمة الاقتصادية ونذكر منها التالي:

- عرفها محمد الأطرش بأنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة انتقال الأموال و القوى العاملة والثقافات و التقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة".[1]
- ويعرفها بول سويزي بأنها: " صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة و التوزيع و التسويق و التجارة إلى دائرة عولمة لإنتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي إلى إخضاع العالم كله إلى التطاير الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة".
- أما في تعريف أخر: "هي تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل في العالم الاعتماد على بعضه الأخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها".[2]

---

[1]- محمد الأطرش، **تحديات العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 2600، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000، ص 9.

2- أحمد مصطفى، **إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك**، طبعة 2، في سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004، ص163.

- كما يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية. وعلى ذلك يمكن تعريف العولمة على أنها تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.

**2- أهداف العولمة الاقتصادية:**

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها[1]:

- إن العولمة تهيئ الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي.
- إن العولمة تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي.
- إن العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، علما أم الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية.
- إن العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى.

وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع، نظرا لعدم التزام المنظمات الدولية بها أصلا، والهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه الأهداف المعلنة، فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة، وما يترتب عليها من بطالة.

[1]- أحمد عبد العزيز وأخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011، ص ص 66-67.

## المطلب الثاني: خصائص العولمة الاقتصادية

يمكن تلخيص خصائص العولمة في النقاط التالية[1]:

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات و المواصلات والمعلومات و تعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية و البيع بسعر تنافسي على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن.
- ديناميكية مفهوم العولمة :والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل.
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: هذا ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛ حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه من تزايد التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي. وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة أهمها:

1- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج، نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد.

2- سرعة انتشار الصدمات الاقتصادية، إيجابية أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي.

3- تزايد أهمية التجارة الدولية، كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة؛ حيث أصبحت الصادرات محركا للنمو.

4- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي، وينتج عن ذلك إ ا زلة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية و قيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها بلدان مختلفة.

- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يكن في إمكان دولة واحدة، مهما كانت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها، لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد مكوناتها.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص43-56.

- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات: وهي شركات عالمية النشاط والتي تعتبر إحدى الصفات الأساسية للعولمة، وهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية.
- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر السوفييتي سابقا، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995م وانضمام معظم دول العالم إليها، وبالتالي اكتمال القسم الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية من مجال السياسة النقدية والمالية؛ حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، والخضوع إلى سياسات و سلطة المؤسسات الدولية الثلاثة: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة.
- الانفتاح المالي وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

## المطلب الثالث: أدوات العولمة الاقتصادية

### 1- المنظمات الاقتصادية الدولية:

وتكمن هذه المنظمات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واللذان يلعبان دورا كبيرا في إغراق الدول المستهدفة بالديون، حيث تولى صندوق النقد الدولي مهمة إدارة السياسة النقدية الدولية وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات، أما البنك الدولي فقد اختص بإدارة السياسات المالية الدولية، ثم تأتي بعد ذلك منظمة التجارة الدولية سنة 1995، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي والتي تعد أهم أدوات العولمة الاقتصادية التي كانت لها تداعيات كثيرة.

### 2- الشركات المتعددة الجنسيات:

الغرض من إنشائها تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، وهذا ما انجر عنه سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبه

د.عبد الجبار سعيدة

موحدة عالميا، كما تعد الشركات المتعددة الجنسيات المحور الرئيسي التي تقوم عليه العولمة الاقتصادية خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية.[1]

كما هي إحدى السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

**3- تداولية الأسهم والسندات والعملات:**

وتتجلى هذه التداولية من خلال انتقال رأس المال من دولة لأخرى، وانتقال الأوراق والسندات بين مديري الشركات المتعددة الجنسيات، وقد يتم سحب تلك الأموال لمعاقبة الدول التي لا تلتزم بمعايير وشروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها.

**4- وسائل الاتصال الحديثة والانترنت:**

إن العولمة تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجية وسرعة تبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها، وهذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية[2]. ولقد لعب الانترنيت دورا في الترويج لأفكار العولمة.

**5- التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية:**

والغرض منها فرض سياسات اقتصادية راسمالية على الدول النامية مثل: الاتحاد الاوروبي، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (الناقتا) والتي تضم: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، ومنظمة أسيان). و ينظر إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، و في نفس الوقت

---

[1]- عبد الواحد الغفري، **العولمة و الجاب**، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000، ص 14.

[2]- محمد جواد رضا، **الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المنتدى، العدد 146، عمان، 1997، ص6.

تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني و الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي ما يلي:

- وجود خطة عمل مع تبيان أهداف و مراحل اكتمالها وخطواتها؛
- إلغاء كافة القيود و الحواجز الجمركية و غير الجمركية؛
- منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر جراء قيام المشروع،
- التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات.

6- وسائل الإعلام:

ويتجلى هذا من خلال الهيمنة الغربية على مختلف وسائل الإعلام حيث يركز على قضايا المستهلكين وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية من خلال الأفكار التي يبثها من أجل الترويج لمنتجاته الاستهلاكية حتى تظل عملية الصناعة الغربية في حركة دائبة.[1]

**7- اتفاقيات التجارة الدولية:**

إن هذه الاتفاقيات تلعب دورا في تحقيق العولمة لشروطها حيث تفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الغربية دون عوائق أو ضوابط، وعليه فلن تستطيع هذه الدول مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها، مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية ويكون البديل المتاح إما الاقتصار على الاستيراد وهذا البديل قصير الأمد، حيث ستنضب أرصدة السيولة المالية، ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي، وإما بيع الأرصدة الاقتصادية في الشركات العالمية بحجة الإصلاح الاقتصادي واللحاق بركب المنافسة العالمية.[2]

---

[1]- عائشة مصطفة المنياوي، **سلوك المستهلك: المفاهيم والاستراتيجيات**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 159.

[2]- أحمد عبد العزيز وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

## المطلب الرابع: العولمة الاقتصادية و آثارها الإيجابية و السلبية

أفرزت العولمة الاقتصادية آثار إيجابية و سلبية نوجزها في الأتي:

**1- إيجابيات العولمة الاقتصادية:**

- تحفيز الدول خاصة الدول النامية العربية على إعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة التحديات التي تفرزها، وبالتالي العمل على تحسين مستوى المعيشي، رفع كفاءة التوظيف واستخدام الموارد المادية والبشرية عاميا.
- زيادة فرص العمل المتاحة بحيث أصبحت الوظائف لا تقتصر فقط على المستوى الداخلي.
- تعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة و هذا من خلال استعمال المكننة و التقانة في مجال الصناعة والتجارة والزراعة.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى فتح فرص أكبر للاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لزيادة حجم الاستثمارات.
- جودة المنتوجات و الخدمات و انخفاض تكاليفها بفعل المنافسة.
- مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.
- تنظيم الإجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة و التشجيع على البحث والتطوير و الحصول على التقنيات الحديثة و القضاء على البيروقراطية و الروتين و تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية.
- عصرنة الاقتصاد الوطني عن طريق تحديث و تطوير الأنظمة و التشريعيات و تحسينها تبعا للظروف الحاصلة.

**2- سلبيات العولمة الاقتصادية:**

تظهر الانعكاسات السلبي لعولمة الاقتصادية خاصة على الدول العربية فيما يلي:

- تزايد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد العالمي مما يدل على ضعف الأمن الاقتصادي بمختلف أنواعه بمعنى العجز عن التأمين الغذائي.
- تعرض الخزينة والميزانية العامة للدول العربية إلى هزات وأزمات مالية واقتصادية حادة بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية على المواد المستوردة.

- المنافسة الشرسة التي تتعرض لها الاقتصاديات الوطنية كالسلع الزراعية والصناعية والخدمات ومجال الاتصالات والتوزيع والنقل والخدمات السمعية البصرية مما أدى إلى زوال الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة.
- تفشي البطالة و زيادة عدد الفقراء و التخلف الاقتصادي و الجريمة المنظمة.
- رفع تكاليف إنتاج و توزيع بعض الصناعات التصديرية بسبب مواصفات الجودة و التغليف وشروط حماية البيئة.
- انخفاض مساهمة التجارة العربية في مجال المبادلات التجارية العالمية.
- ارتفاع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التقنيات الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفردية، ومن ثم رفع أسعار الكثير من المعدات المصنعة في الدول المتقدمة صناعيا ولا سيما الصناعات الكيماوية والأدوية.
- تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية، المالية، الزراعية، الصناعية والأنشطة والاجراءات المتعلقة بها، بحيث يجب أن تكون هذه السياسات متطابقة و منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمات التجارة العالمية.
- تراجع دور الدولة في صنع القرار السياسي وتهميش دورها هذا بسبب استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي.
- الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية للدول العربية خاصة النفط وهذا ما يؤدي لاستنزاف الثروات دون استغلالها في تفعيل التنمية.

د.عبد الجبار سعد وزارة

## المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

من خلال هذا المبحث سنتعرف على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 انطلاقا من جذورها وصولا للإجراءات المتخذة من مختلف الدول والهيئات للخروج منها.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية 2008

-هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، فأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.[1]

-هي أزمة سوء إدارة مالية ناجمة من النزعة إلى توسيع رقعة الأسواق المالية .إذ لم يكن التوسع ضمن الضوابط المنطقية مع الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المترتبة على انعكاسات قانون تناقص الغلة .الذي حصل هو التغافل والسعي وراء الأهداف قصيرة الأمد والتمادي في تقديم القروض حتى للفئات ذات الخطورة في استرجاع قيمة القرض.[2]

### المطلب الثاني: كيف حدثت الأزمة المالية العالمية

تعتبر هذه الأزمة الأخطر كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ اقتصادها 14 تريليون دولار. حيث ولدت الأزمة المالية نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية الأقل جودة، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض و الاقتراض، فحلم الملايين من المواطنين الأمريكيين امتلاك بيت.

1-يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، فيزيد الطلب على العقارات وترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحبه الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعره، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا جاءت التسمية بأنها رهون أقل جودة لأنها من الدرجة الثانية، وبالتالي هي معرضة للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقار.

---

[1]- هشام أحمد، **الأزمة المالية**، المصدر الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/449B744D-9C08-48B3-8E3E-1F0FC7F21901.htm

[2]- كمال البصري، **الأزمة المالية**، المصدر الالكتروني:
& mlf=copy & sid=75014.http://www.alsabaah.com/paper.php?source:akbar

2-قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأسر غير قادرة على التسديد دون ضمانات كافية، بمعدل فائدة معوم*، وقد شجعت هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون 1977 الذي ينص على إمكانية حصول المؤسسات المالية على ضمانات لودائعها المالية من الدولة (الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع) إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية ذوي الدخل المتواضع.

3-طلب من الأسر الأمريكية تسديد فوائد القرض خلال سنتين مع الإعفاء الضريبي، أما في السنة الثالثة فتسلم الفوائد وأصل الدين. علما أن الأسر المقترضة استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110% من قيمة العقار.

4-خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2007 بدأت أسعار الفائدة *في الارتفاع مما أدى إلى ارتفاع أعباء القروض العقارية وبالتالي تزايد التزامات محدودي الدخل، فامتنع الكثيرون عن السداد بعدما أرهقتهم الأقساط المتزايدة وبدأت أسعار العقارات في الانخفاض فأصبحت البنوك تعاني من مشكلة السيولة.

5-في ظل هذه الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة ففي يناير 2008 خفض معدل فائدته الرئيسية إلى 3, 5% ثم خفضت بعدها إلى 2%.

6-لأجل توفير السيولة، قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، بعدما تجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية. حيث لجأ البنك إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية، بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه بالتوريق Securitization، فالبنك هنا لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية.

بعد تفاقم المشكلة لجأ المستثمرون لشركات التأمين التي وجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد فقامت بتصنيف سندات الديون إلى فئتين: (ا) قابلة للسداد، (ب) لا يمكنها السداد، وبدأت شركات التأمين تأخذ أقساط التأمين على السندات من طرف هؤلاء المستثمرين.

* معدل فائدة متغير، حيث وصل إلى 1% مما شجع الأمريكيين على الاقتراض.

*سعر الفائدة : هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك لمدة ليلة واحدة أو أكثر، ويمثل هذا السعر مؤشر لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية على أن لا تقل عن سعر البنك المركزي، كما أنه يساعد البنك المركزي في التحكم في العرض النقدي.

7-كان العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، لكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة للإقراض من جديد من طرف المؤسسات المالية عبر البورصة خاصة صناديق الاستثمار. ثم تستمر العملية في موجة بعد موجة وهذه هي المشتقات المالية وبالتالي يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض ليصبح تركيز الإقراض في قطاع واحد "العقارات"، وتعتبر المشتقات ممن زاد تفاقم المخاطر بزيادة أحجام الإقراض.

8-بتفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك ببيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، انخفض سعر العقار وفقا لقانون العرض والطلب فعجزت قيمة العقارات عن تغطية التزامات كل من البنوك وشركات العقار والتأمين ومع عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية أصبحت البنوك تعاني نقص في السيولة المالية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لتصبح مهددة بالإفلاس.فقدت السندات قيمتها وبدأت صناديق الاستثمار تتخلص منها بأي طريقة لانعدام المشتري.

طالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (AIG) عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79,9% من رأسمالها، ولحق بها الكثير من المؤسسات المالية مثل: "مورجان ستانلي" و"جولدمان ساكس"، وفي سبتمبر 2008 أعلن بنك "الأخوة ليمان" (Lehman Brothers) إفلاسه.

9-بعد اتساع رقعة البنوك التي تعاني نقص في السيولة اتجهت للاقتراض من بنوك عبر السوق النقدي إلا أن هذه الأخيرة رفضت مما ساهم في بروز الأزمة في النشاط المالي.

**المطلب الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية**

إن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي[1]:

1-أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى1% في عام 2003م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه

[1]- زايري بلقاسم، **الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة**، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، 25-26 نوفمبر 2005، جامعة شلف، ص ص9،7 .

القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. هذه الفقاعة* في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

2-الرهون العقارية الأقل جودة subprime ، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ،ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض .

3- -الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization ، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة حيث تم اختراع جديد اسمه المشتقات المالية وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناءا على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد .

4-البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق.

5- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.

6-ترابط الاقتصاديات: فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق

*الفقاعة هي بيع وشراء الأصول بحثا عن الربح الرأسمالي، فهي تنشأ عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبرزه عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة.

الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع .

وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك.

وحيث إنه تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل.

7-أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فُقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد ، ويزداد تعقيدا نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول.

## المطلب الرابع: السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

بعد انفجار الوضع حاولت الحكومات في أمريكا، أوروبا وآسيا معالجة الوضع من خلال ضخ الأموال، التأميم، البيع، الخوصصة، الإندماج وغير ذلك، وسنحاول عرض البعض منها:

- تمت عمليات التأميم وضخ الأموال على مستوى أمريكا، ومن الحالات البارزة في خطة الإنقاذ الامريكية، نذكر الوفاء بديون شركة التأمين وهي أكبر شركة في العالم " AIG " على شكل إنقاذ مستتر الهدف منه إنقاذ البنوك الأخرى المعرضة للانهيار، ولم يعرف ذلك إلا عندما أعلن وزير الخزانة الأمريكي آنذاك" هنري بولسون "عن ذلك الإجراء بشكل صريح بعد أن حصلت" AIG " كحل لإنقاذ مجموعة بنوك وشركات أخرى وذلك لأنها اعتقدت أن هذه المجموعة كبيرة للغاية على أن تتركها تنهار معتقدة أن إنقاذها كان سينقذ مؤسسات أخرى كبيرة .وبالفعل وافق مجلس الاتحاد الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية على إعطاء 85 " AIG " بليون دولار بمعدل فائدة 8 % (5% معدل فائدة زائد 3 % رسوم الدفع المقدم).[1]
- تتفق البنوك المركزية في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوربي وبنك اليابان على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأمريكية.

[1]- مفيدة يحياوي، **واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص174 .

- توافق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما أعلنت المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات الإقراض.
- قرر المسؤولون عن الأسواق المالية يوم 20سبتمبر 2008 وقف المضاربات القصيرة الأجل مؤقتا.
- تخفيض سعر الفائدة: حيث قام البنك المركزي الأمريكي بخفض سعر الفائدة لمستوى 1 % في أكتوبر 2008 ، كما قام البنك المركزي البريطاني بخفض سعر الفائدة لمستوى 3 % (وهو أخفض مستوى فائدة على الإطلاق منذ 54 عاما)، وكذلك مصرف أوروبا المركزي خفضها لمستوى3.25% في نوفمبر 2008، ومصرف اليابان المركزي الذي خفض سعر الفائدة أيضا من 0.5% إلى 0.3 % في أكتوبر 2008 أيضا. كانت تلك خطوة غير مسبوقة في أن تقوم كل البنوك المركزية الأساسية في العالم بتخفيض سعر الفائدة مما يدل فعلا على عمق الأزمة .والهدف من خفض الفائدة بشكل عام هو خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة إلى المستثمرين والمستهلكين مما سيحرر كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد ويشجع على الإنفاق، وهو بدوره سينشط الطلب على السلع المحلية ويحرك الاقتصاد المحلي من جديد .ونجاح هذه السياسة يقوم على فرضيات عدة لم تتحقق جميعها (كما أملت البنوك المركزية العالمية تلك) لمواجهة الأزمة.[1]

[1]- محمد سامر القصار، **الأزمة المالية العالمية :دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية**، دار الفكر، دمشق، 2009 ، ص.ص45 – 44 .

# الخـــلاصة

تاريخ الفكر الاقتصادي هو فرع من فروع علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن أمثال ابن خلدون آدم سميث، كارل ماركس، جون مايناردِ كينز، ديفيد ريكاردو وغيرهم. حيث يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين و مع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي أو إقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا، إذ إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي.

إن لكل عصر بنيته الخاصة التي يتشكل منها نظامهُ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإذا نظرنا إلى العصر الأوروبي الوسيط وجدنا أن جوهرهُ يتجلى في المسيحية الكاثوليكية، التي كانت مدعومةً سياسيًا من الكنيسة، واقتصاديًا من النظام الإقطاعي، إلا أنه هذه البنية سرعان ما أصابها التحلل والتفكك نتيجة لظروف متعلقة بتدهور الحياة السياسية والاقتصادية، حيث انخرطت الكنيسة في الصراع السياسي مع الإمبراطورية، وابتعدت عن دورها الوعظي الإرشادي، كما اتسعت الفجوة الاقتصادية بين الطبقة الأرستقراطية الممثلة في النبلاء ورجال الدين وبين العامة من الشعب وفي المقابل عرف الفكر الاقتصادي الإسلامي ازدهار وتطور ما جعل الأوربيين يتأثرون بمبادئ وأفكار بعض المسلمين. لذلك جاء الفكر الرأسمالي البرجوازي ليثور على هذه الأوضاع، بحيث تم القضاء على النظام الإقطاعي بسبب تغير نمط الإنتاج بتصاعد معدلات حركة التجارة، واكتشاف جبال الذهب والفضة في أمريكا الجنوبية، وبداية الثورة الصناعية، وملكية وسائل الإنتاج. وعلى الصعيد السياسي تحللت البنية السياسية وأصبحت الدولة هي الوحدة الأساسية للوجود السياسي بدلًا من الوجود الإمبراطوري .ولكن يكشف التطور الفكري للأيديولوجية البرجوازية الرأسمالية أنها تحولت )على مدار ثلاثة قرون) من فكر ثوري إصلاحي، إلى فكر محافظ تقليدي، هدفه الأول الحفاظ على المكاسب والمصالح التي حققتها الطبقة الرأسمالية، حتى لوكان في ذلك استغلالًا للطبقة العاملة. لذلك جاء الفكر الاشتراكي ليلعب مع الرأسمالية ذات الدور التاريخي الثوري الذي لعبته هي ضد الطبقة الأرستقراطية. لينهار هذا الفكر الاشتراكي؛ مرافقا انهياره مخالفات الثورة الصناعية والعلمية لتنفجر أزمة عالمية، ومن بعدها عرف الاقتصاد تأصيل علمي يتراوح بين نظريات وانتقادات. أما الوقائع الاقتصادية المعاصرة ظهرت في عدة أوجه منها الاقتصاد الإسلامي، الأنظمة الاقتصادية، التكتلات الاقتصادية وأيضا لم تنجو من بعض الأزمات التي تركت صدى في العالم.

د.عبدالجبار سرحان

# قائمة

# المراجع

## ❖ القرأن الكريم:

- سورة آل عمران.
- سورة الإسراء.
- سورة البقرة.
- سورة الجمعة.
- سورة الحديد.
- سورة الملك.

## ❖ الكتب:

- إبراهيم أبو العلا وآخرون، **الأزمة المالية العلمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، السعودية، 2009

- إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

- ابن منظور، **لسان العرب**، دار بيروت، لبنان، 1956.

- أحمد فؤاد بلبع، **تاريخ الفكر الاقتصادي؛ الماضي صورة الحاضر**، صادر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

- أحمد مصطفى، **إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك**، طبعة 2، في سلسلة كتب المستقبل العربي، 2004.

- آدم سميث؛ ترجمة : حسني زينة، **بحوث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 1985.

- أسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم**، الأهلية للتوزيع والنشر، الأردن، 2004.

- اسماعيل محمود علي، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.

- بن طاهر حسين، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- بوقرة رابح وخبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرون**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

د.عبدالجبار سعيد

- تيسير الرداوي، **تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية**، منشورات جامعة حلب، 2000.

- جمال زكريا قاسم، **مسألة الرق في إفريقيا (بحوث ودراسات)**، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، تونس، 1989.

- جون مينارد كينز، ترجمة نهاد رضا، **النظرية العامة في الاقتصاد**، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

- حداد أكرم وهذلول مشهور، **النقود والمصارف**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

- حروش رفيقة، **الاقتصاد السياسي**، دار الأمة، الجزائر، 2011 .

- حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، **مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، شركة العبيكان للطباعة والنشر، المجلد 1، 1406هـ.

- خالد ابو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- داليا عادل الزيادى، **النظم الاقتصادية المقارنة**، كلية التجارة – جامعة عين شمس، دون سنة نشر.

- روبرت هيلبرونز؛ ترجمة: راشد البراوي، **قادة الفكر الاقتصادي**، مكتبة النهضة المصرية، 1989.

- رياض صالح عودة، **مقدمة في الاقتصاد الإسلامي**، طبعة1، دار الهادي، لبنان، 2005.

- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.

- سعيد النجار، **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

- سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

- سوزي عدلي ناشد، **الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

- السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر،1977.

- صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**، دهر النهضة العربية، لبنان،1984.

د. عبد الرحيم عبد القادر سعيد

- صلاح أحمد الهريدي، **تـاريخ اوربـا الحـديث والمعاصر (1789-1914)** ، دار الوفاء لدنيا الطباعـة والنشـر، الإسكندرية.

- عارف دليلة، **الاقتصاد السياسي**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص121.

- عائشة مصطفة المنياوي، **سلوك المستهلك: المفاهيم والاستراتيجيات**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

- عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: حامد أحمد الظاهر، **مقدمة ابن خلدون**، طبعة 1، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2004.

- عبد الستار إبراهيم الهيتي، **السياسة السعرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي**، الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 1، الأردن، 2005.

- عبد الكريم شنجار العيساوي و ع المهدي رحيم العودي، **السيولة الدولية في ضل الأزمات الاقتصادية والمالية**، دار الصفاء، عمان، الأردن،2014.

- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

- عبد الملك عبد الو هاب، **الاقتصاد**، المطبعة العربية، بغداد، دون سنة نشر.

- عبد الواحد الغفري، **العولمة و الجاب**، مكتبة مديولي، القاهرة، 2000.

- عبد الو هاب الأمين، **النظم الاقتصادية :دراسة مقارنة: الرأسمالية، الاشتراكية، والإسلام**، جامعة الكويت، 1986.

- عبد علي كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- عرفات تقى الحسيني، **التموين الدولي**، دار مجد لاوى للنشر، ط1، عمان، الأردن ،1999.

- عزمي رجب، **الاقتصاد السياسي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1985.

- علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي**، طبعة 11، مكتبة التِّرمذي، مصر، القاهرة، 2008

- علي لطفي، **التطور الاقتصادي –دراسة تحليلية لتاريخ أوروبا ومصر الاقتصادي**، مطبعة مخيمر، القاهرة، 1971.

د. عبد الرحيم عبد الله سعودة

- عويسي أمين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية (العلاقة والإفرازات)**، دار إحياء للنشر الرقمي، 2014.

- فائق طهبوب ومحمد السعيد حمدان، **تاريخ العالم الحديث والمعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات جامعة القدس، فلسطين، 2008.

- فتح الله والعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة، بيروت، 1986.

- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، طبعة1، الأردن، 2006.

- ماجدة شلبي، **تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

- محمد الأطرش، **تحديات العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 2600، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000.

- مُحَمَّد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد، مُحَمَّد خليل برعي**، دار الثَّقافة العربيَّة، القاهرة 1994.

- محمد دويدار، **مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد النقدي)**، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.

- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.

- محمد سامر القصار، **الأزمة المالية العالمية :دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية**، دار الفكر، دمشق، 2009.

- محمد سعيد محمد الرملاوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، مصر.

- مُحَمَّد شَوْقي الفَنْجَرِيُّ، **ذاتيَّة السِّياسة الاقتصاديَّة الإسلاميَّة، وأهمِّيَّة الاقتصاد الإسلاميِّ**، سلسلة الاقتصاد الإسلاميُّ، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، 1978.

- محمد عبد الله العربي، **الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر**، مكتبة المنار، الكويت.

- محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، **الأزمات المالية قديمها وحديثها أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي**، طبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .2004،

- محيي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة : دراسة تحليلية مقارنة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2004.

- مرسي فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، الكويت ، 2000.

- مروان عطون، **النظريات الاقتصادية**، دار البعث للنشر، الجزائر،1989..

- مصطفى كمال فايد، **أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

- وجدان سليمان أرتيمة، **الأحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر "دراسة مقارنة"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.

- يمن الحماقي، **التطور الاقتصادي**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر،2004.

## ❖ الملتقيات، الندوات والمجلات:

- أحمد عبد العزيز وأخرون، **العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، 2011.

- ثروت جهان واخرون، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2014.

- جيمس بوتون، **هل هناك اتفاق بريتون وودز جديد؟**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2009.

- خالفي علي و رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا –العدد السادس.

- زايري بلقاسم، **الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة**، الملتقي الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، جامعة شلف، 25-26 نوفمبر 2005.

- عناد مجذاب بدر، **الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي**، مجلة الدراسات الدواية، العدد 13، بغداد ، 2001.

- محمد جواد رضا، **الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المنتدى، العدد 146، عمان، 1997.

- مفيدة يحياوي، **واقع الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2010.

## ❖ المذكرات، المطبوعات والأطروحات:

- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.

- بويلي سكينة، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي- دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية-**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة1 –، الجزائر، 2015.

- حوحو سعاد، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى LMD مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- داودي ميمونة، **ظهور الأزمات المالية "دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014.

- عمراوي السعيد، **جريمة الاسترقاق في القانون الدولي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العموم في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

- غراية زهير، **التحليل القياسي لاستجابة الأسواق المالية الديناميكية، مؤتمر داو جونز**، لرسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2003.

## ❖ الكتب باللغة الأجنبية:

- LACOST Olivier, **Comprendre le Crise financiers**, Editions Eyrolles, Paris, 2009.
- Brian Snowdon, **la pens ée économique moderne**, ediscience international, paris, 1997.

## ❖ مواقع الأنترنيت:

- زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي (نظرة تاريخية مقارنة)**، المصدر الالكتروني: www.kotobarabia.com

- أحمد محمد عاشور، **النظام الاشتراكي: مفهومه وأسسه وعيوبه**، تاريخ الإضافة: 26/7/2016 إلى شبكة الألوكة / ثقافة ومعرفة / إدارة واقتصاد، المصدر الالكتروني: https://www.alukah.net/culture/0/105878/#ixzz6E7McrrDj
- سيف نصرت توفيق الهرمزي، **المدرسة الحدية في الفكر الاقتصادي**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3694، 2012/04/10، المصدر الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302771&r=0
- **الموسوعة السياسية**، مؤتمر بريتون وودز، **المصدر الالكتروني**: https://political-encyclopedia.org/dictionary
- https://www.politics-dz.com
- https://www.alukah.net/culture/0/102211/#ixzz6FQAOViX4
- هشام أحمد، **الأزمة المالية**، المصدر الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/449B744D-9C08-48B3-8E3E-1F0FC7F21901.htm
- كمال البصري، **الأزمة المالية**، المصدر الالكتروني: http://www.alsabaah.com/paper.php?

د. عبدالجبار سهيلة